مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

تقرير الإستقرار المالي

2022

إستعادة التوازن النقدي

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

تقرير الإستقرار المالي

2022

مصرف ليبيا المركزي

إدارة البحوث والإحصاء - طرابلس

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026 ©

يَسُر مصرف ليبيا المركزي أن يضع بين أيديكم تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، بوصفه إصداراً سنوياً يعكس التزام المصرف بتعزيز الشفافية، وترسيخ الثقة، وتقديم قراءة مهنية شاملة لمتانة النظام المالي في ليبيا وقدرته على مواجهة المخاطر والصدمات.

لقد جاء عام 2022 في سياق دولي بالغ التعقيد، اتسم بتصاعد الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع الضغوط التضخمية عالمياً، وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي إلى نحو 3.4%. وعلى الرغم من هذه البيئة غير المواتية، تمكن الاقتصاد الليبي من الحفاظ على مسار نمو متوازن بلغ نحو 2.1%، مدعوماً بسياسات نقدية واحترازية كلية حصيفة أسهمت في تحقيق قدر ملحوظ من الاستقرار النسبي في الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم المحلي نحو 4.6%، وهو مستوى يُعد آمناً مقارنةً بالعديد من الاقتصادات الناشئة. كما تحقق فائض مالي قدره 20.1 مليار دينار، بما يعكس تحسناً مهماً في المؤشرات المالية الكلية.

وعلى صعيد القطاع المصرفي، أظهرت المؤشرات المالية متانةً واضحة في أوضاع المصارف وسلامة مراكزها المالية، بما يعزز قدرتها على استيعاب الصدمات والحد من انتقال المخاطر النظامية. فقد سجّل القطاع المصرفي نسبة كفاية رأس مال بلغت 15.7%، وهي نسبة تفوق الحدود الدنيا للمعايير الدولية، كما بلغت الأصول السائلة نحو 66.7% من إجمالي الأصول، في حين نما الائتمان الممنوح بنسبة 17%. وتؤكد هذه المؤشرات أن الجهاز المصرفي الليبي يتمتع بقدرة جيدة على دعم النشاط الاقتصادي، مع المحافظة على مستويات مناسبة من السلامة والتحوط.

وقد مثل عام 2022 محطة مهمة في مسار تطوير الأطر الرقابية والإشرافية، من خلال التوجه نحو الرقابة المبنية على المخاطر، وتطبيق متطلبات بازل 2، وتفعيل أدوات التقييم الداخلي للملاءة، إلى جانب تعزيز دور لجان الأصول والخصوم بالمصارف. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية مصرف ليبيا المركزي للارتقاء بجودة إدارة المخاطر، وتحسين كفاءة الحوكمة، وتعزيز شفافية المراكز المالية أمام الجهات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية.

وفي إطار التزامنا ببناء قطاع مالي أكثر شمولاً وكفاءة، يواصل المصرف المركزي دعم التحول الرقمي وتوسيع قاعدة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد عكست مؤشرات عام 2022 تقدماً نوعياً في هذا المسار، حيث ارتفع عدد الحسابات المصرفية بنسبة 12%، وسجلت البطاقات المصرفية النشطة نمواً قدره 94%، كما ازداد عدد نقاط البيع بنسبة 41.8%. وتمثل هذه التطورات خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد، ودمج مختلف فئات المجتمع في المنظومة المالية الرسمية.

ختاماً، فإن الاستقرار المالي في رؤيتنا لا يقتصر على القدرة على الصمود واحتواء الأزمات، بل يتجاوز ذلك إلى بناء منظومة متكاملة قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، وترسيخ أسس النمو المستدام. ويأتي هذا التقرير ليكون أداة لتعزيز الثقة، ومرجعاً لتقييم المخاطر، ومرآة تعكس أثر السياسات الحصيفة التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي في حماية القطاع المصرفي وصون استقراره.

إن رؤيتنا للمرحلة المقبلة تقوم على الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء الاستقرار المستدام، من خلال تطوير الأطر الرقابية، وتعزيز التحول الرقمي، وترسيخ الشمول المالي، ودعم بيئة مالية جاذبة للاستثمار.

فليبيا، بما تمتلكه من قطاع مصرفي أكثر صلابة وبنية مالية آخذة في التطور، قادرة على أن تمضي بثبات نحو مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

وبتوفيق من الله ، وبتكاتف الجهود الوطنية كافة، سيواصل مصرف ليبيا المركزي أداء رسالته في حماية الاستقرار النقدي والمالي، ودعم بناء اقتصاد وطني قوي يلبي تطلعات الشعب الليبي وطموحاته.

ناجي محمد عيسى
المُحـــافظ

تقديم

يَسُرُّ مصرف ليبيا المركزي أن يُقدم تقريرَهُ السنوي للاستقرار المالي لعام 2022 إلى الجِهات المعنية بالنظام المالي بصورة خاصة، وإلى الباحِثين والجمهور بصورة عامة، ويأتي إصدار هذا التقرير في إطار الجهود المبذولة من قبل مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الاستقرار المالي في ليبيا؛ فقد عمل المصرف المركزي منذُ تأسيسه بالاضطلاع بِمَهَامِهِ الأساسية وفق القانون رقم (1) لسنة 2005 والمُعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، على تعزيز بيئة الاستقرار المالي والاقتصادي.

تضمن تقرير الاستقرار المالي لسنة 2022 التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية لسنة 2022، بالإضافة إلى تطور الأطر التشريعية، ونُظم البُنية التحتية للقطاع المصرفي، ومؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، وكذلك تطور أداء القِطاع المصرفي لسنة 2022، كما استعرض التقرير أيضاً تطور أداء القطاع المالي غير المصرفي والَّذي اقْتَصَرَ على المؤسسات التي تتوفر عنها البيانات والتقارير، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار المالي، وموجز عن تطور الشمول المالي.

سجل الاقتصاد العالمي تباطؤً في معدلات النمو من 6.2% في عام 2021 الى 3.4% في عام 2022، وتشير التوقعات الى استمرار هذا التباطؤ في معدلات النمو عام 2023، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى 2.7% وقد تزايدت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتِها المسجلة خلال عدة عقود سابقة، متأثرةً بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، مما اضطر البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمكافحة ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة الإقراض؛ لاسيما على الاقتصادات الواعدة مع زيادة المخاطر من ارتفاع حالات التوقف عن السداد.

أما على مستوى التطورات المحلية فقد أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن وزارة التخطيط؛ تحقيقَ نمو متباطئ بلغ 2.1% عام 2022، مواصلاً بذلك تحقيق نمو إيجابي للسنة الثانية على التوالي بعد أن كانً قد حقق نمواً ملحوظاً في عام 2021 بنسبة 80.8%، وتأتي هذه الانتعاشة للاقتصاد الليبي بعد الانكماش الحاد الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي عام 2020 بنسبة 46.8% بعد فترة الركود التي طالت معظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة إقفال النفط وتداعيات جائحة كورونا.

أما على صعيد تطورات القطاع المصرفي فقد ارتفع إجمالي أصول المصـــارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 136.0 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى نحو 148.5 مليار دينار في نهاية عام 2022، وقـد شكلت الأصـول السـائلة ما نسبته 66.7%من إجمالي الأصول، كما ارتفع إجمالي ودائع المصارف (تحت الطلب) لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي من نحو 78.6 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى نحو 83.4 مليار دينار في نهاية عام 2022 ، كذلك أظهر مؤشر كفاية رأس مال كفايةً عالية لمواجهة أية مخاطرَ قد تحدث؛ حيث تراوحت نسبته ما بين 16.6% و19.2% خلال الفترة (2019-2022)، كما سجل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي تراجعاً مقارنة بعام 2021، حيث سجل المؤشر التجميعي لعام 2022 قيمة 0.425، ليعود إلى مستوياته ما قبل الأزمة الصحية، ويعزى ذلك إلى تراجع المؤشرات الخاصة بالربحية لدى القطاع المصرفي.

قائمة المحتويات

كلمة المحافظ.....أ
تقديم .....ب
قائمة المحتويات.....ج
قائمة الاشكال.....هـ
قائمة الجداول.....ز

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية..... 10

1-1 التطورات الاقتصادية الدولية 12
1-2التطورات الإقليمية.....12
1-3 تطوارت صناعية الصيرفية الإسلامية.....14
1-4 افاق الاقتصاد العالمي لعام 2023م.....15
1-5 التطورات الاقتصادية المحلية.....16
1-5-1 القطاع الحقيقي.....16
1-5-2 المالية العامة.....17
1-5-3 القطاع النقدي.....20

الفصل الثاني: تطور الأطر التشريعية ونظام البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي..... 24

2-1 المقدمة.....26
2-2 الصيرفة الإسلامية في ليبيا 26
2-2-1 المنشوارت التي إصدرها مصرف ليبيا المركزي لتنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية.....28
2-2-2 سجل قيد المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية.....28
2-3 المنشورات المنظمة للعمل المصرفي التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي.....29
2-4 الرسائل الدورية المنطمة للعمل المصرفي التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي 29
2-5 المخاطر التشغيلية.....30
2-5-1 قياس المخاطر التشغيلية.....31
2-5-2 أسلوب المؤشر الأساسي.....32
2-5-3 الأسلوب النموذجي أو المعياري.....32

الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي المصرفي..... 36

3-1 المقدمة.....38
3-2 التركيز المصرفي.....41
3-3 الميزانية المجمعة للمصارف.....43
3-3-1 هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المجمعة للمصارف.....43
3-3-2 هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المجمعة للمصارف.....45
3-3-3 تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف.....46

الفصل الرابع: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المالي المصرفي..... 60

4-1 المقدمة.....62
4-2 مؤشرات رأس المال.....62
4-2-1 كفاية رأس المال.....62
4-2-2 رأس المال إلي إجمالي الأصول.....63
4-3 مؤشرات جودة الأصول.....64

4-3-1 القروض المتعثرة إلي إجمالي القروض.....64
4-3-2 نسبة نسبة تغطية مخصص الديون إلي القروض المتعثرة.....64
4-4 مؤشرات الربحية.....65
4-4-1 العائد إلي الأصول.....65
4 -4-2 نسبة هامش الفائدة إلي إجمالي الدخل.....65
4-4-3 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلي إجمالي الدخل 66
4-4-4 العائد إلي حقوق الملكية.....66
4-4-5 نسبة هامش الفائدة إلي إجمالي الدخل.....67
4-5 مؤشرات السيولة 67
4-5-1 الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول.....68
4-5-2 الأصول السائلة إلي الخصوم قصيرة الأجل.....68
4-6 مؤشرات أداء المصارف.....69

الفصل الخامس: المؤسسات المالية غير المصرفية.....70

5-1 المقدمة.....72
5-2 نشاط التأمين في ليبيا.....72
5-2-1 شركات التأمين في ليبيا 72
5-2-2 أنواع شركات التأمين في ليبيا.....74
5-2-3 أداء سوق التأمين بشكل عام 75
5-2-4 أجمالي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط.....75
5-3 سوق المال الليبي.....76
5-4 صندوق ضمان أموال المودعين.....76
5-5 المؤسسة الليبية للاستثمار.....77

الفصل السادس : مؤشر الاستقرار المالي 78

6-1 المقدمة.....80
6-2 أهمية إعداد مؤشر للاستقرار المالي.....80
6-3 المنهيجة.....80
6-4 المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي.....80
6-5 المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي.....81
6-5-1 مؤشر القطاع المصرفي.....81
6-5-2 مؤشر الإقتصاد الكلي.....82
6-5-3 أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية.....83
6-5-4 تحويل المتغيرات إلي قيم معيارية.....84
6-6 مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا.....86

الفصل السابع : الشمول المالي.....88

7-1 المقدمة.....90
7-2 مؤشرات الشمول المالي عالمياً 90
7-3 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية.....90
7-4 مؤشرات الشمول المالي في ليبيا.....91
7-5 تطور نظام المدفوعات الوطني.....96
7-6 مؤشرات نظم الدفع الإلكتروني.....96
7-6-1 مقاصة الصكوك الإلكترونية.....96
7-6-2 مؤشرات الدفع اللإلكتروني من خلال الموزع الوطني.....99
7-6-3 مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص.....99
7-6-4 مؤشرات مجمعة.....100

قائمة الأشكال

الشكل البياني رقم (1-1) الايرادات النفطية إلي الناتج النفطي.....19
الشكل البياني رقم (1-2) هيكل الايرادات العامة.....20
الشكل البياني رقم (1-3) عرض النقود بمعناه الضيق.....21
الشكل البياني رقم (1-4) عرض النقود بمعناه الواسع 21
الشكل البياني رقم (2-1) حجم المخاطر التشغيلية.....35
الشكل البياني رقم (3-1) تركيز الأصول 29
الشكل البياني رقم (3-2) تركيز الخصوم الإيدعية.....42
الشكل البياني رقم (3-3) هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية العام.....44
الشكل البياني رقم (3-4) هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية العام.....44
الشكل البياني رقم (3-5) هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية العام.....45
الشكل البياني رقم (3-6) هيكل البنود المكونة للخصوم في نهاية العام.....46
الشكل البياني رقم (3-7) نقدية بخزائن المصارف التجارية.....47
الشكل البياني رقم (3-8) إجمالي حسابات المقاصة.....47
الشكل البياني رقم (3-9) ودائع المصارف التجارية لدي المصرف المركزي والمصارف الأخرى.....48
الشكل البياني رقم (3-10) إجمالي بند الإستثمارات.....49
الشكل البياني رقم (3-11) رصيد بند المرابحة والسلفى الإجتماعية.....50
الشكل البياني رقم (3-12) السلفيات والسحب على المكشوف.....50
الشكل البياني رقم (3-13) رصيد القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع العام.....51
الشكل البياني رقم (3-14) رصيد القروض الممنوحة من المصارف حسب القطاع الخاص.....51
الشكل البياني رقم (3-15) إجمالي ودائع العملاء لدي المصارف.....53
الشكل البياني رقم (3-16) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام.....54
الشكل البياني رقم (3-17) ودائع القطاع الخاص.....54
الشكل البياني رقم (3-18) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج.....55
الشكل البياني رقم (3-19) إجمالي حقوق الملكية بالمصارف التجارية.....56
الشكل البياني رقم (3-20) أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب 56
الشكل البياني رقم (3-21) بند المخصصات.....57
الشكل البياني رقم (4-1) مؤشر كفاية رأس المال.....63
الشكل البياني رقم (4-2) مؤشرات رأس المال.....63
الشكل البياني رقم (4-3) مؤشرات جودة الأصول.....64
الشكل البياني رقم (4-4) العائد على الأصول.....65
الشكل البياني رقم (4-5) نسبة هامش الفائدة إلي إجمالي الدخل.....65
الشكل البياني رقم (4-6) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.....66
الشكل البياني رقم (4-7) العائد علي حقوق الملكية.....66
الشكل البياني رقم (4-8) نسبة هامش الفائدة إلي أجمالي الدخل.....67
الشكل البياني رقم (4-9) الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول.....68
الشكل البياني رقم (4-10) الأصول السائلة إلي إجمالي الخصوم قصيرة الأجل.....68
الشكل البياني رقم (5-1) تطورعدد شركات التأمين في ليبيا.....74
الشكل البياني رقم (5-2) أنواع شركات التأمين في ليبيا.....74
الشكل البياني رقم (5-3) إجمال أقساط التأمين المكتتبة.....75
الشكل البياني رقم (5-4) الحصص السوقية لأنشطة التأمين.....76
الشكل البياني رقم (5-5) تطور رأس مال صندوق ضمان أموال المودعين.....76

الشكل البياني رقم (5-6) تطور احتياطيات صندوق ضمان أموال المودعين.....77
الشكل البياني رقم (5-7) توزيع أصول المؤسسة الليبية للأستثمار 77
الشكل البياني رقم (6-1) مؤشر الاستقرار المالي.....86
الشكل البياني رقم (7-1) مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم.....91
الشكل البياني رقم (7-2) مؤشرات إستخدام الخدمات المالية.....93
الشكل البياني رقم (7-3) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع حسب المناطق.....95
الشكل البياني رقم (7-4) اعداد الصكوك الالكترونية.....97
الشكل البياني رقم (7-5) اعداد الصكوك العادية.....97
الشكل البياني رقم (7-6) مؤشرات قبول الصكوك الشهرية 98

قائمة الجداول

الجدول رقم (1-1) الميزان التجاري الليبي.....22
الجدول رقم (2-1) المصارف الأسلامية في ليبيا.....27
الجدول رقم (2-2) فروع المصارف التجارية التي تمارس أعمال الصيرفة الأسلامية.....27
الجدول رقم (2-3) طلبات القيد بسجل المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية.....28
الجدول رقم (2-4) الاوزان التي حددتها لجنة بازل.....32
الجدول رقم (2-5) الاوزان التي حددتها لجنة بازل ولجنة النشاط.....34
الجدول رقم (3-1) البيانات المالية الأساسية للمصارف.....39
الجدول رقم (3-2) مؤشرات الودائع لدي المصارف.....40
الجدول رقم (3-3) مؤشرات الإئتمان الممنوح من المصارف.....40
الجدول رقم (3-4) تركز الأصول.....41
الجدول رقم (3-5) تركز الإئتمان.....41
الجدول رقم (3-6) تركيز الخصوم الإيداعية.....41
الجدول رقم (3-7) هيكل البنود المكونة للأصول.....43
الجدول رقم (3-8) هيكل البنود المكونة للخصوم.....45
الجدول رقم (3-9) النقدية بخزائن وحسابات المقاصة.....46
الجدول رقم (3-10) الأرصدة والودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى.....48
الجدول رقم (3-11) بند الإستثمارت.....49
الجدول رقم (3-12) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف.....50
الجدول رقم (3-13) توزيع القروض الممنوحة من المصارف للقطاعيين (العام والخاص).....51
الجدول رقم (3-14) جدول ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية).....52
الجدول رقم (3-15) توزيع ودائع العملاء لدي المصارف حسب القطاع (خاص،عام وحكومي).....53
الجدول رقم (3-16) الحسابات المكشوفة لدي المراسلين بالخارج.....55
الجدول رقم (3-17) حسابات رأس المال.....55
الجدول رقم (3-18) المخصصات.....56
الجدول رقم (3-19) الميزانية المجمعة للمصارف.....58
الجدول رقم (4-1) مؤشرات رأس المال.....62
الجدول رقم (4-2) مؤشرات جودة الأصول.....64
الجدول رقم (4-3) مؤشرات الربحية.....65
الجدول رقم (4-4) مؤشرات السيولة.....67
الجدول رقم (4-5) مؤشرات أداء المصارف.....69
الجدول رقم (5-1) أسماء شركات التأمين العامة والخاصة في ليبيا.....73
الجدول رقم (5-2) أنواع شركات التأمين في ليبيا.....74
الجدول رقم (5-3) أنشطة التأمين في ليبيا.....75
الجدول رقم (6-1) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي.....81
الجدول رقم (6-2) الأوزان الترجيحية المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي.....83
الجدول رقم (6-3) علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي.....84
الجدول رقم (7-1) مؤشرات الشمول المالي في ليبيا.....92
الجدول رقم (7-2) تطور الخدمات المصرفية الالكترونية.....94
الجدول رقم (7-3) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع.....94
الجدول رقم (7-4) مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص.....95
الجدول رقم (7-5) عدد الصكوك التي تم تمريرها عبر المقاصة الإلكترونية.....96
الجدول رقم (7-6) مؤشرات قبول الصكوك الشهرية.....98
الجدول رقم (7-7) بيان قيم الحركات للموزع الوطني.....99
الجدول رقم (7-8) بيان قيم الحركات للموزع الوطني من خلال شركات الدفع الإلكنروني.....100
الجدول رقم (7-9) بيان مقارن بمجمع القيم حركلت الموزع الوطني بالمقارنة بسنة 2022م.....100

01

الفصل الأول
التطورات الإقتصادية الدولية والإقليمية والإسلامية

1.1 التطورات الدولية:

في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يتجه إلى التعافي في أواخر العام 2021 نظراً لاحتواء العديد من الدول الأزمة الصحية واستئناف نشاطاتها الاقتصادية، إلّا أن اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية في فبراير 2022؛ أرجَعَت الاقتصاد العالمي إلى مسلسل الصدمات التي هزته في السنوات الأخيرة، والتي أدت بدورها إلى ظهور حالة جديدة من الاضطراب، مدفوعةً في بعض الحالات بالتشرذم السياسي والتوتر الجيوسياسي بين البلدان، وقامت بدورها بتغذية حالة عدم اليقين التي يشهدها العالم منذ سنوات؛ الأمر الذي أضرّ بالنمو الاقتصادي العالمي، حيث تباطأ الاقتصاد العالمي خلال العام 2022 ليسجل مُعدل نمو بلغ 3.4%، مقارنة بمعدل بلغ 6.2% خلال العام 2021، وقد دفع هذا التباطؤ إلى التوقع بدخول العالم في ركود اقتصادي في السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من أن ثقة المُستهلك لا تزال هشة، إلا أنه من المُحتمل حُدوث انتعاش بقيادة المُستهلك نظراً لأن الأُسر رفعت مُعدلات ادخارها أثناء الوباء. هذا وتركز السياسة الحكومية الآن على دعم النمو الاقتصادي، على الأرجح من خلال سياسات الائتمان، واستثمارات البنية التحتية، وتخفيف قيود قطاع العقارات، وتخفيف اللوائح على شركات التكنولوجيا، وسيستفيد الشركاء التجاريون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها من الانتعاش في الإنتاج الصناعي الصيني والسياحة.

وقد اقتربت أسعار الفائدة من ذروتها، لكن البنوك المركزية الرئيسية يتوقع أن تؤخر سياسة التسيير، مع استمرار معدلات التضخم إلى مستوى أعلى بكثير من الأهداف؛ حيث رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة سبع مرات خلال عام 2022 بزيادة إجمالية قدرها 425 نقطةٍ أساس، وأشار الاحتياطي الفيدرالي إلى أنه سيستمر في رفع أسعار الفائدة مطلع عام 2023 ولن يبدأ في خفضها حتى عام 2024، وانضمت البنوك المركزية حول العالم في سباق رفع أسعار الفائدة، وانتقل البنك المركزي الأوروبي من سعر فائدة صفري إلى رفع سعر الفائدة بواقع 250 نقطة أساس، إلى 2.5%، ورفعت المملكة المتحدة أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس، وستستمر البنوك المركزية الرئيسية في تشديد السياسات في أوائل عام 2023 بحسب توقعاتنا لشهر يناير، ومن المفترض أن تصل أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها عند 5.00% في الولايات المتحدة، و4.75% في كندا، و4.25% في المملكة المتحدة، و3.50% في منطقة اليورو (معدل إعادة التمويل) في مارس 2023.

2.1 التطورات الإقليمية:

فيما يخص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شهدت عام 2022 توسعاً في الإنتاج بنحو 5.7% وهو أعلى معدل نمو في المنطقة منذ عقد، حيث تمتع مصدرو النفط بمكاسب غير متوقعة من ارتفاع أسعار النفط والغاز وارتفاع الإنتاج، ومع ذلك؛ لا تزال المنطقة تتميز بظروف اقتصادية ومسارات نمو متباينة على نطاق واسع، ومستويات عالية من الفقر والبطالة في العديد من البلدان، وانخفاض نمو إنتاجية العمل، وزيادة نقاط الضعف، والمؤشرات السياسية والاجتماعية الهشة، وقد أثر ارتفاع التضخم وتشديد شروط التمويل على الإنفاق الاستهلاكي في المنطقة، والذي شهد ركوداً في جميع أنحاء المنطقة في النصف الأول من العام 2022؛ ولذلك تدخلت السلطات في العديد من البلدان للمساعدة في استقرار النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق، ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال: كان النشاط مدعومًا بحزمة إغاثة حكومية، تعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لمساعدة الأسر على التكيف مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

البلدان المُصَدِّرة للنفط : أدى ارتفاع أسعار النفط والتوسع في الانتاج إلى زيادة سريعة في عائدات تصدير السلع بنسبة 35% في أغسطس 2022، وكان إنتاج المنطقة من النفط في 2022 بمتوسط 34.1 مليون برميل يومياً، أعلى بنسبة 10.4% عن نفس الفترة من العام السابق، مع ما يقرب من 80% من الزيادة تمثلتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ونصف هذه النسبة كان للمملكة العربية السعودية وحدها، ومعظم النمو في المملكة العربية السعودية بنسبة 8.3% في عام 2022 يرجع إلى زيادة إنتاج النفط، أما في العراق، فقد نما الإنتاج بنحو 8.7%، مدفوعًا أيضًا بارتفاع إنتاج النفط، ومع ذلك، كان النشاط في القطاعات الاقتصادية الأخرى أكثر هدوءً بسبب استمرار عدم اليقين في السياسات، ففي ليبيا انخفض إنتاج النفط في يونيو إلى نصف ذروته الأخيرة تقريباً، حيث قُوِّض الإنتاج بفعل العنف بين الفصائل السياسية، إلا أن الإنتاج عاد إلى مُستويات ما فوق المليون برميل يومياً مع نهاية العام موضوع التقرير.

البلدان المستوردة للنفط : تباطأ النشاط الاقتصادي في جمهورية مصر العربية بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2022، كما تباطأ الاقتصاد المغربي بشكل حاد في النصف الأول من عام 2022 بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الطاقة، وعوض ذلك جزئيًا عن طريق انتعاش الخدمات التي عززها قطاع السياحة. ولقد تأثرت الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلبًا من جراء تباطؤ النمو في الاتحاد الأوروبي بما يقرب من نصف صادراته من السلع في عام 2021، والتي تُمثّل حوالي 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ضعف نمو الصادرات وارتفاع فواتير الاستيراد، تفاقم عجز الحساب الجاري أو ظل مرتفعا عام 2022 في العديد من الدول المستوردة للنفط، بما في ذلك مصر إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، والأردن 7.0%، والمغرب 4.9%، وتونس 1.3%.

أما بالنسبة للتضخم، فقد تباينت تطوراته بين البلدان المصدرة للنفط والمستوردين، ففي الدول المستوردة للنفط، ارتفع تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي في العام الماضي إلى مُعدلات مضاعفة في العديد من البلدان، ويرجع ذلك أساسًا الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وفي مصر؛ بلغ معدل التضخم 24.4% على أساس سنوي، وهو أعلى بكثير من النطاق المستهدف للبنك المركزي البالغ 9.5%، وبلغ معدل التضخم في المغرب 6.6%؛ بينما ظل التضخم في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أقل من المتوسط العالمي، مستفيدًا من أسعار الصرف الثابتة ودعم الوقود.

وفي السعودية ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 2.9% وكان هناك تباين كبير بين البلدان المصدرة للنفط، حيثُ بلغ التضخم 52% في جمهورية إيران الإسلامية و8.1% في الجزائر.

فعلى الرغم من اندلاع الحرب في أوكرانيا والعقوبات اللاحقة المفروضة على الاتحاد الروسي، فضلاً عن استمرار عمليات الإغلاق في الصين، والتي أثرت بشكل خاص على شنغهاي؛ فقد أظهرت التجارة العالمية مرونة في النصف الأول من عام 2022، قبل ظهور هذه الرياح المعاكسة الجديدة، وكان هناك شعور بأن الصعوبات الأخرى التي أعاقت حركة البضائع حول العالم منذ عام 2020 سوف تتراجع تدريجياً، وقد بدأت بالفعل معدلات الشحن في الانخفاض بعد الربع الثالث من عام 2021، بينما خفت الاضطرابات في سلاسل التوريد الدولية وغيرها من الخدمات اللوجستية بعد أن بلغت ذروتها في أواخر عام 2021، كما نتجت عدة عوامل إيجابية أخرى مثل ارتفاع قيمة الدولار في حالة الولايات المتحدة، والديناميكية النسبية للتجارة البينية في أوروبا، والآثار الإيجابية لشروط التبادل التجاري في بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وفي أماكن أخرى؛ كان الطلب على السلع الأجنبية أقل مرونةً، وإحدى الحالات الملحوظة هي الصين، حيث تظهر البيانات الشهرية أن واردات البضائع بين يناير ومايو 2022 كانت أقل بنسبة 5.6% من متوسطها خلال نفس الفترة من العام الماضي.

في المُقابل بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2021، 1.58 تريليون دولار، بزيادة قدرها 64 % عن المستوى الذي كانت عليه خلال السنة الأولى من جائحة COVID-19 والذي كان أقل من تريليون دولار، ويبدو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بزخم كبير، ويرجع ذلك أساساً إلى ازدهار أسواق الاندماج والاستحواذ والنمو السريع في تمويل المشاريع الدولية نتيجة لظروف التمويل الفضفاضة وحزم التحفيز الرئيسية للبنية التحتية، ومع ذلك؛ تغيرت البيئة العالمية للأعمال التجارية الدولية والاستثمار عبر الحدود بشكل كبير في عام 2022 مع اندلاع الحرب في أوكرانيا والتي حدثت بينما العالم لا يزال يعاني من تأثير الوباء، وكان للحرب تأثيرات تتجاوز نطاقها المباشر، مما تسبب في أزمة ثلاثية للغذاء والوقود والتمويل، مع ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية التي أدت إلى التضخم وتفاقم الديون، وكان للحرب آثارها المباشرة على الاستثمار في روسيا وأوكرانيا، وآثارها المتتالية من خلال العقوبات، ونقص الإمدادات في الطاقة والسلع الأساسية، وكل هذا حدّ من الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2022.

شبح التضخم يطارد العالم:

أدى التباطؤ في النمو وتسارع التضخم الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2022 إلى ظهور أوجه تشابه بين اللحظة الحالية والركود التضخمي في السبعينيات، ويأمل صناع السياسة ألا تكون الصدمة التضخمية الحالية قادرة على ترسيخ التوقعات التضخمية دون إحداث نوع من الركود العميق الذي شهده بداية الثمانينيات وأدى إلى عقد ضائع للعديد من البلدان النامية، ومع ذلك؛ فإن السياق الحالي يختلف اختلافًا كبيرًا عن اقتصاد السبعينيات؛ فقد أدت التغييرات الهيكلية والسلوكية المرتبطة بتعميق التمويل وتركيز السوق؛ إلى تحويل الديناميكيات الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية.

وقد اتسم النظام الاقتصادي المعاصر بعدة سمات يمكن حصرها في الآتي:

أولاً: كان التضخم العالمي الأساسي مدفوعًا بعدد أقل من القطاعات في عام 2022 مما كان عليه في السبعينيات.

ثانياً: كانت الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، عند قياسها بالقيمة الحقيقية، أقل حتى الآن مما كانت عليه في السبعينيات.

ثالثًا: انخفضت كثافة استخدام الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير منذ السبعينيات، مما قلل من التأثير التضخمي لارتفاع أسعار الطاقة.

رابعاً: نمو الأجور الاسمي لا يتماشى مع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين؛ لذلك فإن الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كانت راكدة أو منخفضة، وهذا يستبعد دوامة الأجور باعتبارها أحد مغذيات التضخم.

خامساً: تملك البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مستويات عالية من المديونية في كل من القطاعين الخاص والعام، مع وجود جزء كبير من ديون البلدان النامية مقومة بالعملات الأجنبية قصيرة الأجل.

سادساً: أصبحت البنوك المركزية اليوم أكثر استقلالية مما كانت عليه في أوائل الثمانينيات، مع تفويضات واضحة لإعطاء الأولوية لاستهداف التضخم وقواعد السياسة النقدية "الشفافة"، وفي الوقت نفسه أدى انتشار الابتكار المالي والتوسع في الائتمان الخاص في سوق غير منظم وبشكل غير منظم إلى خلق عالم كبير ومتزايد من المؤسسات المالية غير المصرفية، وقد استمر نظام الظل المصرفي في التوسع في الاقتصادات المتقدمة والنامية بشكل حاسم خلال العقد الماضي، وفي البيئة الحالية أدى تباطؤ النمو، في ظل الأسواق المالية المنظمة مخاطر متجددة على الاستقرار المالي والنقدي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

3.1 تطورات صناعة الصيرفة الإسلامية:

على صعيد استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ فقد شَهِدت المؤسسات المالية الإسلامية عامي 2021 و2022 مواجهة الصدمة المزدوجة المتمثلة في التكيف مع جائحة كورونا وانخفاض أسعار

النفط، وبالتالي أصبحت الاستجابة السريعة والفعّالة ضروريةً لضمان الربحية، فضلاً عن تحفيز الانتعاش والنمو في الصناعة، وفيما يلي أبرز الاتجاهات:

تقود حكومات الأسواق الرئيسية للتمويل الإسلامي التعافيَ لما بعد جائحة كورونا من خلال مبادرات تهدف إلى إصلاح الصناعة، على الرغم من أن الصناعة تفتقر إلى التوحيد القياسي العالمي، إلا أن تركيز الحكومات صار ينصب أكثر على تطوير البنية التحتية على المديين القصير والمتوسط، وهو ما يسهم في إيجاد فرص للاعبين جُدد من القطاع الخاص من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ، والابتكار (مثلاً مجال إدارة الثروات).

ساهمت التطبيقات الجديدة كالذكاء الاصطناعي وسلسلة تقنيات الكتل (البلوكتشين) وإنترنت الأشياء، في تعزيز الحلول الرقمية الجديدة، وعززت جاذبية السوق، ويُتوقع أن تسهم كذلك في متانة صناعة التمويل الإسلامي، وأدى الارتفاع في شعبية التقنية المالية الإسلامية إلى زيادة كبيرة في الصناديق الاستثمارية التي تركز على التقنيات المالية، والتي من المُرجح أن تُعزز السوق وتخلق فرص لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية لتوسيع خدماتها.

إن مفاهيم مثل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الاستثمارَ المُستدام والصكوك الخضراء آخذة في الارتفاع، أخذت اهتمام المُستثمرين، ومعهم صانعي القرار، ولذا تتوجه البنوك الإسلامية بدفع من الجهات الإشرافية والرقابية نحو تبني سياسات التمويل المسؤول والتمويل المستدام، كما يُتوقع أن يتجاوز إصدارات الصكوك المستدامة 20 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2022، ويتوقع أن يستمر زخم النمو السريع في التمويل المسؤول والمستدام لسنوات قادمة.

وقد تم فتح العديد من السُبل الجديدة ضمن الاستثمار الإسلامي، مثل الصناديق الاستئمانية الخيرية مع التركيز على القطاعات المُتخصصة، وحقوق الملكية الخاصة، وصناديق الصكوك القابلة للتداول وصناديق استثمار الرهن العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وصناديق الاستثمار الحلال والصناديق الإسلامية الأخرى، ومن المرجح أن تجذب العروض الواسعة قاعدة مستهلكين أوسع، وبالتالي تحسين آفاق الطلب على الأدوات الإسلامية.

وكذلك من المُرجح أن تدفع الأسواق الجديدة (في تركيا ودول المغرب العربي ودول أفريقيا جنوب الصحراء) نمو صناعة التمويل الإسلامي، مدعومة بنضج الأسواق التقليدية (أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا).

كما واصل قطاع الصيرفة الإسلامية تسجيل تطورات إيجابية عام 2022، حيثُ سجل مُعدل نمو سنوي قدره 6.2%، ما يُمثل 3.25 تريليون دولار أمريكي من أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية، بعد أن بَلَغت قيمَتُهُ 3.06 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، (تقرير الاستقرار المالي لمجلس الخدمات IFSB 2023).

4.1 آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2023:

في بداية عام 2023 شهد الاقتصاد العالمي بعض الإشارات الإيجابية مع تراجع التضخم وأسعار الطاقة عن مستويات الذروة، كما يوفر إنهاء الصين لسياستها الخالية من COVID-19 بعض دوافع النمو، على الرغم من أن تأثيرها الكامل لم يتكشف بعد، ومع ذلك؛ لا تزال بيئة الاقتصاد الكلي العالمية تمثل تحديًا للاقتصادات والأعمال والمستهلكين في العام المقبل، تعد التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2023 من بين الأضعف منذ عقود، مع توقع زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 2.3% في عام 2023، بانخفاض قدره حوالي 1.1% عن النمو المسجل في عام 2022. على الرغم من أنه من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي من 9.1% في عام 2022 إلى 6.8 % في عام 2023، لا تزال في مستوياته قياسية، سوف تستمر تكاليف المعيشة المرتفعة، وارتفاع أسعار

الفائدة والشكوك الجيوسياسية المستمرة في التأثير على الاستهلاك والاستثمار الخاصين في أجزاء كثيرة من العالم، مما يقوض توقعات النمو العالمي.

في عام 2023، من المتوقع أن يتباطأ التضخم العالمي إلى 6.8% في عام 2023، بعد أن سجل أعلى مستوياته منذ عدة عقود عند 9.1% في عام 2022. وستستمر الاقتصادات الناشئة والنامية في تسجيل تضخم مرتفع للغاية عند 8.1% في 2023 وسط ضغوط مستمرة من أسعار الطاقة والغذاء، في الاقتصادات المتقدمة، سيظل التضخم أعلى بكثير من الاتجاه عند 5.2% حيث تنتقل ضغوط الأسعار من الطاقة والغذاء والسلع لتصبح مترسخة بشكل متزايد في قطاعات الخدمات، سيستمر تباطؤ الطلب وارتفاع أسعار الفائدة في معظم الاقتصادات على مستوى العالم في إضعاف الضغوط التضخمية على مدار عام 2023 ومع ذلك؛ قد تؤدي المخاطر المتعددة إلى عودة التضخم في المدى القصير إلى المدى المتوسط، تنبع المخاطر الفورية في المقام الأول من اضطرابات الإمدادات الإضافية في سياق الحرب في أوكرانيا وإعادة فتح الصين مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة تكلفة المعيشة واسعة النطاق على المدى المتوسط، فإن التوترات الجيوسياسية المتفاقمة، وإعادة توصيل سلاسل التوريد العالمية، والظواهر المناخية المتطرفة المتكررة بشكل متزايد تشكل مخاطر تضخم كبيرة.

5.1 التطورات الاقتصادية المحلية:

على الرغم من استمرار الانقسام السياسي وتراجع إنتاج النفط لأكثر من 4 شهور، وبروز حكومة موازية لحكومة الوحدة الوطنية، نتج عنها إنفاق موازي قدر في حدود 8.0 مليار دينار، بالإضافة إلى تصنيف ليبيا ضمن أسوأ درجات مؤشرات الفساد، رفقة جنوب السودان وسوريا والصومال واليمن في تصنيف يشمل 180 دولة حسب مستويات الفساد على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نزيه للغاية)، حيث حصلت ليبيا على (17) نقطة من (100) نقطة، حقق الاقتصاد الليبي نمواً عام 2022 بلغ وفق البيانات الأولية الصادرة عن وزارة التخطيط 2.1%، وفيما يلي تفصيل موجز لأهم التطورات الاقتصادية المحلية لعام 2022.

1.5.1 القطاع الحقيقي:

أظهرت التقديرات الأولية الصادرة عن إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط تحقيق نمو اقتصادي بلغ 2.1%، ويعزى هذا التراجع في معدل النمو إلى تراجع إنتاج وصادرات النفط الخام، حيث أظهرت البيانات الصادرة عن المؤسسة الوطنية للنفط تراجع إنتاج النفط الخام من 1.261 مليون برميل عام 2021 إلى 1.06 مليون برميل عام 2022 مسجلة بذلك انكماشاً بلغ 16.0%، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام عام 2023 إلى 1.250 مليون برميل، وفي هذا السياق أعلنت حكومة الوحدة الوطنية رفع حالة القوة القاهرة عن عمليات استكشاف النفط والغاز في ليبيا، سعيًا وراء عودة الحياة لمختلف قطاعات الدولة.

كذلك أظهرت بيانات وزارة التخطيط تراجع الناتج النفطي الحقيقي خلال عام 2022 بنسبة 12.3%، فيما ارتفعت نسبة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج الحقيقي بنسبة 27.4%.

أما على مستوى التضخم فقد أظهرت بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك قد ارتفع خلال عام 2022 ليسجل 288.3 نقطة بزيادة قدرها 12.6 نقطة على أساس سنوي، مقابل 275.7 نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق، ليبلغ معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك نسبة 4.6%، حيث تركز الارتفاع في الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية، واستحوذت مجموعة الغذاء والمشروبات على النصيب الأكبر في ارتفاع الأسعار حيث بلغ التضخم 4.4%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار النقل بنسبة 7.0%، خلال عام 2022، وارتفعت مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 4.3%، بينما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 7.9%، كما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية بنسبة 3.6%، وارتفع الرقم القياسي لمجموعة العناية الصحية بنسبة 3.3%، فيما ارتفع الرقم

القياسي لأسعار مجموعة السلع الاخرى بنسبة 3.9%، كما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 1.5%، وارتفعت الأسعار في مجموعة التبغ بنسبة 0.2%، في حين انخفض الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.0%، ويلاحظ أن الارتفاع الحاصل في أسعار السلع الغذائية كان بسبب الضغوط التضخمية التي حدثت في الأسواق العالمية (تضخم مستورد)، وذلك بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مما نجم عنها ارتفاع أسعار السلع الأولية وأسعار النقل والشحن العالمية، كما كان لانخفاض سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 5.1% في نهاية عام 2022، وذلك بسبب الإجراءات الانكماشية التي اتخذها الفيديرالي الأمريكي لكبح جماح التضخم، من أهمها رفع نسبة الفائدة لتصل إلى 4.5% خلال الفترة موضوع التقرير، وكذلك ارتفاع الوزن النسبي للدولار في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة من 41.73% إلى 43.38%، كان لهما الأثر في ارتفاع الأسعار.

أما على صعيد معدل البطالة: فتشير التقديرات الأولية الصادرة عن وزارة العمل والتأهيل بلوغ معدل التوظيف 2.3 مليون موظف، منهم حوالي 1.9 مليون موظف عاملين بالجهاز الإداري، هو ما يعكس التكدس الوظيفي في القطاع العام، ويمثل حوالي 84.5% من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الليبي، كما تفسر هذه النسبة أيضاً تضخم حجم البطالة المقنعة في القطاع الإداري في الدولة ومن المتوقع أن يرتفع معدل التوظيف عام 2023 في ظل ضعف وتغيب سياسة الاستخدام والتوظيف، خصوصاً إذا استمر الانقسام السياسي ووجود أكثر من حكومة، بينما بلغ عدد العاملين في الشركات والمصانع ما يقارب 95 ألف موظف، أو ما نسبته 4.6% من إجمالي عدد العاملين، فيما بلغ عدد العاملين في الأنشطة الفردية حوالي 230 ألف وهو ما يمثل 10.9% من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد الليبي.

كما أظهرت البيانات الأولية انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الليبي ليصبح في حدود 12.0%، على الرغم من التحفظ على هذا الرقم من قبل وزارة العمل والتأهيل، حيث يعتقد أن معدل البطالة أكبر من 12.0% بسبب عزوف العديد من الباحثين عن العمل عن التسجيل في منظومة الباحثين عن العمل في الوزارة، كما تقدر العمالة الوافدة بحولي 2.1 مليون عامل.

أبرز تطورات القطاع الخاص:

وفق البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة فقد تعدى إجمالي الشركات الأجنبية المسجلة في الاقتصاد الليبي عدد 600 شركة خاصة عام 2022 منها 102 شركة عملت على تجديد ترخيصها خلال عام 2022، ويعكس هذا المؤشر الاستقرار النسبي في ليبيا.

2.5.1 المالية العامة:

الإنفاق العام: يتركز الإنفاق العام للدولة الليبية منذ عقد من الزمن في الإنفاق الجاري الذي ينمو بشكل مستمر، بينما تنخفض نسبة مساهمة الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) إلى إجمالي الإنفاق العام، فضلاً عن تقلب مستوياته من سنة لأخرى بسبب مسايرة السياسة المالية للدورة الاقتصادية للعوائد المتأتية من قطاع الهيدروكربونات، وبلغ حجم الإنفاق العام على الأساس النقدي حوالي 127.9 مليار دينار عام 2022 موزعة على أبواب الميزانية الأربعة : المرتبات وما في حكمها حوالي 50.8 مليار دينار، المصروفات التسييرية 23.3 مليار دينار، مصروفات التنمية 33.7 مليار دينار الدعم 20.0 مليار دينار، إلا أنه وبإضافة قيمة مبادلات المؤسسة الوطنية النفط الخام بالوقود فإن إجمالي الإنفاق العام يصبح 158.8 مليار دينار ليرتفع بذلك دعم المحروقات ليصبح 35.9 مليار دينار.

إن هذا الارتفاع في الإنفاق العام بهذه الوتيرة سوف يكون له انعكاسات سلبية على الاستدامة المالية في المستقبل لاسيما في حال تراجع أسعار النفط الخام، وفيما يلي ملخص لأبواب الإنفاق العام للفترة موضوع التقرير.

الباب الأول: الأجور والمرتبات وما في حكمها: بلغ إجمالي بند الأجور والمرتبات وما في حكها حوالي 50.8 مليار دينار، أي ما يعادل 39.7% من إجمالي الانفاق العام، وما نسبته 16.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وباستبعاد الناتج النفطي تصبح نسبتها 47.0% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال العام موضوع التقرير، وإذا ما تم إضافة المرتبات والمنح في الأبواب الأخرى الثلاثة فإن إجمالي المرتبات والمنح التي تم إنفاقها خلال عام 2022 تتعدى الـ 65.3 مليار دينار وبالتالي فإن إجمالي المرتبات والمنح يشكل ما نسبته 41.1% من إجمالي الإنفاق العام و20.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه المرتبات والمنح خلال عام 2023 إلى أكثر من 60.0 مليار دينار، بسبب إقرار مجلس النواب الليبي القانون الموحّد للمرتبات والذي يتضمن أن يكون الحد الأدنى للأجور بقيمة ألف دينار في جميع الجهات الممولة من الخزانة العامة، وتأتي هذه الخطوة بهدف:

- الحد من الفجوة بين الحد الأدنى والأعلى للمرتبات.
- رفع القيمة الحقيقية للمرتبات خصوصاً بعد تنفيذ قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020 بشأن تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% أمام وحدة حقوق السحب الخاصة.

الباب الثاني: التسيير والتشغيل والتجهيز: بلغ إجمالي ما تم انفاقه على الباب الثاني حوالي 23.3 مليار دينار، أي ما يعادل 18.2% من إجمالي الإنفاق العام، وما نسبته 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن 14.3 مليار دينار تم تخصيصها من هذا البند للمؤسسة الوطنية للنفط وذلك في إطار دعم المؤسسة الوطنية للنفط من أجل رفع القدرة الإنتاجية لقطاع الهيدروكربونات.

الباب الثالث: التنمية: تجاوزت المخصصات لهذا الباب نسبة الـ 21.2% من إجمالي الإنفاق الكلي، وجاء هذا الارتفاع في نفقات التحول بسبب الدعم التي حضت به المؤسسة الوطنية للنفط حيث بلغ إجمالي ما تم إقراره للمؤسسة حوالي 16.3 مليار دينار، كما ارتفعت نسبة الإنفاق التنموي للناتج المحلي الإجمالي من 7.9% إلى 10.7% عام 2022.

الباب الرابع الدعم: بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على الباب الرابع (الدعم) حوالي 50.9 مليار دينار، أي حوالي 32.0% من إجمالي الإنفاق العام، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 16.2%. وقد بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على دعم المحروقات حوالي 35.9 مليار دينار أو ما نسبته 70.5% من إجمالي الدعم، حيث بلغت نسبة دعم المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نسبة 11.4%، فيما بلغت نسبة دعم المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 33.2%، هذا المؤشر يعد خطير في حال حدوث أي صدمة في الأسعار أو الكميات المنتجة من النفط الخام، الأمر الذي يستوجب اتخاذ خطوات جادة في إعادة النظر في بند الدعم.

الإيرادات العامة: بلغ إجمالي الإيرادات المحققة لعام 2022 حوالي 178.9 مليار دينار، كما ارتفعت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 57.1% عام 2021 إلى 56.8% عام 2022، وعلى الرغم من تحسن هذا المؤشر، إلا أنه في الحقيقة يعكس تحسن إيرادات النفط الخام بسبب ارتفاع أسعاره في السوق الدولية بسبب المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهده عام 2022، وفي معرض التدليل على ذلك بلغت إيرادات النفط الخام حوالي 175.1 مليار دينار إيرادات النفط، وتساهم بنسبة 98% في هيكل الإيرادات، مما يفسر هشاشة هيكل الإيرادات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التركز في الإيرادات العامة لا يؤمن الاستقرار المطلوب للإنفاق العام المتزايد سنوياً. كما تظهر البيانات أيضاً ارتفاع نسبة إيرادات النفط الخام إلى الناتج النفطي من 91.6% عام 2020 إلى 95.9% عام 2022

الشكل البياني رقم (1-1) الإيرادات النفطية إلى الناتج النفطي (%)

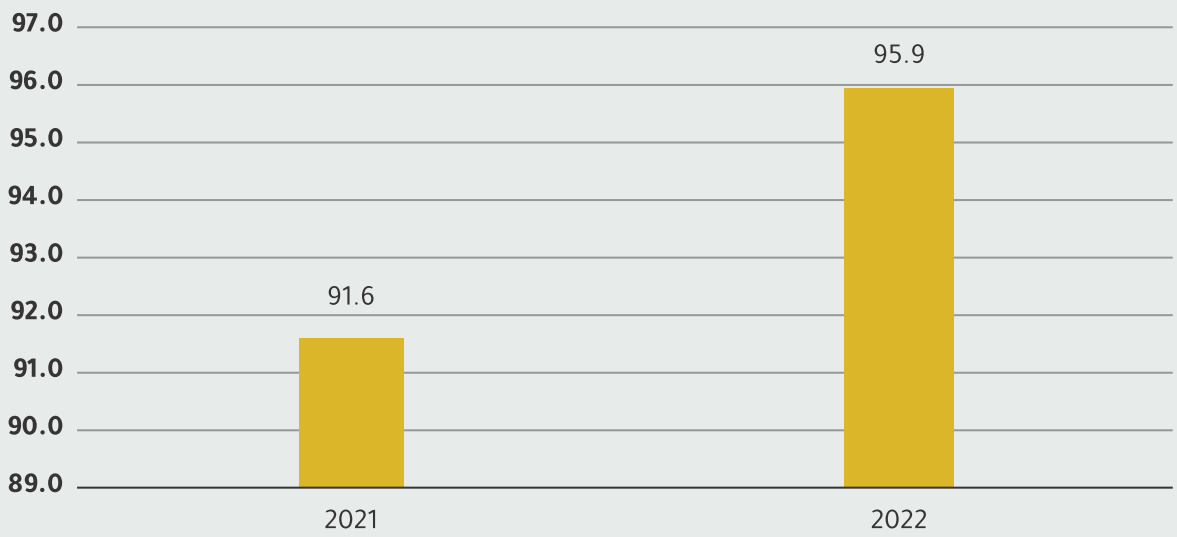

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أما على صعيد الإيرادات السيادية فقد بلغت 3.8 مليار دينار، منها 1.4 إيرادات الضرائب، وتساهم بنسبة 0.8% في هيكل الإيرادات، الأمر الذي يتطلب من السلطات التشريعية ضرورة إعادة النظر في قانون الضرائب بما يتماشى مع النمو المستمر في الإنفاق العام، حيث فقدت السياسة المالية أهم أداة من أدواتها في التأثير في الاقتصاد الليبي منذ أكثر من عقد، بسبب استمرار الانقسام السياسي، بينما بلغت إيرادات الجمارك 211 مليون دينار، وتساهم بنسبة 0.1% في هيكل الإيرادات، فيما بلغ إجمالي الإيراد العام 2.3 مليار دينار، ويساهم بنسبة 1.3% في هيكل الإيرادات.

أن انخفاض نسبة الإيرادات غير النفطية يعزى لعوامل عدة أهمها:

- ✓ استمرار الانقسام السياسي مما ترتب عليه غياب برامج الإصلاح المالي لتنمية تلك الإيرادات.
- ✓ ضعف بنية وبيئة الأعمال بحيث أصبحت مناخاً غير جاذب للاستثمار الأجنبي، وطارداً للمستثمر الوطني.

وبناء على ذلك يتبين أن هناك حاجة أساسية لتحسين مستويات ونسبة تلك الإيرادات (تنويع مصادر الدخل) من خلال مراجعة وتعديل القانون الحالي للضرائب، والقرارات المتعلقة بالرسوم الجمركية ورسوم الخدمات العامة، وضرورة تقليص حجم القطاع العام وهيئاته وقصر دور الحكومة على الإشراف والرقابة والتنظيم

الشكل البياني رقم (2-1) هيكل الايرادات العامة(%)

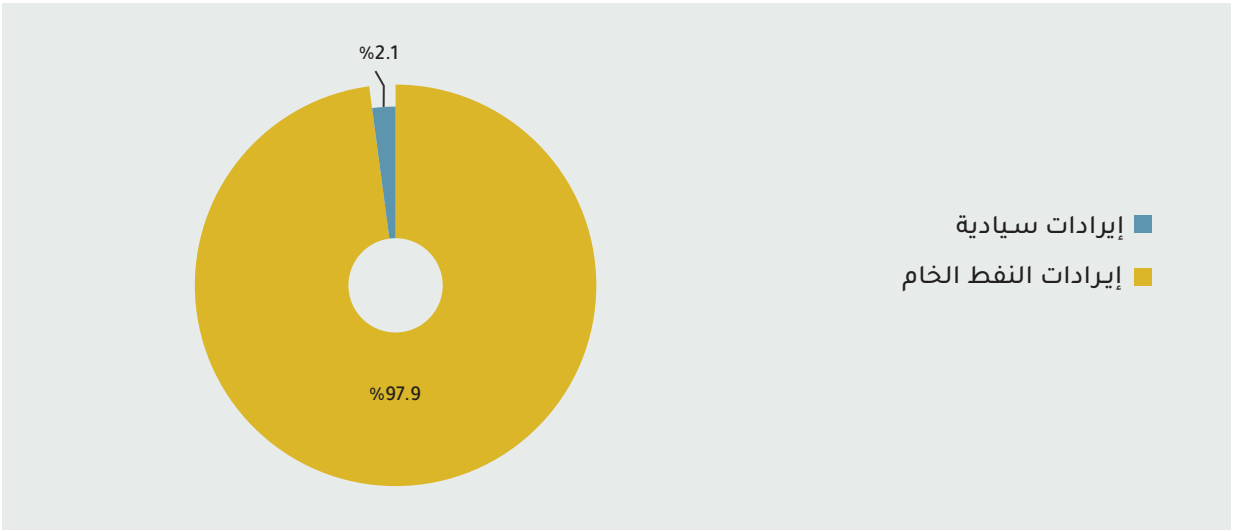

المصدر : وزارة المالية

ومن جهة أخرى تظهر البيانات أيضا انخفاض نسبة الإيرادات السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث لم تتعدَ نسبة مساهمتها 3.5% عام 2022، بالتالي فإن ارتفاع الإيرادات العامة عام 2022، يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والتي بلغت في متوسط حوالي 99.08 دولار للبرميل، علاوة على تغيير سعر صرف الدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب، مما انعكس ذلك في ارتفاع فاتورة إيرادات النفط الخام المقومة بالدولار الأمريكي وتحقيق فوائض في الميزانية العامة والتي بلغت 20.1 مليار دينار عام2022، هذا في حال ما تم استبعاد الإنفاق الموازي من قبل الحكومة الموازية في المنطقة الشرقية والمقدر بنحو 8.0 مليار دينار، ويمثل صافي الميزانية العامة ما نسبته 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، أما على مستوى الدين العام فقد بلغ إجمالي الدين العام حوالي 163.5 مليار دينار منها 84.1 مليار دينار دينٌ مترتب على الحكومة أو ما نسبته 51.4% من إجمالي الدين العام، فيما بلغ إجمالي الدين الموازي 79.4 مليار دينار، أي ما يعادل 48.6% من إجمالي الدين العام؛ مرتفعاً بما قيمته 8.0 مليار دينار على السنة السابقة، ولتبلغ نسبة الدين العام 51.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

3.5.1 القطاع النقدي: على الرغم من كل التحديات التي تواجهها السياسة النقدية منذ صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع الفوائد الربوية، والانقسام السياسي والمؤسسي بالإضافة إلى تراجع الإيرادات العامة إلى مستويات غير معهودة من قبل، اتسمت السياسة النقدية في ليبيا خلال عام 2022 بالاستمرار في مواجه الطلب المتزايد على النقود وإعادة الثقة للقطاع المصرفي الذي يتأثر سلباً بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها ليبيا.

حيث سجل عرض النقد بمفهومه الضيق ارتفاع بلغت نسبته 10.2% نهاية عام 2022، مقارنة بعام 2021، ليصل إلى 107.2 مليار دينار، مقابل 97.3 مليار دينار في عام2021، ويعزى ذلك بالدرجة الأساسية إلى نمو الودائع تحت الطلب بنسبه 15.8% لتسجل 75.9 مليار دينار والتي تشكل ما نسبته 70.8% من عرض النقد بالمفهوم الضيق، في حين سجلت العملة خارج المصارف انخفاضاً بنسبة 1.4% لتسجل 31.4 مليار دينار، مقابل 31.8 مليار دينار في نهاية عام 2021، وتشكل ما نسبته 29.3% من عرض عن النقد بالمفهوم الضيق وعلى النحو المبين في الجدول التالي.

ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود (M1) يلاحظ أن الودائع تحت الطلب لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة.

الشكل البياني رقم (3-1) عرض النقود بمعناه الضيق (مليار دينار)

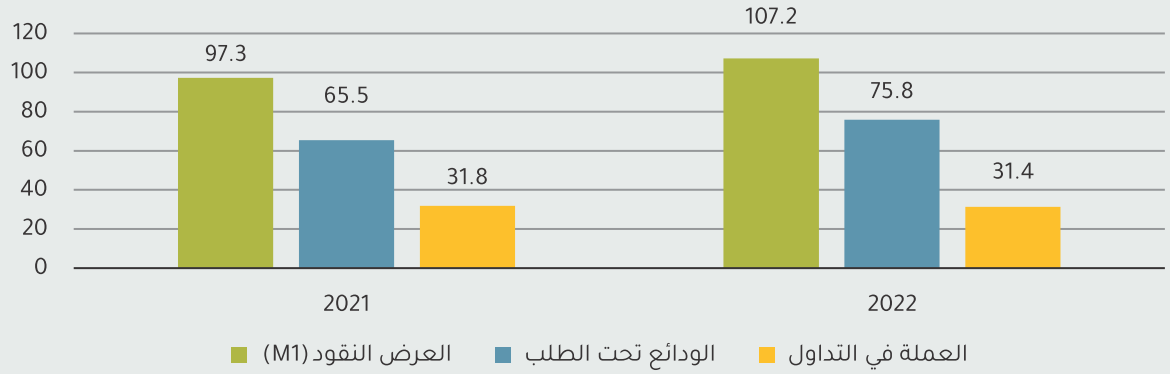

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

كما سجل عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 السيولة المحلية نهاية عام 2022 ارتفاعا بلغت نسبته 9.7% عن عام 2021 ليسجل 110.3 مليار دينار، مقابل 100.6 مليار دينار لعام 2021 وليشكل ما نسبته 35.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) لنمو عرض النقود الضيق (M1) بنسبة 10.2%، في حين انخفض شبه النقد بنسبة 5.6% لتسجل 3.1 مليار دينار في عام 2022، مقابل 3.3 مليار دينار لعام 2021، ونلاحظ أن الودائع الثابتة ولأجل لا زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 2.8% من إجمالي (M2) عام 2022، مقابل 3.3% عام 2021، وأن هذا الانخفاض في نسبة المساهمة يعزى إلى القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية الدائنة والمدينة.

الشكل البياني رقم (4-1) عرض النقود بمعناه الواسع (مليار دينار)

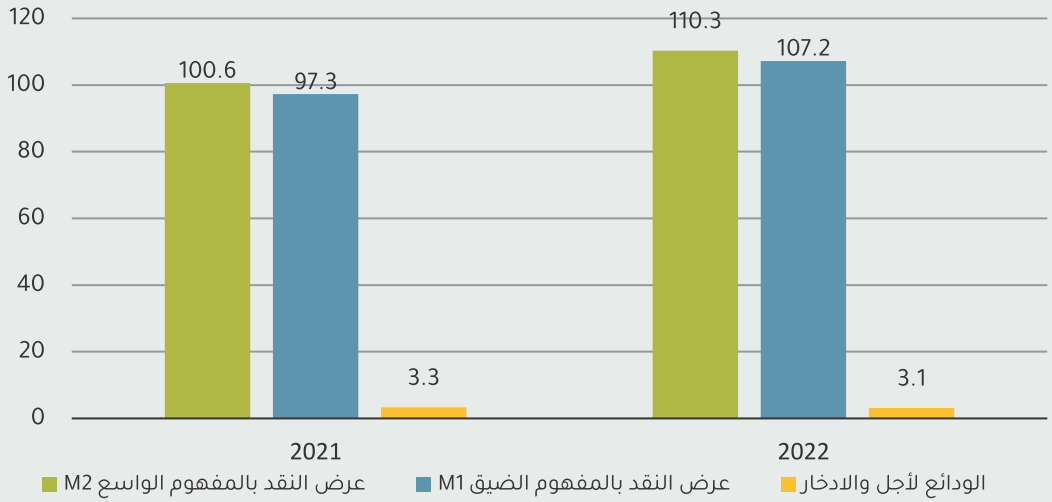

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

سياسة سعر الصرف: على صعيد إدارة سعر الصرف فقد أكدت العديد من المؤسسات الدولية نجاعة المصرف المركزي في إدارة سعر الصرف والاحتياطيات من العملات الأجنبية في البلاد، إذ يعد سعر الصرف الرسمي عند هذا المستوى سعر صرف ملائم للاقتصاد الليبي، حيث حقق أهداف التوازنات العامة في الاقتصاد الليبي على الرغم من استمرار التوسع في الإنفاق العام وسيطرة الإنفاق الاستهلاكي على هيكل الإنفاق العام، بالإضافة إلى استمرار الإغلاقات المتكررة لحقول النفط

الخام ومن ثم تحقيق نمو متباطئ قدر 2.1%، وفق تقديرات وزارة التخطيط، وبلغ متوسط سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي 4.81 دينار لكل دولار خلال الفترة موضوع التقرير، حيث ارتفع من 4.61 دينار لكل دولار في المتوسط خلال شهر يناير إلى 4.84 في المتوسط خلال شهر ديسمبر، ويعزى هذا الارتفاع إلى عاملين أساسين هما:

- ✓ رفع صندوق النقد الدولي وزن كل من الدولار واليوان الصيني خلال مراجعته للعملات التي تشكل تقييم حقوق السحب الخاصة، حيث عمل الصندوق على:
  - رفع وزن العملة الأميركية إلى 43.38% من 41.73% سابقاً.
  - رفع وزن اليوان الصيني إلى 12.285 من 10.92% من قبل.
  - خفض وزن اليورو إلى 29.31% من 30.93% في وقت سابق.
  - خفض الين إلى 7.595% من 8.33%.
  - خفض الجنيه الإسترليني إلى 7.44% من 8.09%.
- ✓ ارتفاع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عدة مرات، بالتالي فإن تحركات سعر صرف الرسمي للدينار الليبي تعزى في الأساس إلى تغيرات الحاصلة للدولار الأمريكي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة.

4.5.1 القطاع الخارجي

لا تزال تتركز معظم الصادرات السلعية في ليبيا في صادرات قطاع الهيدروكربونات، وهذا يدلل بوضوح على أن الاقتصاد غير قادر على إنتاج سلع بغرض التصدير، كما أن هذا التركز يهدد الوضع الاقتصادي في المستقبل، في ظل سرعة تحرك المجتمع الدولي للحد من انبعاثات الكربون، والطفرة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، مما سيترتب عليه مواجهة ليبيا تحدياً جسيماً يتمثل في الحد من اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات مع تحقيق نمو أقوى بقيادة القطاع الخاص، وينبغي أن تركز جهود الإصلاح الهيكلي على تقوية المؤسسات ووضع استراتيجية اقتصادية مستقبلية أكثر استهدافا وشفافية، وهذا يستلزم ضرورة تقليص حجم القطاع العام وهيئاته وقصر دور الحكومة على الإشراف والرقابة والتنظيم، حيث تشير التقديرات الأولية بلوغ صادرات ليبيا 39.7 مليار دولار، منها 37.7 مليار دولار صادرات نفطية، و2.1 مليار صادرات غير نفطية.

الجدول رقم (1-1) الميزان التجاري الليبي (مليون دينار)

البيان	2019	2020	2021	2022
الميزان التجاري	11,332.0	3,111.7	14,492.6	20,081.4
الصادرات	29,058.0	9,311.5	32,297.0	39,746.9
الصادرات النفطية	27,449.0	7,465.5	30,931.7	37,664.4
الصادرات غير النفطية	1,609.0	1,846.0	1,365.3	2,082.5
الواردات	17,726.0	12,423.2	17,804.4	19,665.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

تشير البيانات في الجدول رقم (1) إلى أن الميزان التجاري في ليبيا حقق العديد من التطورات متأثراً بالأوضاع الاقتصادية والتي كان لها انعكاساتها الواضحة على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ومعدلات النمو الاقتصادي للبلاد بشكل عام، وقد شملت هذه التطورات ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية (الصادرات +الواردات) لتصل إلى ما قيمته 59.4 مليار دولار عام 2022، مقابل 50.1 مليار دولار عام 2021، كما ارتفعت حصيلة الصادرات لتصل إلى ما قيمته 39.7 مليار دولار عام 2022، مقابل 32.3 مليار دولار عام 2021، ومن جانب آخر ارتفعت قيمة الواردات من السلع المختلفة خلال عام 2022 لتصل إلى 19.7 مليار دولار مقابل 17.8 مليار دولار عام 2021.

02

الفصل الثاني
نطور الأطر التشريعية ونظم البنية التحتية للقطاع المصرفي الليبي

1.2 مقدمة

نظراً لأهمية الأنظمة المالية والمصرفية في النشاط الاقتصادي، وذلك باعتبارها المحرك والمكون الرئيسي للنظام المالي ولدورها الأساسي في دفع عجلة الاقتصاد الليبي والمساهمة في عملية التنمية، من خلال توفير الأدوات المالية اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتبسيط إجراءاتها لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاع المالي. يولي مصرف ليبيا المركزي اهتمامه المستمر بالعمل على تطوير أنظمة البنية التحتية المالية والمصرفية بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال وضع التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية الفعّالة، لزيادة متانة الجهاز المصرفي وللحد من المخاطر المصرفية النظامية بما يتماشى مع ضوابط ومعايير الرقابة المصرفية الدولية، وفق متطلبات لجنة بازل المصرفية.

يسلط هذا الفصل الضوء على الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الاستقرار المالي في ليبيا، كما يتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي لضمان سلامة القطاع المصرفي والمالي، ودعم استقراره وتعزيز الدور الإشرافي والرقابي الذي يمارسه بموجب أحكام القانون.

وفي إطار الدور المنوط بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمتابعة المصارف العاملة بليبيا، وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته، والتشريعات النافذة والتعليمات الصادرة بمقتضاها، ومن خلال المهام الموكلة لهذه الإدارة والمتعلقة بمتابعة الأوضاع المالية للمصارف، ومدى التزامها وامتثالها بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية **الكلية** والجزئية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والتي منها متطلبات احتساب الحد الأدنى المطلوب للاحتفاظ بالاحتياطي القانوني الإلزامي والمحددة بنسبة 20% وكذلك نسبة السيولة المقررة قانوناً بـــ 25% من إجمالي الخصوم الإيداعية لكل مصرف، ووضع حدود على التركزات القطاعية بحيث لا يتجاوز صافي المحفظة الائتمانية المباشرة لأي مصرف نسبة 70% من إجمالي خصومه الإيداعية، وتحديد هيكل المحفظة الائتمانية المباشرة لكل مصرف بحيث لا تتجاوز التسهيلات الممنوحة في كل فئة من الفئات المكونة لهذه المحفظة ما نسبته 30%، إضافة إلى تطبيق تعليمات لجنة بازل المصرفية (III) للرقابة الفعالة، فيما يتعلق بتوجيه تعليمات للمصارف بضرورة إنشاء وحدة لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد تم العمل على إصدار تعليمات وضوابط تشمل دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP وكيفية احتساب ملاءة رأس المال، وكذلك تعليمات بإنشاء لجنة الأصول والخصوم ALC، واحتساب نسبة تغطية السيولة LCR، وتحديث السياسات المالية والنقدية، والإفصاح عن البيانات المالية فيما يتعلق بعمليات التمويل والاستثمار والمخاطر والمراجعة وإدارة التدقيق الشرعي والحوكمة المصرفية ومكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى ضوابط أخرى تتعلق بتنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية ، فضلاً عن الضوابط المنظمة للاعتمادات المستندية .

2.2 الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

تضم السوق المصرفية الليبية (20) مصرفاً، وتزاول أعمالها بموجب موافقة مصرف ليبيا المركزي، وذلك لتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى المنتجات المصرفية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقسم المصارف الليبية إلى (4) مصارف إسلامية كاملة، (16) مصرفاً تجارياً يزاول (12) منها أنشطة الصيرفة الإسلامية بموجب موافقة مصرف ليبيا المركزي.

الجدول رقم (1-2) المصارف الإسلامية في ليبيا حتى 2022

ت	اسم المصرف	2019		2020		2021		2022	
		الفروع	النوافذ*	الفروع	النوافذ*	الفروع	النوافذ*	الفروع	النوافذ*
1	الجمهورية	11	152	11	152	11	152	11	152
2	التجارى الوطنى	0	69	0	69	0	69	0	69
3	الوحدة	2	81	2	81	2	81	3	81
4	الصحارى	1	53	1	53	1	53	1	53
5	شمال أفريقيا	1	62	1	62	1	62	1	62
6	المتحد للتجارة والاستثمار	1	10	1	10	1	13	1	13
7	الواحة	5	0	5	0	7	0	9	0
8	التضامن (التجاري العربى)	0	0	1	0	1	0	1	0
9	الإجماع العربي	1	13	1	13	1	13	1	13
10	مصرف المتوسط	0	0	0	0	2	0	2	0
11	الأمان للتجارة والإستثمار	1	0	1	0	1	0	1	0
12	السراي للتجارة والإستثمار	3	0	3	0	2	0	2	0
13	الإسلامى الليبى	5	0	6	0	11	0	11	0
14	النوران	1	0	1	0	5	0	5	0
15	اليقين	1	0	2	0	8	0	9	0
16	الاندلس	0	0	1	0	1	0	2	0
	الإجمالي	**33**	**440**	**37**	**440**	**55**	**440**	**60**	**443**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (2-2) فروع المصارف التجارية التي تمارس أعمال الصيرفة الإسلامية من 2019-2022

ت	اسم المصرف	هيكل الملكية	تاريخ التأسيس	رأس المال المكتتب فيه	رأس المال المدفوع
1	المصرف الإسلامي الليبي	قطاع خاص 100%	2017/07/09	250 مليون دينار	250 مليون دينار
2	مصرف اليقين	قطاع خاص 100%	2019/09/19	250 مليون دينار	100 مليون دينار
3	**مصرف الأندلس**	قطاع خاص 100%	2020/07/07	250 مليون دينار	100 مليون دينار
4	**مصرف النوران**	قطاع عام وشريك أجنبي 50%	تم منحه موافقة بالتحول إلى مصرف إسلامي بتاريخ 2020/06/04	250 مليون دينار	100 مليون دينار

* النوافذ مخصصة لتقديم التمويلات بالمرابحة للأفراد فقط (سيارات، أثاث، مواد بناء) أو لتلقي طلبات التمويل وإحالتها للفروع ومراكز المبيعات.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.2.2 المنشورات التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي لتنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية:

صدرت عدة منشورات عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص تنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2022 وهي: -

- المنشور إ ر م ن رقم (2022/1) بشأن تحديث سياسات التمويل والاستثمار والمخاطر بالمصارف ووضع ضوابط لذلك.
- المنشور إ ر م ن رقم (2022/4) بشأن تحديد أسقف تمويل الأفراد بصيغة المرابحة والمساومة والبيع بالتقسيط وبيع المنافع.
- المنشور إ ر م ن رقم (2022/5) بإلغاء العمل بالمنشور رقم (14) لسنة 2016 الخاص بتنظيم فتح الاعتمادات الخاصة بتمويل المواد الخام لمصانع الأغذية والأدوية والأعلاف.
- المنشور إ ر م ن رقم (2022/6) بتحديد ضوابط تولي وظيفة مدير إدارة (المراجعة الداخلية - المخاطر - التدقيق الشرعي) بالمصارف والمؤسسات المالية.
- المنشور إ ر م ن رقم (2022/13) بشأن تعليمات احتساب ملاءة رأس المال للمصارف الإسلامية.

2.2.2 سجل قيد المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية:

نظم قرار السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (53) لسنة 2017، سجل قيد المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية، المعمم بالمنشور إ ر م ن رقم (2017/8) الصادر في 23 أبريل 2017، الذي حدد شروط القيد والمستندات المطلوبة للقيد، وضوابط تشكيل هيئات الرقابة الشرعية، وكذلك قراره رقم (30) لسنة 2018 بشأن تقاضي مصاريف خدمة (رسوم تسجل).

وبلغ عدد الطلبات المقدمة لهذه الإدارة لغرض القيد بسجل المراقبين الشرعيين لشغل عضوية هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، وإحالتها للعرض على الهيئة المركزية للرقابة الشرعية لعدد (140) طلب، على النحو التالي:

الجدول رقم (3-2) طلبات القيد بسجل المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية

السنة	2020	2021	2022
عدد طلبات القيد	16	16	19
الإجمـــــــالي	51		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ومنذ إنشاء سجل القيد سنة 2017 وحتى سنة 2022؛ تم اعتماد عدد (90) طلب قيد بسجل المراقبين بهيئات الرقابة الشرعية من بين الطلبات التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية، وإصدار إفادات قيد لهم بالخصوص كلٌ حسب تخصصه (الشرعي، القانوني، المالي، الاقتصادي، المصرفي)، وتبدأ صلاحية القيد بسنتين من تاريخ الموافقة على الطلب من قبل الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، ويتم تجديدها سنوياً وفق قرار السيد المحافظ الصادر بالخصوص.

فيما يتعلق بأهم المنشورات الصادرة خلال عام 2022 قام مصرف ليبيا المركزي بتطبيق عدة إجراءات بيانها كالتالي:

3.2المنشورات المنظمة للعمل المصرفي التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي لسنة 2022:

1. منشور رقم (1-2022) بشأن تحديث سياسة التمويل والاستثمار والمخاطر.
2. منشور رقم (2-2022) بشأن تحديث بيانات العملاء الإلكترونية.
3. منشور رقم (3-2022) بشأن تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة.
4. منشور رقم (4-2022) بشأن تعليمات المنظمة لعمليات تمويل الأفراد.
5. منشور رقم (5-2022) بشأن ضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات.
6. منشور رقم (6-2022) بشأن ضوابط تولي وظيفة مدير إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الشرعي.
7. منشور رقم (7-2022) بشأن إنشاء وحدة لمتابعة تطبيق العمليات الرقابية على لجنة بازل للرقابة المصرفية.
8. منشور رقم (8-2022) بشأن المعايير الرقابية المصرفية الفعالة لعمليات إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.
9. منشور رقم (9-2022) بشأن دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المالLCAAP .
10. منشور رقم (10-2022) بشأن تأسيس لجنة الأصول والخصومALCO .
11. منشور رقم (11-2022) بشأن تعميم تعليمات احتساب ملاءة رأس المال.
12. منشور رقم (12-2022) بشأن إبلاغ المركز الليبي للمعلومات الائتمانية بمصرف ليبيا المركزي بتفصيل التمويلات الممنوحة والمتعثرة السداد الخاصة بالأفراد والجهات الاعتبارية.
13. منشور رقم (13-2022) بشأن المعيار رقم (13) المنظم لعمليات المشاركة.

4.2الرسائل الدورية المنظمة للعمل المصرفي التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي لسنة 2022:

1. رسالة الدورية رقم (11-2022) بخصوص اتخاذ الإجراءات لتسهيل المعاملات المصرفية للنازحين والمهجرين.
2. رسالة دورية رقم (16-2022) بشأن الالتزام التام بالفصل بين الاختصاصات التنفيذية والإشرافية وفقا لإحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته، ودليل الحوكمة والنظام الأساسي.
3. رسالة دورية رقم (38-2022) بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها لتقييم خوادم المصارف التجارية ومدى تأمينها من عمليات الاختراق وتنصب البرامج والأجهزة اللازمة بها، وفق قرار السيد/ المحافظ رقم (2) لسنة 2022.
4. رسالة دورية رقم (50-2022) بشأن تنبيه والتزام المصارف والمراجعين الخارجين بإحالة تقاريرهم النصف السنوية في مواعيدها المحددة.
5. رسالة دورية رقم (85-2022) بشأن بدل العناية والتدابير اللازمة من المصارف بمتابعة حسابات المنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح بشكل مستمر ودوري والاستعلام على مصادر الأموال من الخارج ومدى مشروعيتها والإبلاغ عن أي شبهات حول العمليات المصرفية التي تقوم بها تلك المنظمات والمؤسسات.
6. رسالة دورية رقم (191-2022) بشأن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيل الهوية المصرفية (IBAN) وعدم تنفيذ الحوالات ما لم تكن مقرونة برقم (IBAN) للمرسل والمستفيد من الحوالة.

7. رسالة دورية رقم (2022-256) بشأن اتخاذ كافة الإجراءات والعقوبات الرادعة حيال من يثبت مساهمته في موضوع ظاهرة الاختلاس والتزوير واختراق لمنظومات المصارف وزراعة الأرصدة بطريقة غير شرعية.
8. رسالة دورية رقم (2022-260) بشأن الإفصاح عن رصيد المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي بنغاري (البيضاء) بقائمة المركز المالي الشهري.
9. رسالة دورية رقم (2022-268) حول قيام مصرف ليبيا المركزي بتنظيم ورشة عمل بمشاركة مدراء إدارات المخاطر بمقر إدارة الرقابة على المصارف والنقد بعنوان (الانتقال إلى أحدث المتطلبات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل).
10. رسالة دورية رقم (2022-271) بشأن التقيد والالتزام بعدم فتح أو قبول أية مستندات تتعلق بفتح حساب مصرفي لأي مصرف سواء كان يزاول أعماله في الوقت الحاضر أو تحت التأسيس إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من قبل إدارة الرقابة على المصارف والنقد.

5.2 المخاطر التشغيلية

نظراً إلى تطور المصارف الليبية وتعقد الخدمات المالية والمصرفية وزيادة اعتماد المصارف على الخدمات الإلكترونية والتكنولوجية المتطورة، إضافة إلى الاستعانة ببعض الخدمات التي توفرها لها جهات خارجية، فإنها قد تتعرض إلى مخاطر إضافية تتمثل بمخاطر تشغيلية إلى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق مما قد تؤثر نتائجها تأثيراً سلبياً على كفاية الأموال الخاصة لديها، وهذا مما يتطلب من إدارة كل مصرف أن تتحمل مسئولية فهم طبيعة ودرجة هذه المخاطر والعمل على تعزيز الأموال الخاصة للمصرف وذلك بما يتناسب وحجم هذه المخاطر ووضع الأطر المناسبة لإدارتها بما ينسجم ودرجة وطبيعة وتعقد النشاط الذي يقوم به المصرف ولاحتساب ومعالجة المخاطر التشغيلية حفاظاً على القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية أصدرا مصرف ليبيا المركزي عدة مناشير للحد من المخاطر، ولتطبيق تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة للمناشير التنظيمية لمتطلبات بازل3 متضمنة الدعامة الأولى والثانية والثالثة.
المنشور (2022/9) الصادر بـ تاريخ 2022/10/6 بشأن دليل تقرير التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP.

[1]- الغرض من تطبيق التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP (Internal Capital Adequacy Assessment Process) هو تقييم وفحص نظام الضبط الداخلي للمصرف، والتأكد من مدى سلامته وإحاطته بكافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض والتي تعتبر وهي من المكونات الرئيسية للدعامة الثانية، وأهم مُخرجات بازل 2 بحيث تنتج هذه الآلية المستوى الملائم من رأس المال الذي يتناسب مع طبيعة وسمة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ويرتكز على العناصر الرئيسية التالية:

- بيئة الضبط الداخلي في المصرف.
- النظام المحاسبي.
- إجراءات الضبط الداخلي المتبعة.

2- المنشور (2022/10) الصادر بتاريخ 2022/10/6 بشأن لجنة الأصول والخصوم (ALCO) مرفق دليل استرشادي لعمل لجنة (ALCO).

لتحقيق النمو المستدام والربحية والملاءة المالية للمصارف التجارية، بما في ذلك تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل وإدارة الأصول / الخصوم والإدارة الاستراتيجية للميزانية العمومية وحمايتها من المخاطر المختلفة بما في ذلك مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق، ويهدف المنشور إلى:

- تحديد نطاق ومسؤوليات لجنة الأصول / الخصوم (ALCO).
- تحديد وقياس وإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على أساس ثابت.
- وضع مبادئ توجيهية للالتزام بمختلف القواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها.
- تشكيل سياسة مشتركة متسقة مع سياسات المصرف الأخرى (الاستثمارات، الإقراض، رأس المال، إلخ).
- تنسيق إدارة المركز المالي للمصرف.
- مراجعة هذه السياسة بشكل دوري.

3- المنشور (2022/11) الصادر بتاريخ 2022/10/6 بشأن احتساب ملاءة رأس المال وفقا، لتعليمات بازل(2).

حيث أن آخر تعليمات المطبقة بخصوص احتساب ملاءة رأس المال، كانت وفقاً للمنشور رقم إ. ر. م (96/17)، الصادر بتاريخ 07/18/ 1996. وفق بازل 1 لمتابعة مخاطر الائتمان، واستكمالًا لجهود إدارة الرقابة على المصارف والنقد أصدرت الإدارة تعليمات احتساب ملاءة رأس المال وفقاً لبازل 2 متضمنة الآتي:

مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الأصول وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذا المنشور.

مخاطر السوق والتي تشمل:

- مخاطر أسعار الفائدة للأدوات المالية ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها.
- مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة.
- مخاطر مركز النقد الأجنبي الإجمالي ومركز الذهب.
- المخاطر التشغيلية.

4- المنشور إ ر م ن رقم (2022/13) الصادر بتاريخ 2022/12/19، بشأن احتساب ملاءة رأس المال للمصارف الإسلامية، ويعد هذا المعيار من أهم أدوات الرقابة المصرفية، ويهدف إلى التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر المرتبطة بها، كما أن الهدف من تطبيقه هو الآتي:

- توحيد طرق قياس المخاطر للمصارف الإسلامية، وتحديد أوزان المخاطر للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية.
- تطوير أعمال المصارف الإسلامية لتتمكن من تلبية متطلبات مقررات لجنة بازل II والالتزام بالمعايير الدولية.
- تحسين جودة الأصول وزيادة حقوق الملكية في المصارف الإسلامية وزيادة ثقة المتعاملين مع هذه المصارف الإسلامية.

1.5.2 قياس المخاطر التشغيلية

يمكن للمصارف اتباع إحدى الطريقتين التاليتين لقياس المخاطر التشغيلية والمحددتين بموجب "اتفاق بازل (2)" الخاص بكفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في يونيو 2004، وذلك للتعرف على مدى تأثير نتائج هذه المخاطر على كفاية أمواله الخاصة.

أ - أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach

ب- الاسلوب النموذجي أو المعياري Standardized Approach

علماً بانه لا يسمح للمصرف بتغيير المنهجية التي يتبعها لقياس المخاطر التشغيلية إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من إدارة الرقابة على المصارف والنقد لدى مصرف ليبيا المركزي على هذا التغيير.

2.5.2 أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach

طبقا لهذا الأسلوب، يجب أن تغطي الأموال الخاصة للمصرف وذلك كحد أدني نسبة مئوية ثابتة مقدارها 15% من متوسط إجمالي الإيراد المحقق خلال السنوات الثلاث السابقة مع عدم الأخذ بعين الاعتبار السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سالبا؛ حيث يستعاض عن إجمالي الدخل السالب المحقق في أحد السنوات بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها، وذلك لمواجهة مخاطر التشغيل.

وتعد هذه النسبة عبئاً على الأموال الخاصة، ويشمل إجمالي الإيراد المشار إليه أعلاه العناصر التالية من بيان الدخل:

- صافي الفوائد والعمولات (الفوائد الدائنة والعمولات المحققة ناقص الفوائد والعمولات المدينة الخاصة بالفترة).
- إيرادات الاستثمارات المالية ذات العوائد المتحركة.
- صافي أرباح العمليات المالية.
- صافي إيرادات أخرى.

3.5.2 الأسلوب النموذجي أو المعياري Standardized Approach

لاتباع هذا الأسلوب، لابد من أن يتوفر لدى المصرف إدارة فعّالة ورقابة صارمة للمخاطر التشغيلية. وفقاً لهذه الطريقة، يتم توزيع نشاطات المصارف إلى ثماني خطوط عمل حيث يتم احتساب أعباء على الأموال الخاصة مقابل المخاطر التشغيلية لكل خط من هذه الخطوط، وذلك وفقا" للأوزان التالية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بموجب "اتفاق بازل (2)" الخاص بكفاية رأس المال الصادر بتاريخ (يونيو) 2004.

الجدول رقم (4-2) الاوزان التي حددتها لجنة بازل (%)

قطاعات العمل	قطاعات العمل	الوزن النسبي(%)
الاستثمار	1-تمويل الشركات	18
	2-تمويل التجارة والمبيعات	18
الأعمال المصرفية	3-أعمال التجزئة المصرفية	12
	4-الصيرفة التجارية	15
	5-المدفوعات والتسويات	18
أعمال اخرى	6-خدمات الوكالة	15
	7-إدارة الاصول	12
	8-أعمال السمسرة للأفراد	12

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- توزع خطوط العمل أعلاه وأوجه نشاط كل خط من هذه الخطوط وفق "خريطة توزيع العمل" الموضحة في الملحق المرفق بهذه التعليمات.
- في حال اعتماد المصرف للأسلوب النموذجي (المعياري) لقياس مخاطر التشغيل، يحب أن يكون الأسلوب خاضعا" لمصادقة مجلس إدارته مع ضرورة مراجعته دوريا" من جهة مستقلة بالإضافة إلى مراجعته من قبل مفوض المراقبة الخارجي.
- يتم احتساب إجمالي الأعباء على الأموال الخاصة لمخاطر التشغيل وفق الأسلوب النموذجي وذلك بواسطة ضرب متوسط إجمالي الدخل المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة الناتج عن كل خط من خطوط الأعمال المحددة في الفقرة (1) أعلاه بالوزن المحدد له ومن ثم تجمع المبالغ الناتجة عن هذه العمليات.
- يشمل إجمالي الدخل المشار إليه في الفقرة (4) أعلاه صافي الفوائد والعمولات المقبوضة وإيرادات الاستثمارات المالية وصافي أرباح العمليات المالية الناتجة عن كل خط من الخطوط التي يتعامل بها المصرف.

جدول رقم (2-5) الاوزان التي حددتها لجنة بازل ولجنة النشاط

خطوط العمل	المستوى الثاني	الوزن مقابل خط العمل %	اوجه النشاط
1-تمويل الشركات	تمويل الشركات تمويل الحكومة والإدارات المحلية تمويل المصارف خدمات استشارية	18	-عمليات اندماج وشراء -تعهدات -عمليات متخصصة -عملية تسنيد -مديونيات الدولة ذات العائد المرتفع -الإقراض المجمع أو المشترك
2-تمويل التجارة والمبيعات	مبيعات صناعة السوق مراكز ملكية خزينة	18	-دخل ثابت -دخل ناتج عن مراكز ملكية -دخل القطاع الأجنبي -الدخل الناتج عن مراكز السلع -التمويل -مراكز الأوراق المالية الخاصة بالمصرف -إقراض وعمليات إعادة الشراء أو البيع (ريبو) -السمسرة -ديون -أعمال السمسرة من الدرجة الأولى
3.أعمال التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية للأفراد	أعمال مصرفية تجارية	15	-تمويل المشاريع -التمويل العقاري -تمويل الصادرات -تمويل التجارة -أعمال الإيجار التمويلي -عمليات الائتمان -الكفالات
4-المدفوعات والتسويات	العملاء غير المقيمين	18	-المدفوعات والتحصيل -تحويل الأموال
5-خدمات الوكالة	عملات التحفظ	15	-الحسابات المدفوعة كضمانة -إيصالات إيداع -تمويل الزبائن بضمان أوراق مالية -نشاط الشركات
	وكالات الشركات صناديق الشركات		-وكلاء الإصدار والسداد
6-إدارة الأصول	إدارة صناديق اختيارية أو حسب الطلب	12	-مجمّعة -منفصلة -تجزئة -مؤسساتية -مغلقة -مفتوحة -خاصة -أسهم
	إدارة صناديق غير اختيارية		-مجمعة -منفصلة -تجزئة -مؤسساتية -مغلقة -مفتوحة
7-أعمال السمسرة للأفراد	سمسرة التجزئة	12	-تنفيذ وخدمات كاملة

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (1-2) حجم المخاطر التشغلية

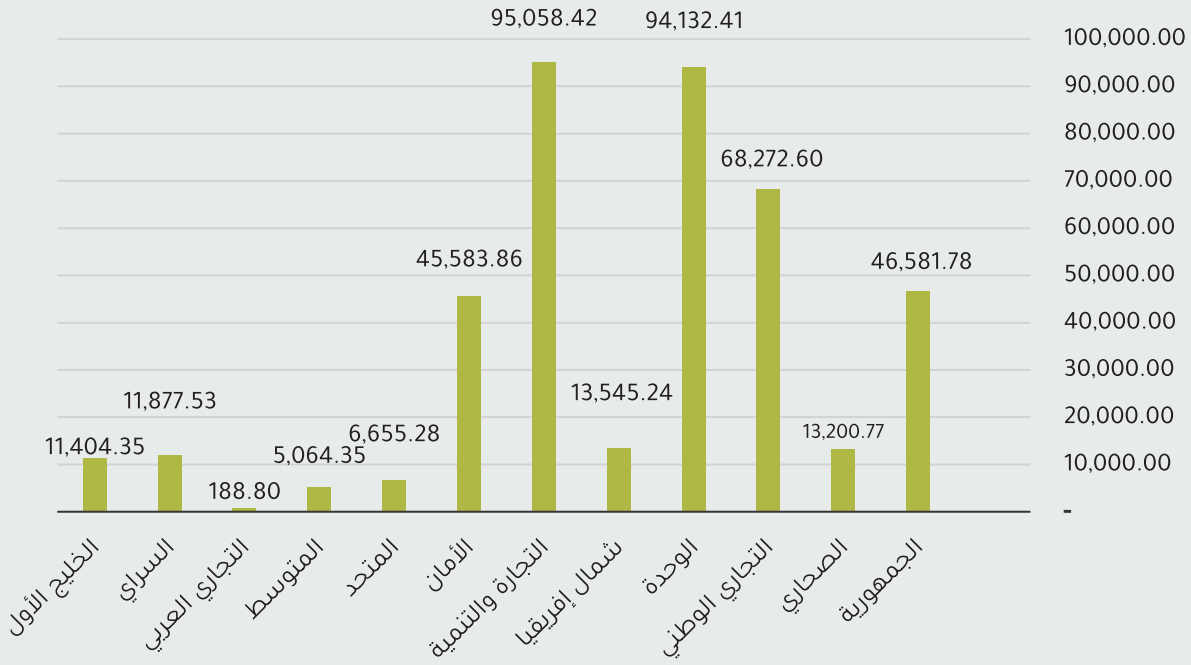

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

03

الفصل الثالث
تطورات أداء القطاع المصرفي

1.3 مقدمة

شهدت البيانات المالية المجمعة للمصارف تطورات ملحوظة في نهاية عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021، عكست تغيرات في مختلف المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي، وذلك على النحو التالي:

ارتفع إجمالي أصول المصارف (باستثناء الحسابات النظامية) من 136.0 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى نحو 148.5 مليار دينار في نهاية عام 2022، مسجلاً معدل نمو قدره 9.2%. وقد شكلت الأصول السائلة ما نسبته 66.7% من إجمالي الأصول، بقيمة بلغت 99.1 مليار دينار.

كما سجل إجمالي ودائع المصارف (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي، بما فيها الاحتياطي الإلزامي، ارتفاعًا من نحو 78.6 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى نحو 83.4 مليار دينار في نهاية عام 2022، بنسبة نمو بلغت 6.1%. وبلغت قيمة الاحتياطي الإلزامي نحو 20.4 مليار دينار.

وفي جانب الإئتمان، ارتفع إجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف من 19.6 مليار دينار إلى نحو 23.0 مليار دينار خلال نفس الفترة، محققًا معدل نمو بلغ 17.0%. وشكلت القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة ما نسبته 22.5% من إجمالي الخصوم الإيداعية، ونحو 15.5% من إجمالي الأصول. وقد بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص 15.5 مليار دينار، بما نسبته 67.6% من إجمالي القروض، في حين بلغت القروض الممنوحة للقطاع العام 7.5 مليار دينار، بما يمثل 32.4%.

وفيما يخص جودة الأصول، فقد بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لإجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة نحو 16.8% في عام 2022، مقابل 18.7% في عام 2021.

أما على صعيد ودائع العملاء، فقد ارتفعت من 92.1 مليار دينار إلى 102.1 مليار دينار بنهاية عام 2022، بمعدل نمو بلغ 10.8%. وشكلت الودائع تحت الطلب نسبة 81.7% من إجمالي الودائع، في حين بلغت نسبة الودائع لأجل 17.9%، وودائع الادخار 0.3% فقط. وبلغت ودائع القطاع الخاص 58.8 مليار دينار (57.6% من إجمالي الودائع)، بينما شكلت ودائع القطاع العام والحكومي 42.4%، بقيمة بلغت 43.3 مليار دينار، منها 31.1 مليار دينار لشركات ومؤسسات القطاع العام، ونحو 12.2 مليار دينار كودائع حكومية.

كذلك، ارتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف من 7.5 مليار دينار إلى 8.6 مليار دينار خلال عام 2022، بمعدل نمو بلغ 13.3%.

في المقابل، شهدت أرباح المصارف تراجعًا ملحوظًا خلال عام 2022، حيث انخفضت بنسبة 29.4% لتبلغ نحو 849.7 مليون دينار، مقارنة بـ 1,176.9 مليون دينار في عام 2021، ما انعكس سلبًا على معدل العائد إلى إجمالي الأصول الذي انخفض من 0.9% إلى 0.6%.

أما معدل كفاية رأس المال الكلي للمصارف مجتمعة فقد بلغ 15.7% في نهاية عام 2022، منخفضًا عن مستواه في عام 2021 الذي سجل 16.6%، ويُعزى هذا التراجع إلى نمو الأصول المرجحة بالمخاطر بمعدل يفوق معدل نمو قاعدة رأس المال. ومع ذلك، يظل هذا المعدل أعلى من الحد الأدنى المطلوب من قبل المصرف المركزي والمتوافق مع متطلبات لجنة بازل (1).

وقد شمل هذا التقرير بيانات عشرين مصرفًا تجاريًا، بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعة للمصرف الليبي الخارجي، والتي تزاول نشاطها من خلال شبكة من الفروع والوكالات المنتشرة داخل ليبيا.

الجدول رقم (1-3) البيانات المالية الأساسية للمصارف (مليون دينار)

البند	2021	2022	معدل التغير %
إجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)	192,445.3	181,612.8	6.0
إجمالى الأصول	148,529.9	135,977.2	9.2
إجمالى النقدية بخزائن المصارف	2,239.2	2,871.5	22.0-
إجمالى الودائع لدى المصرف المركزى	83,412.5	78,625.2	6.1
إجمالى الودائع لدى المصارف	619.2	766.6	19.2-
إجمالي الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1,669.2	1,734.1	3.7-
إجمالى الودائع لدى المراسلين بالخارج	11,193.5	8,790.9	27.3
إجمالى حسابات المقاصة	7,034.7	6,041.0	16.4
إجمالي القروض والسلفيات والتسهيلات	22,971.0	19,637.5	17.0
إجمالى الاستثمارات	1,695.8	4,445.1	61.8-
إجمالى ودائع العملاء	102,052.7	92,113.7	10.8
إجمالي الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	102.9	144.7	28.9-
إجمالى حقوق الملكية	8,586.7	7,578.7	13.3
إجمالى المخصصات	8,676.3	7,386.6	17.5
أرباح العام	849.7	1,176.9	29.4-
عدد الفروع والوكالات	580	565	2.3
عدد العاملين	19,888	19,463	1.8
المؤشرات المالية			
الأصول السائلة / إجمالى الأصول	%68.2	%66.7	-
إجمالى القروض / إجمالى الأصول	%14.4	%15.5	-
حقوق الملكية / إجمالى الخصوم	%5.6	%5.8	-
إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)	242.0	258.3	-
إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)	7.0	7.5	-
إجمالى القروض / إجمالى الودائع	%21.3	%22.5	-
إجمالى الربح / الأصول %	%0.9	%0.6	-
إجمالى الربح / حقوق الملكية %	%15.5	%9.9	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (2-3) مؤشرات الودائع لدى المصارف (مليون دينار)

البند	2021	2022	معدل التغير%
1-ودائع الحكومة والقطاع العام	36,811.6	43,276.9	17.6
ـ ودائع الحكومة (الوزارات والهيئات المُموَّلة من الميزانية العامة)	11,533.8	12,182.2	5.6
ـ ودائع القطاع العام	25,277.9	31,094.8	23.0
2- ودائع القطاع الخاص	55,302.0	58,775.8	6.3
ـ ودائع الأفراد	29,161.3	32,922.4	12.9
ـ ودائع الشركات والجهات الأخرى	26,140.7	25,853.4	-1.1
إجمالي الودائع	92,113.7	102,052.7	10.8
الودائع تحت الطلب	73,103.0	83,425.0	14.1
الودائع لأجل	18,695.6	18,317.3	-2.0
ودائع الادخار	315.1	310.4	-1.5
الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع%	79.4	81.7	-
الودائع لأجل / إجمالي الودائع%	20.3	17.9	-
ودائع الادخار / إجمالي الودائع%	0.3	0.3	-
إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم %	67.7	68.7	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-3) مؤشرات الإئتمان الممنوح من المصارف (مليون دينار)

البند	2021	2022	معدل التغير %
1-الائتمان الممنوح للقطاع العام	6,471.7	7,454.0	15.2
2-الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	13,165.8	15,516.9	17.9
إجمالي الائتمان	19,637.5	22,971.0	17.0
السلفيات والسحب على المكشوف	4,618.6	4,166.2	-9.8
قروض المرابحة (تشمل رصيد السلف الاجتماعية)	4,819.3	7,015.4	45.6
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى	10,199.6	11,789.4	15.6
قروض المرابحة / إجمالي الائتمان %	24.5	30.5	-
السلفيات والسحب على المكشوف / إجمالي الائتمان %	23.5	18.1	-
القروض الممنوحة للأنشطة الأخرى/إجمالي الائتمان%	51.9	51.3	-
إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول %	14.4	15.5	-
إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع %	21.3	22.5	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2-3 التركز المصرفي:

تُعد درجة التركز المصرفي مؤشراً هاماً يُستخدم لقياس مدى استحواذ عدد محدود من المصارف على النسبة الأكبر من النشاط المصرفي، سواءً من حيث الأصول أو الودائع أو الائتمان أو من حيث حجم حقوق الملكية. وفي هذا السياق، تُظهر البيانات المتعلقة بالحصة السوقية للمصارف في ليبيا أن أصول المصارف الأربعة الكبرى، وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى، قد شكّلت ما نسبته 71.4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2022، وذلك من بين 20 مصرفاً عاملاً في السوق. وقد استحوذ مصرف الجمهورية وحده على 27.5% من إجمالي أصول القطاع.

كما شكلت ودائع وقروض المصارف الأربعة الكبرى ما نسبته 71.9% و82.8% على التوالي من إجمالي ودائع وقروض القطاع المصرفي خلال نفس الفترة.

ومن خلال تحليل بيانات التركز في الأصول والائتمان والخصوم الإيداعية، يتضح وجود تحسن ملحوظ في نسب التركز داخل القطاع المصرفي، كما سيتم توضيحه في الجداول التالية:

الجدول رقم (3-4) تركز الأصول (%)

نهاية	2019	2020	2021	2022
أكبر مصرف	31.9	31.2	28.0	27.5
أكبر ثلاثة مصارف	64.6	63.1	62.0	61.7
أكبر خمسة مصارف	84.2	82.7	79.7	78.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-5) تركز الإئتمان (%)

نهاية	2019	2020	2021	2022
أكبر مصرف	40.7	42.6	40.7	38.6
أكبر ثلاثة مصارف	75.8	78.3	76.2	74.6
أكبر خمسة مصارف	91.4	91.4	87.6	85.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-6) تركز الخصوم الإيداعية (%)

نهاية	2019	2020	2021	2022
أكبر مصرف	32.3	31.8	33.8	32.1
أكبر ثلاثة مصارف	64.4	62.9	62.0	60.5
أكبر خمسة مصارف	85.6	83.7	79.5	79.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-1) تركز الأصول (%)

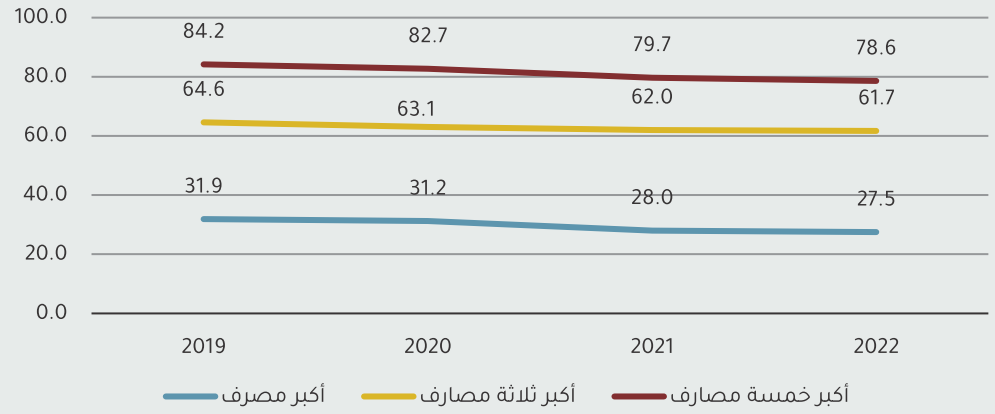

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكلالبياني رقم (3-2) تركز الخصوم الإيداعية (%)

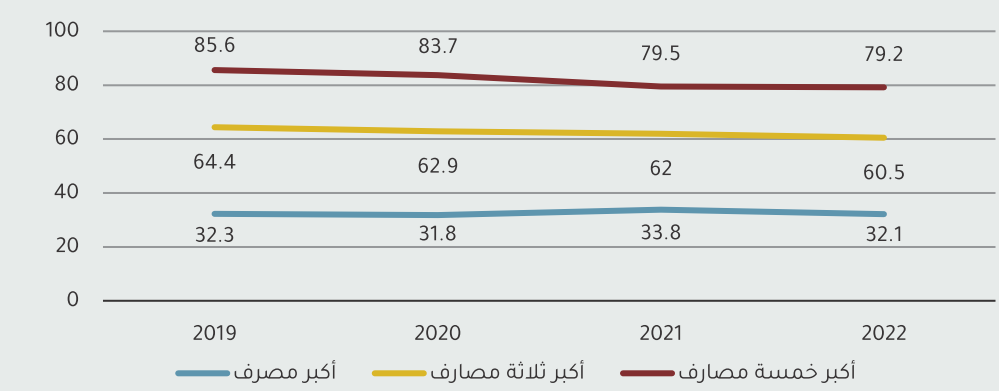

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3.3 الميزانية المُجمَعة للمصـــارف

شهدت الميزانية المُجمَعة للمصارف التجارية في ليبيا نهاية عام 2022 تطورات ملحوظة في معظم بنودها على جانبي الأصول والخصوم. فقد بلغ إجمالي الأصول المدرجة ضمن الميزانية المُجمَعة نحو 148,529.9 مليون دينار، مقارنة بـ 135,977.2 مليون دينار في نهاية عام 2021، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 12,552.7 مليون دينار، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 9.2%. وفيما يلي استعراض لهيكل البنود المكوِّنة للأصول والخصوم في الميزانية المُجمَعة للمصارف التجارية:

1.3.3 هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمَعة للمصارف:

إستمرت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيه الإحتياطي الإلزامي المطلوب هو المكون الرئيسي لإصـــول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 56.2% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2022، في حين إرتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الإئتمانية بشكل طفيف في هيكل الموجودات لتسجل نحو 15.5% من الإجمالي مقارنة بـ 14.4% في عام 2021 ، وهى نسب ضئيلة جداً تعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها.

الجدول رقم (3-7) هيكل البنود المكونة للأصول(%)

البند	2021	2022
الأصول:		
1-نقدية بالخزائن	%2.1	%1.5
2-حسابات المقاصة	%4.4	%4.7
3-الودائع لدى المصرف المركزي	%57.8	%56.2
4-الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	%0.6	%0.4
5-الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	%1.3	%1.1
6-الودائع لدى المصارف بالخارج	%6.5	%7.5
7-الاستثمارات	%3.3	%1.1
8-القروض والتسهيلات	%14.4	%15.5
9-الأصول الثابتة	%1.7	%1.8
10-الأصول الأخرى	%7.9	%10.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-3) هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية عام 2022 (%)

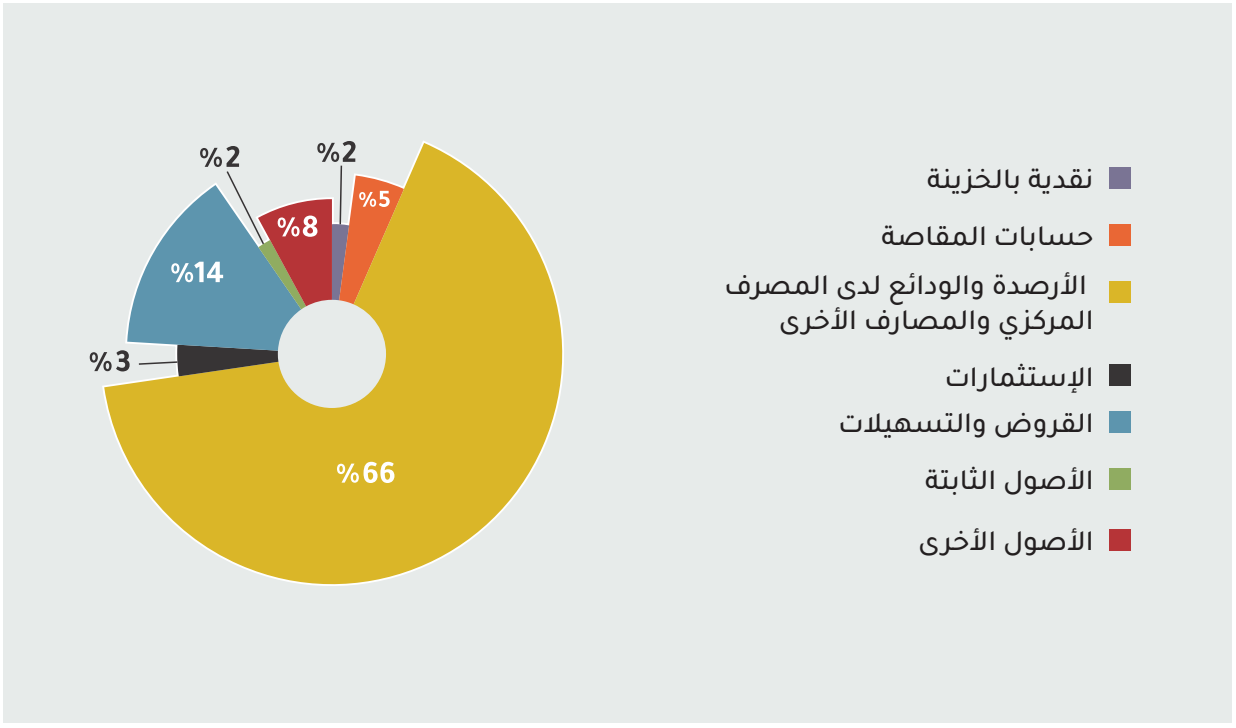

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-4) هيكل البنود المكونة للأصول في نهاية عام 2022 (%)

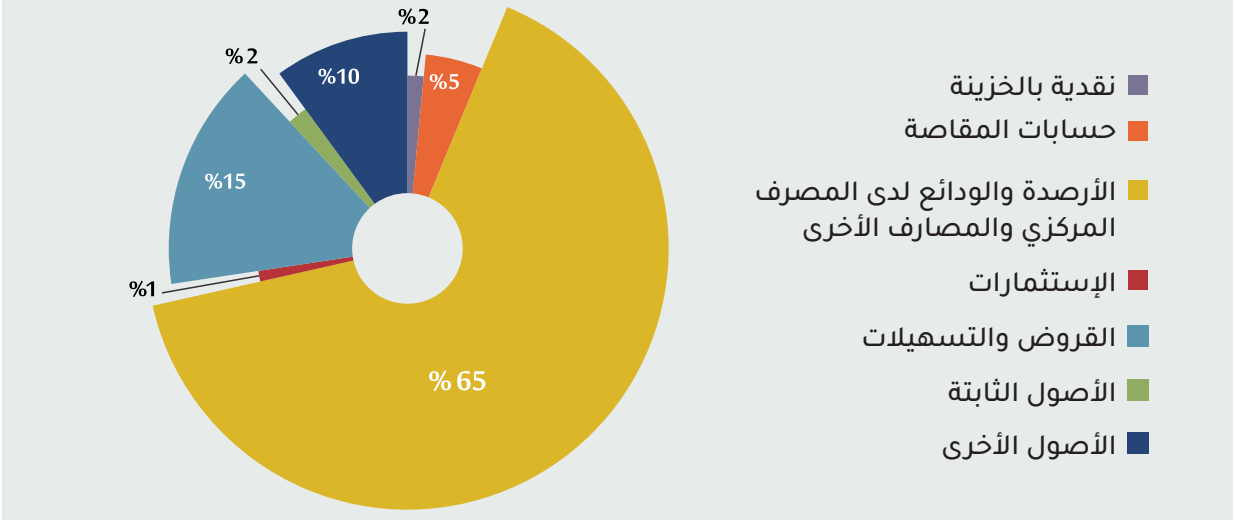

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.3.3 هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمّعة للمصـــارف

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمّعة للمصـــارف في عام 2022 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة مانسبته 68.7% من إجمالي مصادر أموال المصارف ، مقارنة بنحو 67.7% في عام 2021

فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.8% من إجمالي مصادر أموال المصارف في عام 2022 ، مقابل نسبة 5.6% في عام 2021

الجدول رقم (3-8) هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2021	2022
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	% 67.7	% 68.7
2- الاقتراض من المصرف المركزي	% 14.6	% 13.4
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	% 0.1	% 0.1
4- حقوق الملكية	% 5.6	% 5.8
5- المخصصات	% 5.4	% 5.8
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	% 6.5	% 6.2

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-5) هيكل البنود المكونة للخصوم في عام 2021

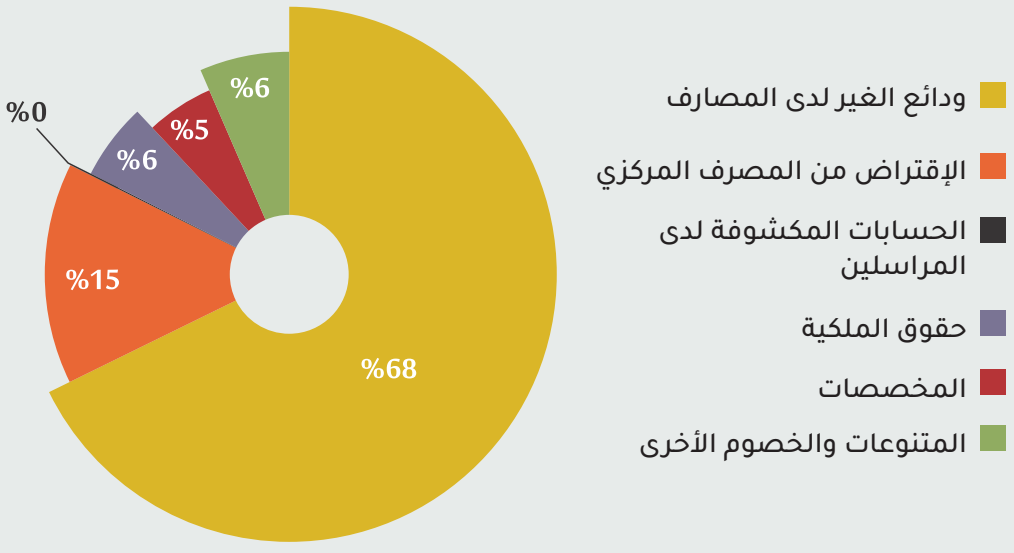

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-6) هيكل البنود المكونة للخصوم في عام 2022

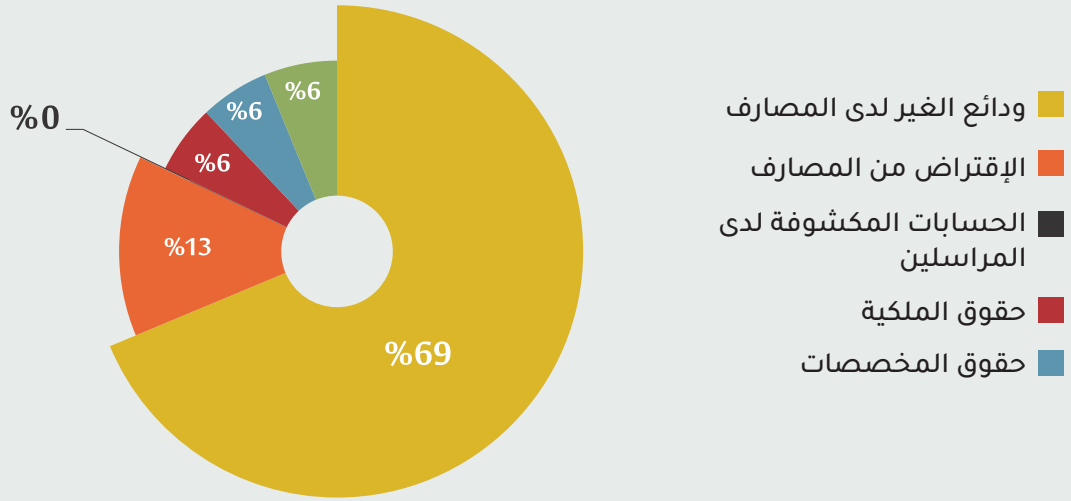

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3.3.3تحليل لأهـم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصــارف

أولاً : جانب الأصــول

النقدية:

أ-النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة:

إرتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 361.4 مليون دينار أي بمعدل 4.1%، لتصل إلى 9,273.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 8,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، بسبب إرتفاع بند حسابات المقاصة بين المصارف بمقدار 1,042.6 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، في حين إنخفض رصيد النقد بخزائن المصارف بمقدار632.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021 ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-9) النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة (مليون دينار)

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن:	2,871.5	2,239.2	-632.2	-22.0
عملة محلية	2,775.1	2,013.2	-761.9	-27.5
عملة أجنبية	96.4	226.1	129.7	134.6
إجمالي حسابات المقاصة	6,041.0	7,034.7	993.6	16.4
المقاصة بين المصارف	2,432.9	3,475.6	1,042.6	42.9
المقاصة بين الفروع	3,608.1	3,559.1	-49.0	-1.4
الإجمالي	8,912.5	9,273.9	361.4	4.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-7) نقدية بخزائن المصارف التجارية (مليون دينار)

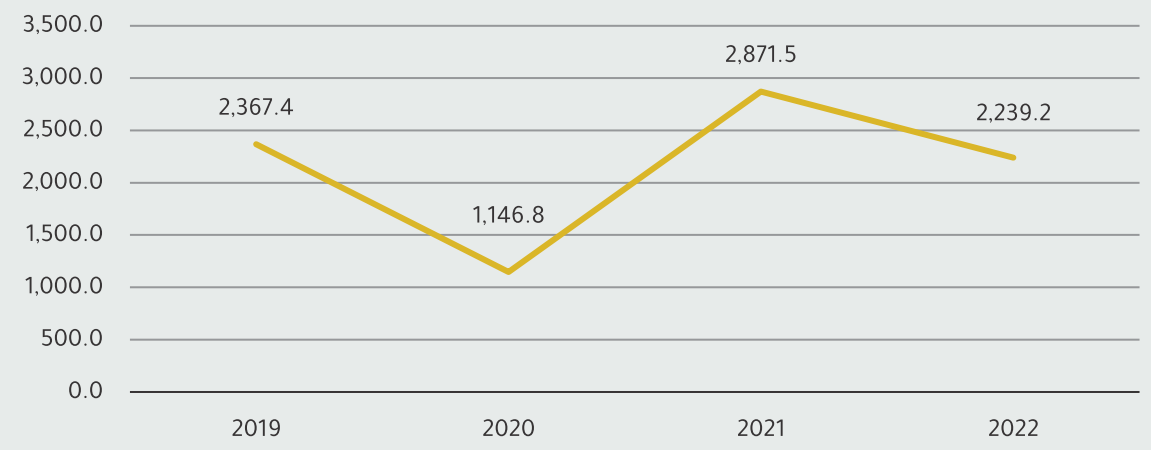

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-8) إجمالي حسابات المقاصة (مليون دينار)

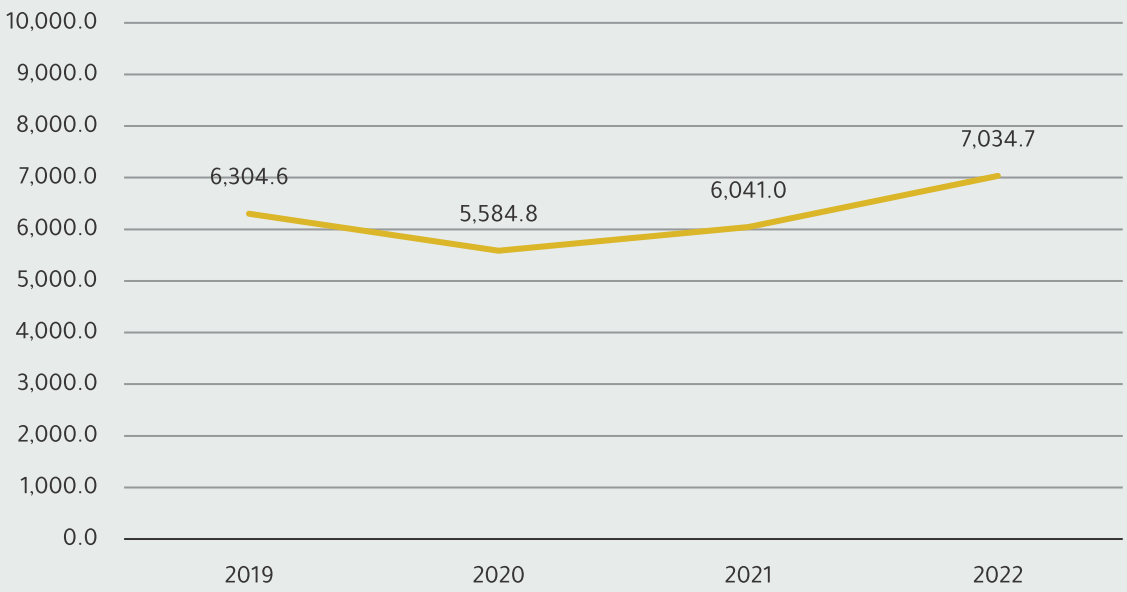

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ب-الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد أرصدة وودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 96,894.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 89,916.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، مرتفعة بقيمة 6,977.6 مليون دينار، نتيجة لإرتفاع الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي بنحو 4,787.4 مليون دينار كمحصلة لإرتفاع الودائع تحت الطلب بنحو 15,464.4مليون دينار والذي كان أعلى من الإنخفاض في رصيد شهادات الإيداع الذي إنخفض بنحو 10,677.0 مليون دينار. وكذلك من الإرتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب والزمنية لدى المراسلين بالخارج بنحو 2,402.5 مليون دينار، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

الجدول رقم (3-10) الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى (مليون دينار)

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
ودائع تحت الطلب لدى:	74,216.6	90,839.6	16,623.0	22.4
المصرف المركزي	64,455.6	79,920.0	15,464.4	24.0
المصارف المحلية	766.6	619.2	-147.4	-19.2
المصرف الليبي الخارجي	1,734.1	1,669.2	-64.9	-3.7
لدى المراسلين بالخارج	7,260.4	8,631.3	1,370.9	18.9
ودائع زمنية:	15,700.2	6,054.7	-9,645.4	-61.4
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	14,169.6	3,492.6	-10,677.0	-75.4
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	1,530.6	2,562.1	1,031.6	67.4
الإجمالي	89,916.8	96,894.4	6,977.6	7.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-9) ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى(مليون دينار)

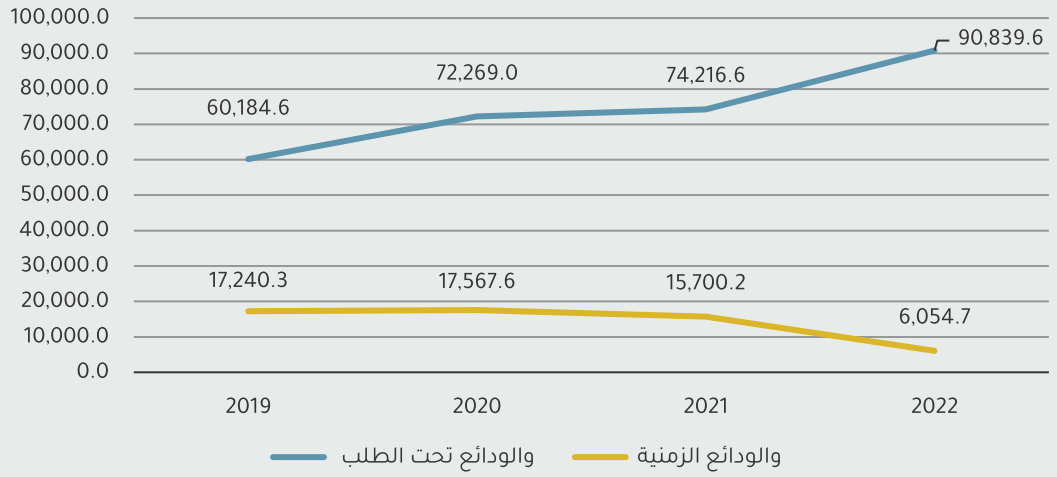

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2-الإستثمارات:

سجل إجمالي رصيد الإستثمارات نهاية عام 2022 نحو 1,695.8 مليون دينار، مقابل 4,445.1 مليون دينار في نهاية عام 2021، منخفض بمقدار 2,749.2 مليون دينار هذا الإنخفاض جاء نتيجة للإنخفاض في سندات وأذونات الخزانة، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

الجدول رقم (3-11) بند الإستثمارات (مليون دينار)

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
سندات وأذونات الخزانة	3,000.0	0.0	-3,000.0	-100.0
استثمارات في الشركات العامة	564.7	564.2	-0.5	-0.1
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	783.5	872.0	88.5	11.3
استثمارات أخرى	96.9	259.7	162.8	168.1
الإجمالي	4,445.1	1,695.8	-2,749.2	-61.8

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-10) إجمالي بند الإستثمارات(مليون دينار)

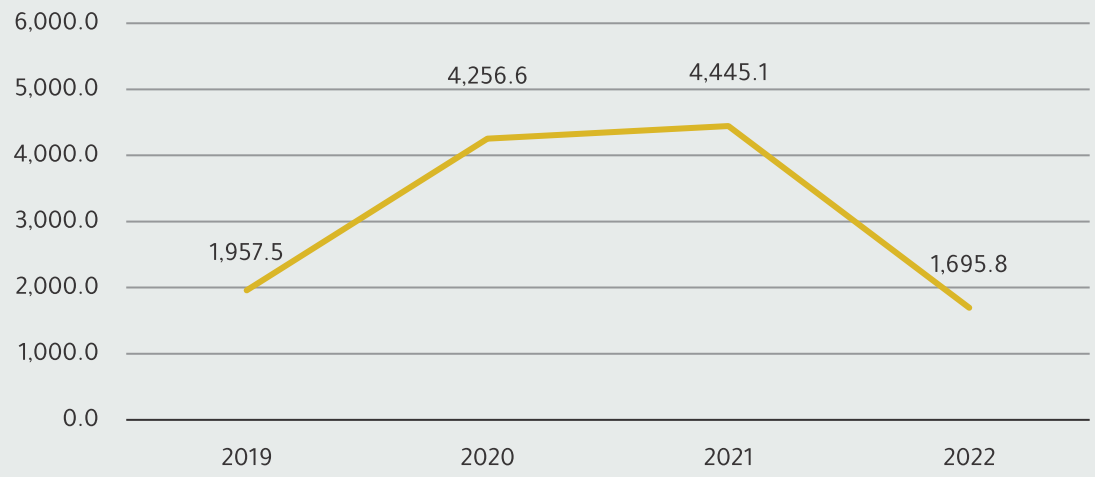

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3-القروض والتسهيلات الائتمانية:

إرتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف من 19,637.5 مليون دينار في نهاية عام 2021 إلى 22,971.0 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو 17.0%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.5%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 15.5%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2022 ما قيمته 15,516.9 مليون دينار، وما نسبته 67.6% من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 32.4% والتي بلغت قيمتها نحو 7,454.0 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في اجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بندي قروض المرابحة للأفراد (السلف الإجتماعية)والقروض الأخرى

الجدول رقم (3-12) رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف (مليون دينار)

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
سلفيات والسحب على المكشوف	4,618.6	4,166.2	-452.4	-9.8
قروض المرابحة للأفراد *	4,819.3	7,015.4	2,196.1	45.6
القروض الأخرى	10,199.6	11,789.4	1,589.8	15.6
إجمالي القروض والتسهيلات	19,637.5	22,971.0	3,333.5	17.0
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,680.3	3,850.7	170.4	4.6
صافي القروض والتسهيلات	15,957.2	19,120.3	3,163.1	19.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-11) رصيد بند المرابحة والسلف الإجتماعية

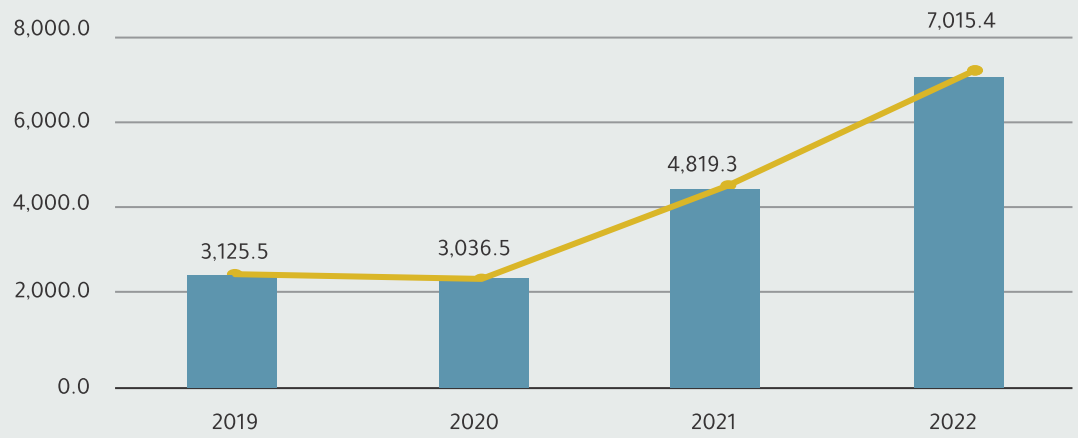

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-12) السلفيات والسحب على المكشوف(مليون دينار)

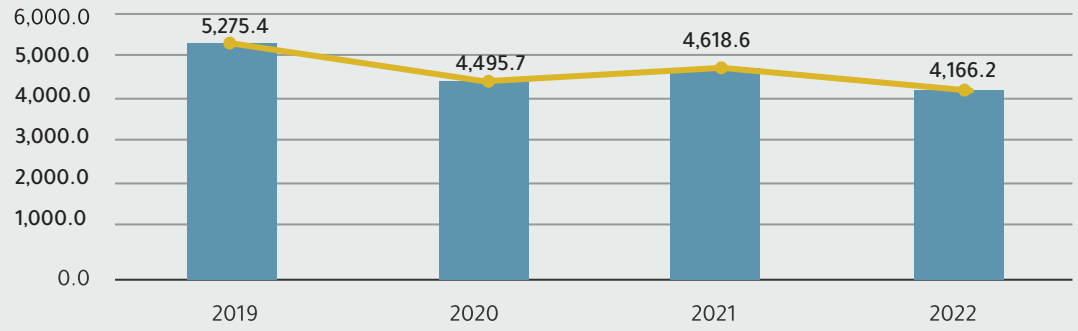

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-13) توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف حسب القطاع (خاص وعام)

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
القروض الممنوحة للقطاع العام	6,471.7	7,454.0	982.4	15.2
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	13,165.8	15,516.9	2,351.1	17.9
الإجمالي	19,637.5	22,971.0	3,333.5	17.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-13) رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام(مليون دينار)

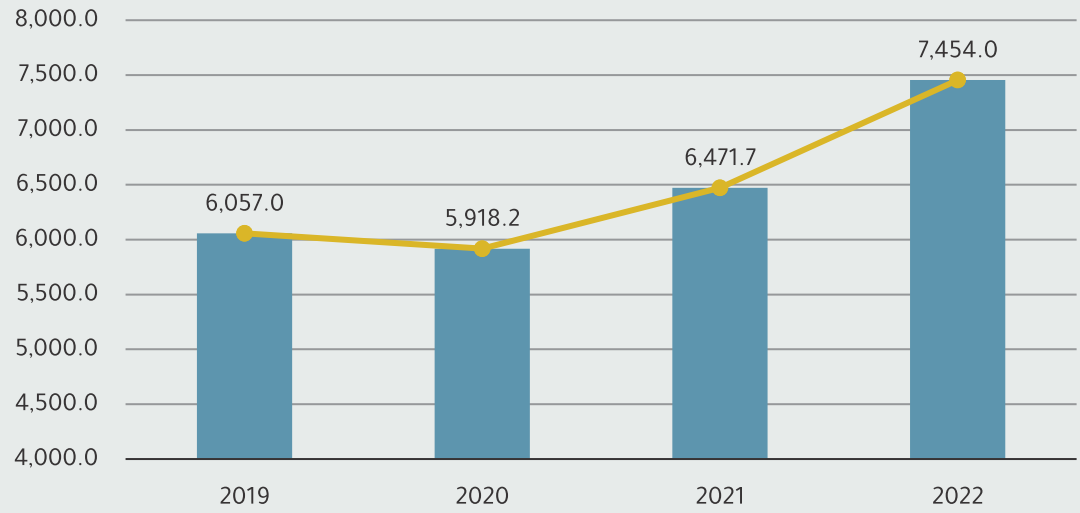

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-14) رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص(مليون دينار)

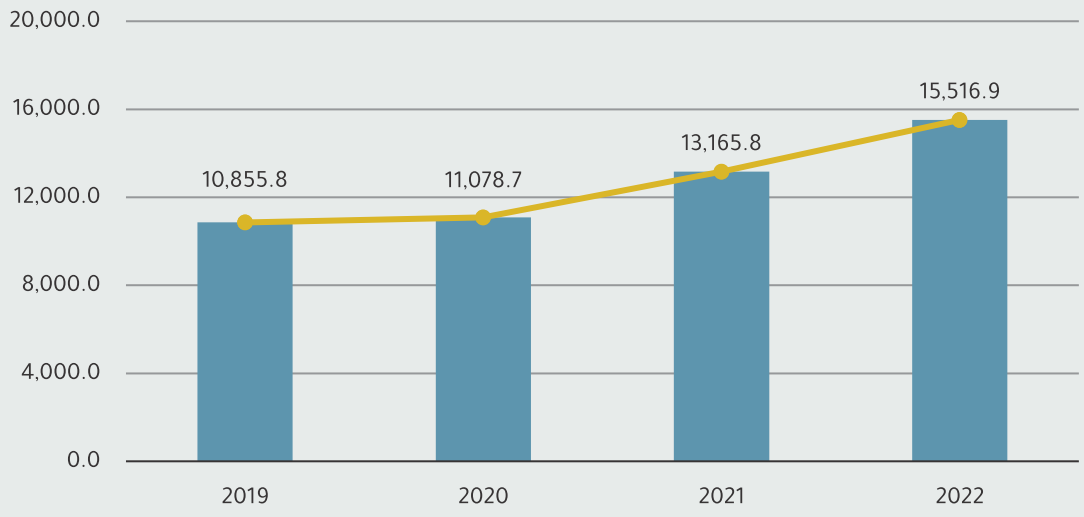

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ثانياً: جانب الخصوم

1.ودائع العملاء لدى المصـــارف:

إرتفعت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 9,939.1 مليون دينار من 92,113.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، إلى 102,052.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 10.8%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 81.7% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 17.9% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3% فقط من إجمالي الودائع.

الجدول رقم (14-3) جدول ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) (مليون دينار)

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
الودائع تحت الطلب	69,429.8	79,044.0	9,614.2	13.8
الودائع الزمنية	2,180.4	2,071.7	-108.7	-5.0
الودائع الادخارية	315.1	310.4	-4.7	-1.5
أوامر الدفع	3,673.1	4,381.0	707.9	19.3
التأمينات النقدية	16,515.2	16,245.6	-269.6	-1.6
الإجمالي	92,113.6	102,052.7	9,939.1	10.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع إرتفعت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2022 بمقدار 10,322.1 مليون دينار لتسجل 83,425.0 مليون دينار مقارنة بـ 73,102.9 مليون دينار في عام 2021.
- الودائع لأجل والتأمينات النقدية : إنخفض بند الودائع لأجل والتأمينات النقدية في نهاية عام 2022 بمقدار 378.3 مليون دينار لتسجل 18,317.3 مليون دينار مقابل 18,695.6 مليون دينار في عام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هى مقابل الإعتمادات المستندية .
- الودائع الإدخارية : إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية عام 2022 بمقدار 4.7 مليون دينار لتسجل 310.4 مليون دينار مقابل 315.1 مليون دينار في نهاية عام 2021

الشكل البياني رقم (15-3) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف (مليون دينار)

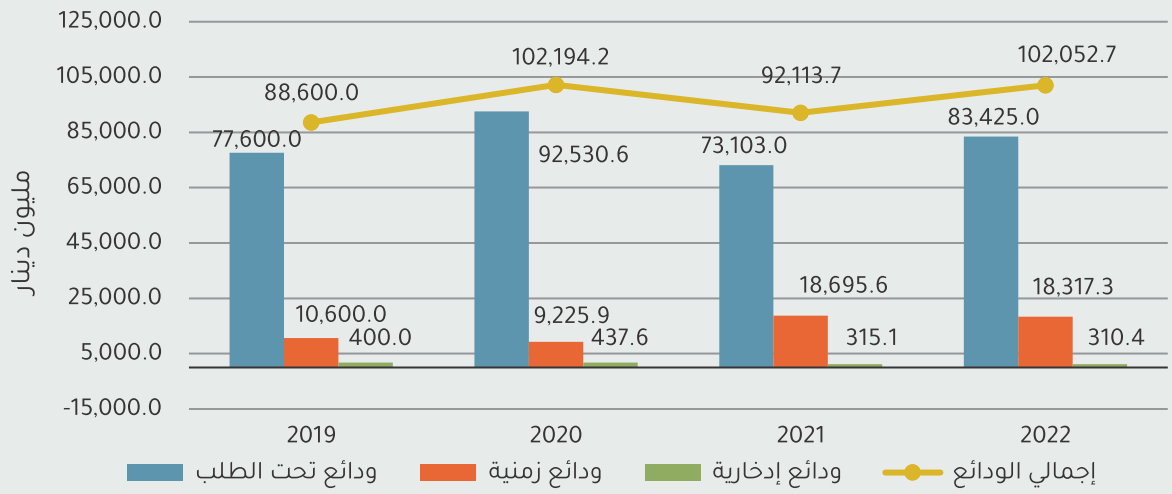

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة) :

فقد إرتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2022 بمقدار 6,465.3 مليون دينار لتصل إلى 43,276.9 مليون دينار، منها 12,182.2 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 36,811.6 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2021.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد أرتفعت أيضاً في نهاية عام 2022 بمقدار 3,473.7مليون دينار وبنسبة 6.3% لتسجل نحو 58,775.8 مليون دينار مقارنة بنحو 55,302.0 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2021 .

الجدول رقم (15-3) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة) (مليون دينار)

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
ودائع الحكومة والقطاع العام	36,811.6	43,276.9	6,465.3	17.6
- ودائع حكومية	11,533.8	12,182.2	648.4	5.6
- ودائع القطاع العام	25,277.9	31,094.8	5,816.9	23.0
ودائع القطاع الخاص	55,302.0	58,775.8	3,473.7	6.3
- الأفراد	29,161.3	32,922.4	3,761.0	12.9
- الشركات والمؤسسات	26,140.7	25,853.4	-287.3	-1.1
الإجمالي	92,113.7	102,052.7	9,939.0	10.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-16) ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام (مليون دينار)

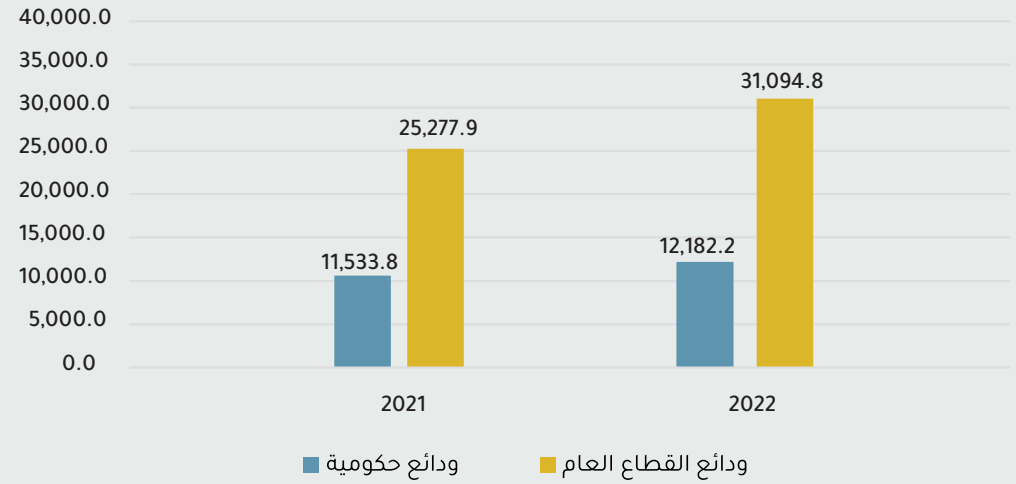

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-17) ودائع القطاع الخاص (مليون دينار)

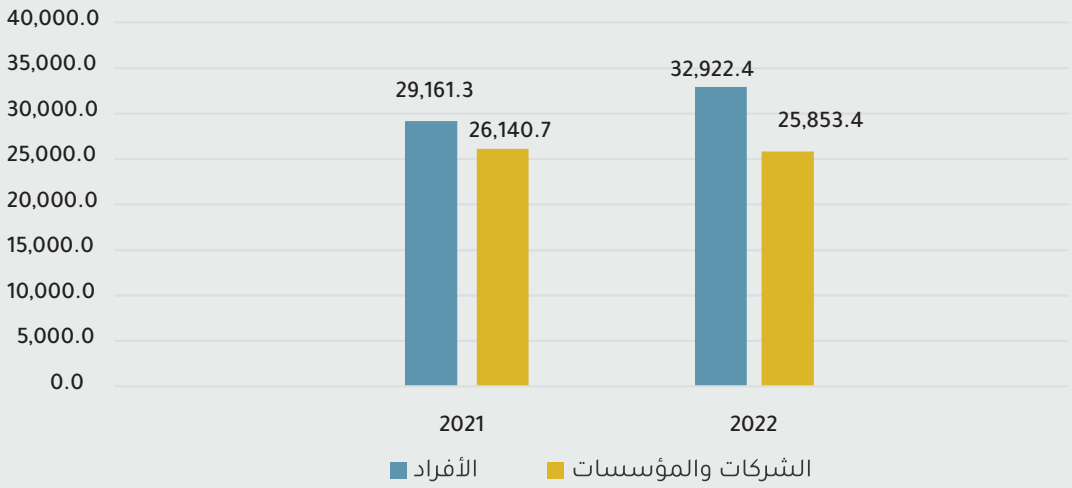

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 102.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2021 ، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

الجدول رقم (3-16) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج (مليون دينار)

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	144.7	102.9	-41.8	-28.9

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-18) الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج (مليون دينار)

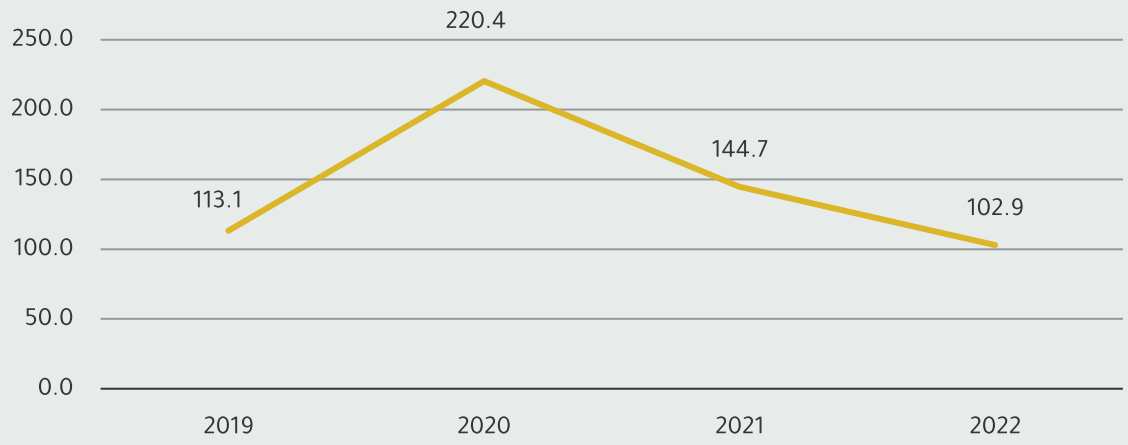

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3-حقوق الملكية:

إرتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 7,578.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، ليصل إلى 8,586.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة الزيادة في راس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الإحتياطيات القانونية والغير مخصصة ، فيما سجلت أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2022 إنخفاضاً بمعدل 27.8% لتسجل إلى 849.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2021 والبالغة نحو 1,176.9 مليون دينار.

الجدول رقم (3-17) حسابات رأس المال (مليون دينار)

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	4,772.6	5,295.2	522.7	11.0
الاحتياطي القانوني	799.8	934.5	134.7	16.8
احتياطيات غير مخصصة	61.4	337.7	276.3	450.1
أرباح العام	1,176.9	849.7	-327.2	-27.8
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	768.1	1,221.6	453.5	59.0
الإجمالي	7,578.7	8,638.7	1,060.0	14.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

الشكلالبياني رقم (3-19) إجمالي حقوق الملكية في المصارف (مليون دينار)

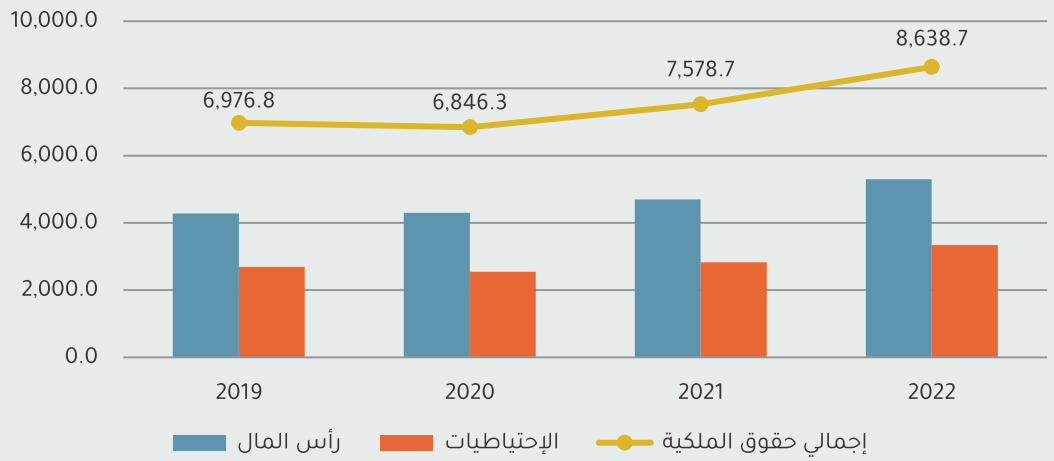

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (3-20) أرباح المصارف قبل خصم المخصصات والضرائب (مليون دينار)

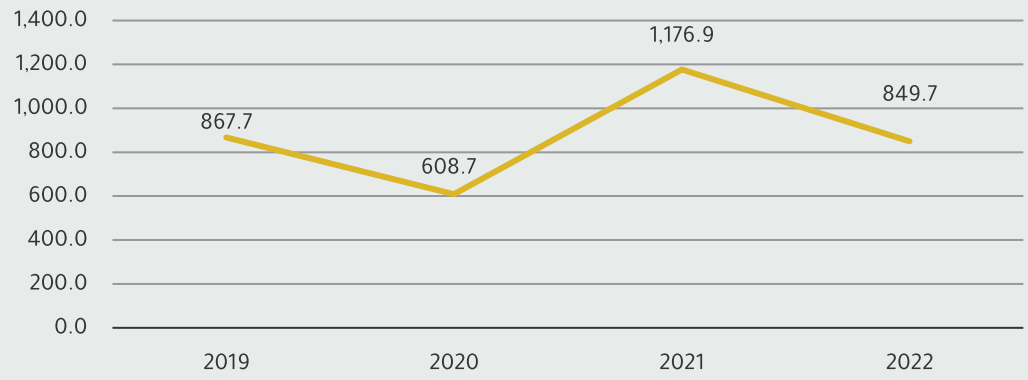

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4-المخصصات:

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بمقدار 1,289.7 مليون دينار في نهاية عام 2022 ليصل إلى 8,676.3 مليون دينار، مقابل 7,386.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، وتركزت الزيادة في بند المخصصات العامة كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-18) المخصصات (مليون دينار)

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,680.3	3,850.7	170.4	4.6
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	916.4	1,030.7	114.3	12.5
مخصصات عامة	1,261.3	2,462.5	1,201.2	95.2
مخصص تقييم أسعار الصرف	1,528.6	1,332.3	-196.3	-12.8
الإجمالي	7,386.6	8,676.3	1,289.7	17.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (21-3) بند المخصصات (مليون دينار)

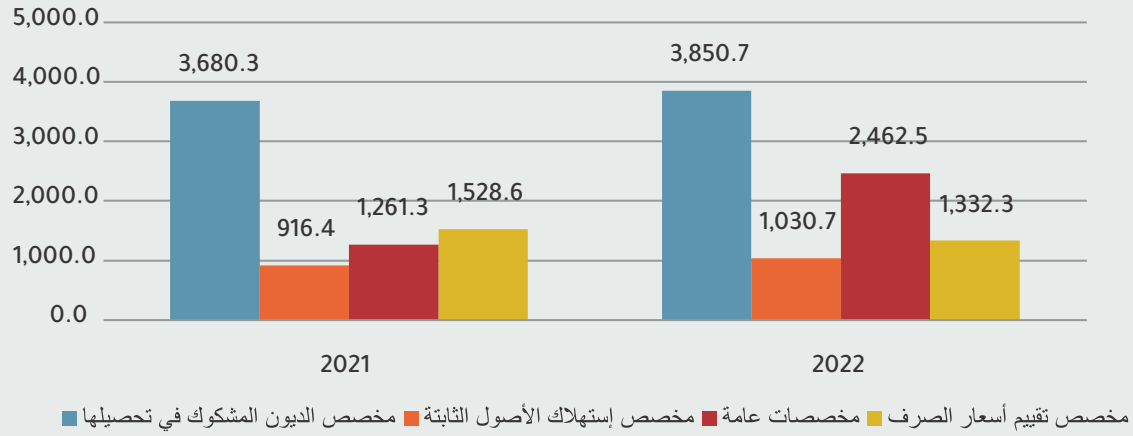

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (19-3) الميزانية المجمعة للمصارف (مليون دينار)

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
الأصول:				
1- نقدية بالخزائن	2,871.5	2,239.2	-632.3	-22.0
- عملة محلية	2,775.1	2,013.2	-761.9	-27.5
- عملة أجنبية	96.4	226.1	129.7	134.5
2- حسابات المقاصة	6,041.0	7,034.7	993.7	16.4
- المقاصة بين المصارف	2,432.9	3,475.6	1,042.7	42.9
- المقاصة بين الفروع	3,608.1	3,559.1	-49.0	-1.4
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	89,916.8	96,894.4	6,977.6	7.8
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	78,625.2	83,412.5	4,787.3	6.1
- ودائع تحت الطلب	64,455.6	79,920.0	15,464.4	24.0
- شهادات الإيداع	14,169.6	3,492.6	-10,677.0	-75.4
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	766.6	619.2	-147.4	-19.2
- ودائع تحت الطلب	766.6	619.2	-147.4	-19.2
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1,734.1	1,669.2	-64.9	-3.7
- ودائع تحت الطلب	1,734.1	1,669.2	-64.9	-3.7
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	8,790.9	11,193.5	2,402.6	27.3
- ودائع تحت الطلب	7,260.4	8,631.3	1,370.9	18.9
- ودائع زمنية	1,530.6	2,562.1	1,031.5	67.4
4- الاستثمارات	4,445.1	1,695.8	-2,749.3	-61.9
5- القروض والتسهيلات	19,637.5	22,971.0	3,333.5	17.0
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,618.6	4,166.2	-452.4	-9.8
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	4,819.3	7,015.4	2,196.1	45.6
- قروض الأنشطة الاقتصادية الأخرى	10,199.6	11,789.4	1,589.8	15.6
6- الأصول الثابتة	2,287.4	2,743.8	456.4	20.0
7- الأصول الأخرى	10,778.0	14,951.0	4,173.0	38.7
إجمالي الأصول	135,977.2	148,529.9	12,552.7	9.2
الحسابات المقابلة	45,635.7	43,915.4	-1,720.3	-3.8
الإجمالي الكلي للأصول	181,612.8	192,445.3	10,832.5	6.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	92,113.7	102,052.7	9,939.0	10.8
- الودائع تحت الطلب	69,429.8	79,044.0	9,614.2	13.8
- الودائع الزمنية	2,180.4	2,071.7	-108.7	-5.0
- الودائع الادخارية	315.1	310.4	-4.7	-1.5
- أوامر الدفع	3,673.1	4,381.0	707.9	19.3
- التأمينات النقدية	16,515.2	16,245.6	-269.6	-1.6
2-الاقتراض من المصارف والجهات الأخرى	19,884.0	19,884.0	0.0	0.0
3-الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	144.7	102.9	-41.8	-28.9
4-حقوق الملكية	7,578.7	8,638.7	1,060.0	14.0
- رأس المال المدفوع	4,772.6	5,295.2	522.6	11.0
- الاحتياطى القانونى	799.8	934.5	134.7	16.8
- احتياطيات غير مخصصة	61.4	337.7	276.3	450.0
- أرباح العام	1,176.9	849.7	-327.2	-27.8
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	768.1	1,221.6	453.5	59.0
5-المخصصات	7,386.6	8,676.3	1,289.7	17.5
6-المتنوعات والخصوم الأخرى	8,869.4	9,175.3	305.9	3.4
إجمالى الخصوم	135,977.1	148,529.9	12,552.8	9.2
الحسابات المقابلة	45,635.7	43,915.4	-1,720.3	-3.8
الإجمالى الكلى للخصوم	181,612.8	192,445.3	10,832.5	6.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

04

الفصل الرابع
مؤشرات السلامية المالية في القطاع المصرفي

1-4 المقدمة

تُعد مؤشرات السلامة المالية أداة محورية لقياس مدى متانة واستقرار القطاع المالي بوجه عام، والقطاع المصرفي على وجه الخصوص. وتمثل هذه المؤشرات مدخلاً أساسياً في تحليل وتقييم الاستقرار الاحترازي الكلي، بما يسهم في التعرف على مكامن القوة ومواطن الضعف ضمن النظام المالي.

وفي هذا الفصل، سيتم التركيز على تحليل تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، وذلك بالاعتماد على المنهجية المعتمدة في دليل إعداد مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، بما يضمن اتساق النتائج وقابليتها للمقارنة وفقاً للمعايير الدولية.

2.4 مؤشرات رأس المال:

الجدول رقم (1-4) مؤشرات رأس المال

المؤشر	2019	2020	2021	2022
معدل كفاية رأس المال الكلي%	18.4	19.2	16.6	15.7
معدل كفاية رأس المال الأساسي%	17.2	17.9	15.3	14.3
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول%	3.8	3.6	3.5	3.5
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	5.5	4.9	4.7	5.2
حقوق الملكية / إجمالي الودائع%	6.9	6.1	6.9	7.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1.2.4 كفاية رأس المال:

يتمتع القطاع المصرفي الليبي بمستوى مرتفع من كفاية رأس المال، يُعد كافياً لمواجهة المخاطر المحتملة، ويُشكّل عاملاً داعماً لاستقرار النظام المالي. فقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة (2019-2022) ما بين 15.7% و19.2%، وهي نسب تفوق الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف ليبيا المركزي والبالغ 8.0%، والمتوافق مع متطلبات لجنة بازل 1، الأمر الذي يعزز من قدرة المصارف على امتصاص الصدمات وتعزيز الاستقرار المالي.

وفي عام 2022، لوحظ انخفاض في معدل كفاية رأس المال ليبلغ 15.7% مقارنة بـ 16.6% في عام 2021. ويُعزى هذا التراجع إلى الزيادة الكبيرة في الأصول المرجحة بالمخاطر، والتي سجلت نمواً بنسبة 25%، في حين لم تتجاوز نسبة نمو قاعدة رأس المال 17% خلال نفس الفترة، مما أثر سلباً على نسبة الكفاية الإجمالية.

ومن الجدير بالذكر أن جودة رأس المال في المصارف الليبية تعتبر جيدة، حيث تتكون قاعدة رأس المال في معظمها من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)، والتي تمثل أكثر من 90% من إجمالي رأس المال في نهاية عام 2022. وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال الأساسي ما بين 15.3% و17.9% خلال الفترة نفسها، ما يشير إلى اعتماد المصارف بشكل كبير على مصادر رأسمالية ذات جودة عالية، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً في إطار تقييم ملاءة القطاع المصرفي.

الشكل البياني رقم (4-1) كفاية رأس المال (%)

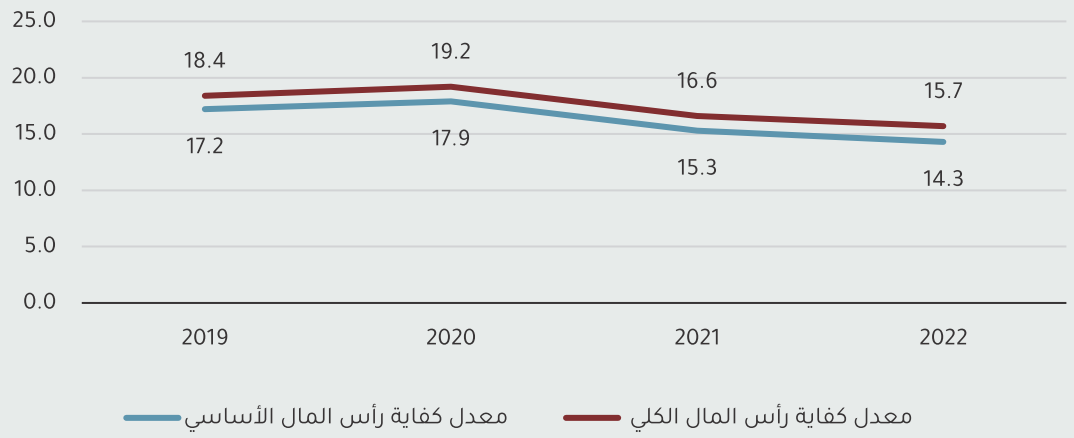

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2.2.4 رأس المال إلى إجمالي الأصول:

تُعد نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول إحدى المؤشرات الأساسية للسلامة المالية، حيث تُستخدم لقياس الرفع المالي، أي مدى اعتماد المصارف على الموارد غير الذاتية في تمويل أصولها. وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف على تغطية أصوله برأس ماله، وبالتالي تُعتبر مؤشراً هاماً لتقييم الاستقرار المالي. وفقاً لمتطلبات لجنة بازل، يُوصى بألا تقل هذه النسبة عن 3%، وذلك كحد أدنى لضمان وجود حد كافٍ من رأس المال مقابل إجمالي الأصول ، حيث سجلت نسب 5.5 ، 4.9 ، 4.7 ، 5.2 على التوالي خلال الفترة (2019- 2022).

وتمثل هذه المستويات دلالة إيجابية على احتفاظ المصارف بهوامش أمان جيدة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالرفع المالي ويعزز من قدرة القطاع المصرفي على مقاومة الصدمات المحتملة.

الشكل البياني رقم (4-2) مؤشرات رأس المال (%)

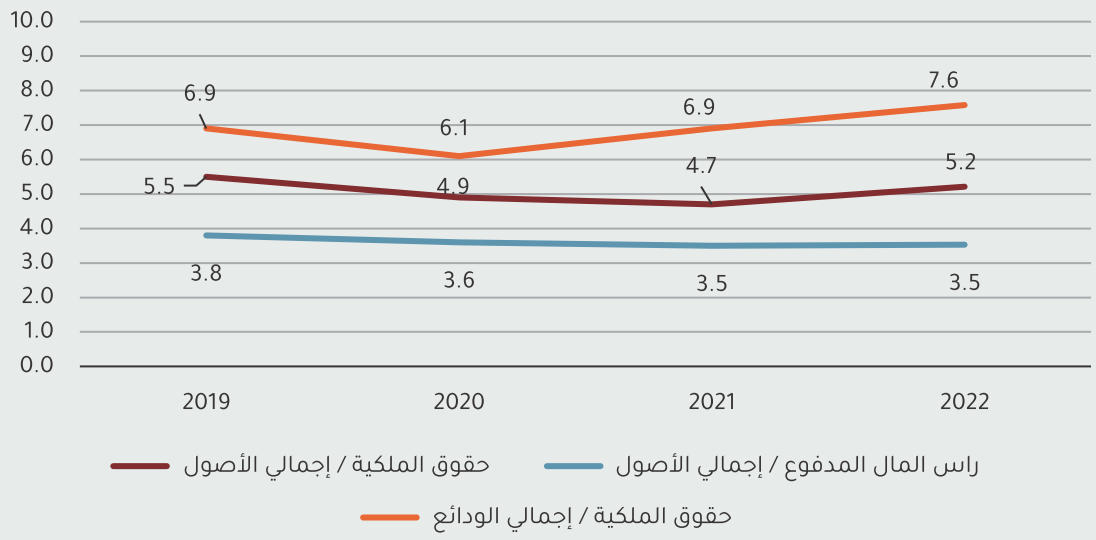

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3.4 مؤشرات جودة الأصول:

بتحليل هيكل البنود المكونة للأصول خلال عام 2022 ، يلاحظ إستمرار تدني نسبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الأصول والتي شكلت نحو 15.5% ، بينما بلغت نسبة الأستثمارات فقط 1.1% مما يشير إلى أن الأصول المولدة للدخل متدنية جداً ولم تصل حتى إلى 20% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي ، في المقابل شكلت النقدية بخزائن المصارف والأرصدة لدى المصرف المركزي نحو 57.7% من إجمالي قاعدة الأصول للقطاع المصرفي مما يعكس ضعف توظيف المصارف لأموالها .

1.3.4 القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

أظهرت بيانات الديون المتعثرة أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية بلغت في نهاية عام 2022 نحو 26.1%، منخفضة عما كانت عليه عام 2021 ، حيث ينبغي أن لا تتجاوز هذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية 5%.

2.3.4 نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة:

فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثرة فقد سجلت في نهاية عام 2022 نحو 62.3%. وخلال السنوات السابقة سجلت مخصصات التغطية نسب مرتفعة تفوق 60% على مستوى القطاع ، أما بتحليل هذه النسب وفق المصارف فقد سجلت بعض المصارف الهامة نسب متدنية، وعليها بإتخاذ إجراءات إحترازية من خلال زيادة مخصصات الديون المتعثرة للوصول إلى نسب ملائمة لمواجهة أية خسائر متوقعة.

الجدول رقم (4-2) مؤشرات جودة الأصول (%)

المؤشر	2019	2020	2021	2022
القروض المتعثرة (*)/ إجمالي الأصول%	5.1	4.6	4.3	4.0
القروض المتعثرة(*) / إجمالي القروض%	34.2	34.1	29.6	26.1
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة (*)%	60.5	61.3	63.3	62.3
مخصص الديون / إجمالي القروض%	20.7	20.9	18.7	16.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي
*بيانات تقديرية

الشكل البياني رقم (4-3) مؤشرات جودة الأصول(%)

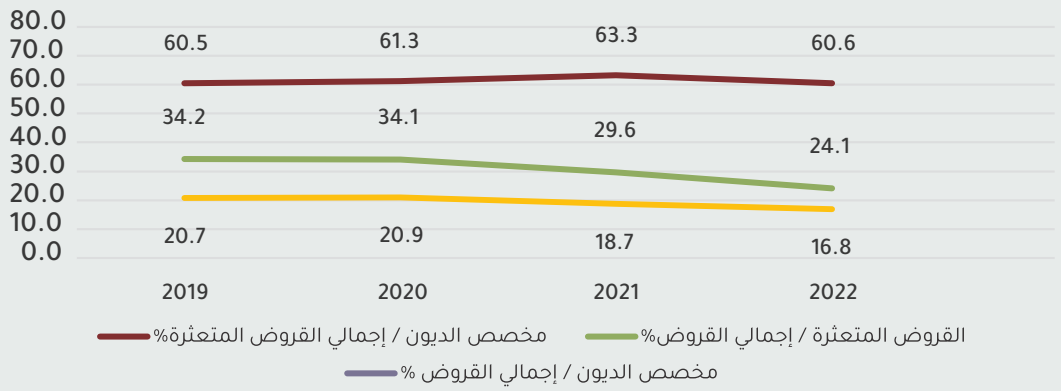

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.4 مؤشرات الربحية:

الجدول رقم (4-3)مؤشرات الربحية (%)

المؤشر	2019	2020	2021	2022
العائد / الأصول%	0.7	0.5	0.9	0.6
العائد / حقوق الملكية%	12.3	9.8	18.5	10.7
العائد/ الودائع%	0.8	0.6	1.3	0.8
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %	6.7	17.8	12.1	16.1
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل%	63.7	68.9	55.8	63.4

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

1.4.4 العائد إلى الأصول:

يُعد مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية العالية في تقييم كفاءة استخدام المصارف لأصولها في تحقيق الأرباح. ويُعبر هذا المؤشر عن نسبة صافي الأرباح المحققة إلى إجمالي الأصول، ما يجعله أداة فعالة لقياس الربحية وكفاءة الأداء التشغيلي.

وقد شهد هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2022، حيث بلغ 0.6%، مقارنة بنحو 0.9% في عام 2021. ويُعزى هذا الانخفاض إلى التراجع في أرباح المصارف ، والتي سجلت انخفاضاً بنسبة 29.4% خلال عام 2022، لتبلغ نحو 849.7 مليون دينار، مقابل 1,176.9 مليون دينار في عام 2021..

الشكل البياني رقم (4-4) العائد على الأصول(%)

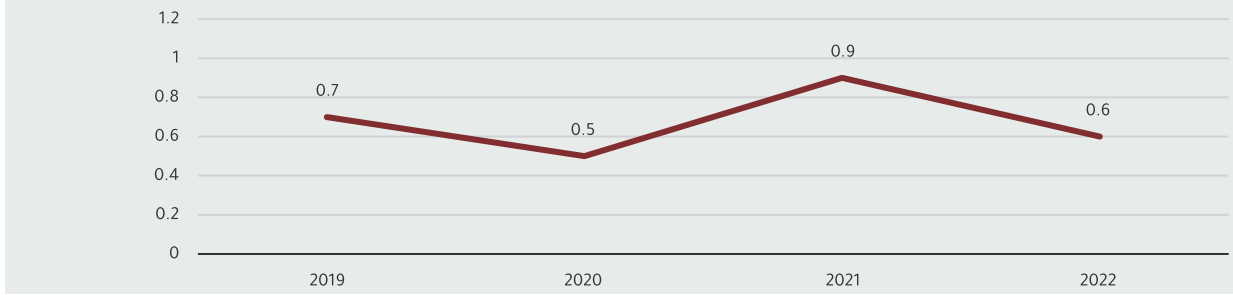

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2.4.4 نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل :

يقيس مؤشر نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل حجم الأرباح المتأتية من النشاط الرئيسي للمصارف حيث يلاحظ ضعف مساهمة هامش الفائدة (الإيرادات المقبوضة من الفوائد - المصروفات المدفوعة للفوائد) إلى إجمالي الدخل ، والذي بلغ في عام 2022 نحو 16.1% وفي عام 2021 سجل نحو 12.1 % ، ويعزى ضعف مساهمة هامش الفائدة إلى شبه توقف المصارف عن التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة محلياً، وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

الشكل البياني رقم (4-5) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (%)

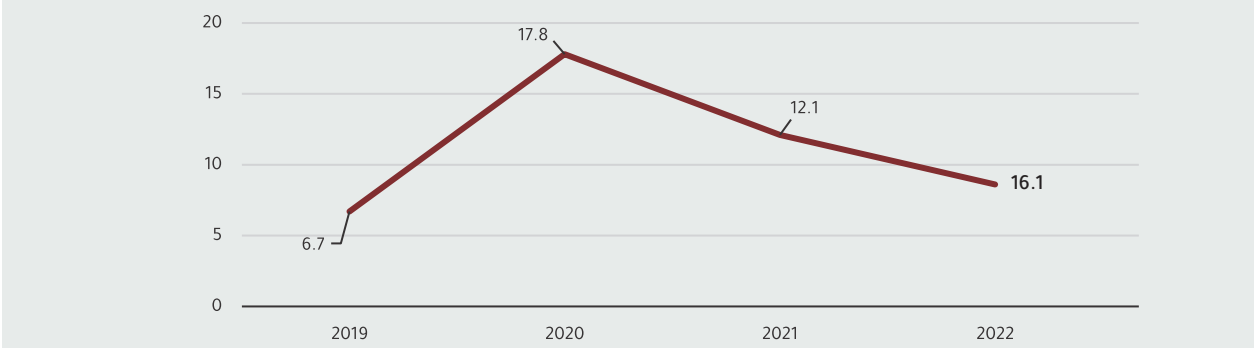

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3.4.4 نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل:

هذا المؤشر مهم لقياس نسبة حجم المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل والتي تشمل جميع المصروفات عدا مصروفات الفائدة مثل مرتبات وتكاليف العاملين ومصروفات التدريب والتأمين والصيانة وغيرها، والتي يؤثر إرتفاعها بشكل سلبي على تحقيق الأرباح ، وخلال عام 2022 بلغت نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل نحو 63.7% مقابل نسبة 55.8 في عام 2021.

الشكل البياني رقم (4-6) نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل (%)

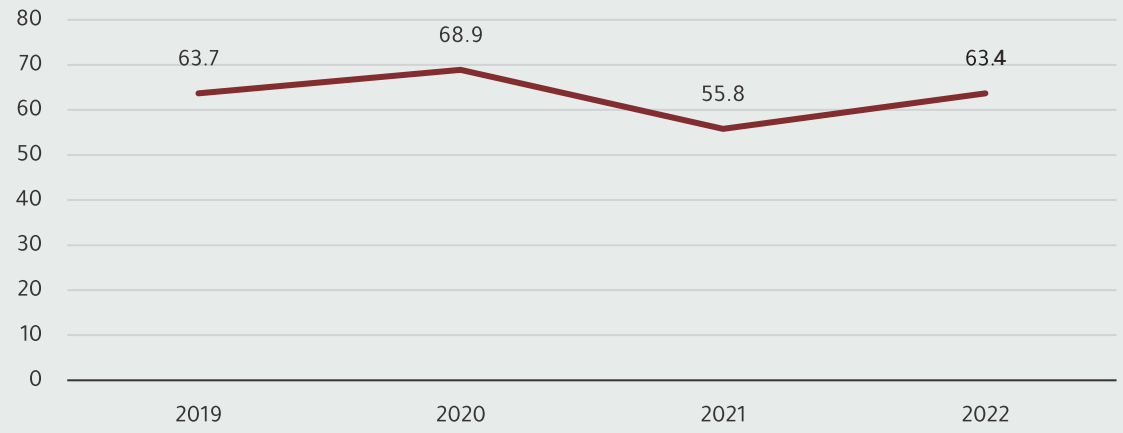

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.4.4 العائد إلى حقوق الملكية:

يُعد معدل العائد على حقوق الملكية أحد المؤشرات الرئيسية لقياس كفاءة المصارف في استخدام رأسمالها لتحقيق الأرباح، حيث يُظهر هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على توليد العائد من رأس المال المستثمر من قبل المساهمين.

وفي هذا الإطار، سجّل معدل العائد على حقوق الملكية انخفاضاً ملموساً خلال عام 2022، ليبلغ نحو 10.4%، مقارنةبنسبة18.5% في عام 2021. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الأرباح المحققة خلال العام، ما انعكس سلباً على كفاءة استخدام حقوق الملكية، وأدى إلى تراجع هذا العائد إلى مستويات أقل من العام السابق..

الشكل البياني رقم (4-7) العائد على حقوق الملكية (%)

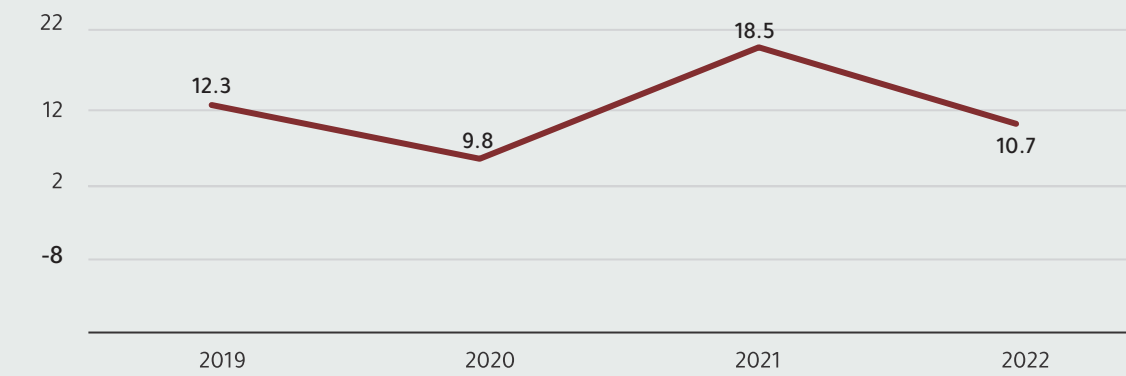

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5.4.4 نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل:

يقيس مؤشر نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل حجم الأرباح المتأتية من النشاط الرئيسي للمصارف ، حيث يلاحظ ضعف مساهمة هامش الفائدة (الإيرادات المقبوضة من الفوائد - المصروفات المدفوعة للفوائد) إلى إجمالي الدخل ، والذي بلغ في عام 2022 نحو 16.1% وفي عام 2021 سجل نحو 12.1%،ويعزى ضعف مساهمة هامش الفائدة إلى شبه توقف المصارف عن التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة محلياً، وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

الشكل البياني رقم (4-8) نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (%)

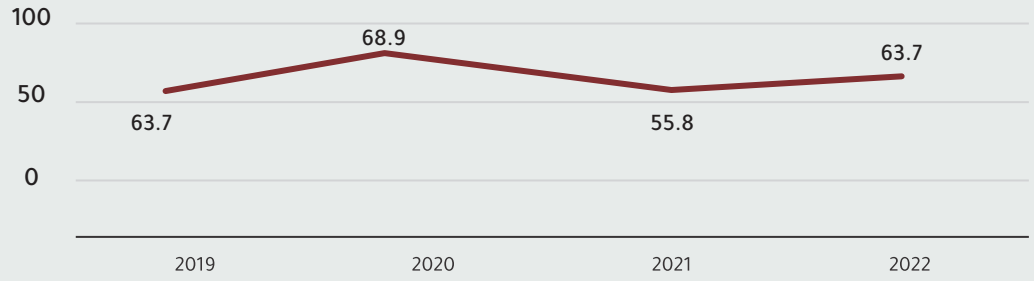

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

5.4 مؤشرات السيولة:

مؤشرات السيولة من المؤشرات الهامة والتي تعكس مدى قدرة المصـــارف على الوفاء بالطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقدية وكذلك قدرة المصارف على الوفاء بإلتزاماتها دون التعرض إلى عُسر في السيولة ، ومؤشرات السيولة في القطاع المصرفي الليبي مازالت تشهد نسب سيولة عالية نتيجة ضعف توظيف المصارف لأموالها وعدم التوسع في منح القروض والتسهيلات الإئتمانية وكذلك ضعف الأستثمار ، مقابل نمو أكبر في الخصوم الإيداعية،ومن أهم هذه المؤشرات:

الجدول رقم (4-4) مؤشرات السيولة (%)

المؤشر	2019	2020	2021	2022
الأصول السائلة / إجمالي الأصول (%)	70.8	72.1	68.2	66.7
الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل (%)	83.7	73.9	75.8	83.2
الأصول السائلة / إجمالي الخصوم (%)	19.0	16.6	21.3	22.5
إجمالي القروض / إجمالي الودائع (%)	19.0	16.6	21.3	22.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

1.5.4 الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف إلى إجمالي الأصول 66.7% في نهاية عام 2022، والتي مُعظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الإحتياطي الإلزامي) مقابل نسبة 68.2% في نهاية عام 2021 ، بشكل عام لاتزال الأصول السائلة لدى المصارف تشكل نسب مرتفعة من إجمالي الأصول . حيث تجدر الأشارة إلى أن حجم القروض والتسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي الخصوم الإيداعية بالقطاع المصرفي سجل نسبة 22.5% في نهاية عام 2022، وعلى الرغم من إرتفاعها عن العام 2021 إلا أنها مازالت ضئيلة للغاية .

الشكل البياني رقم (4-9) الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)

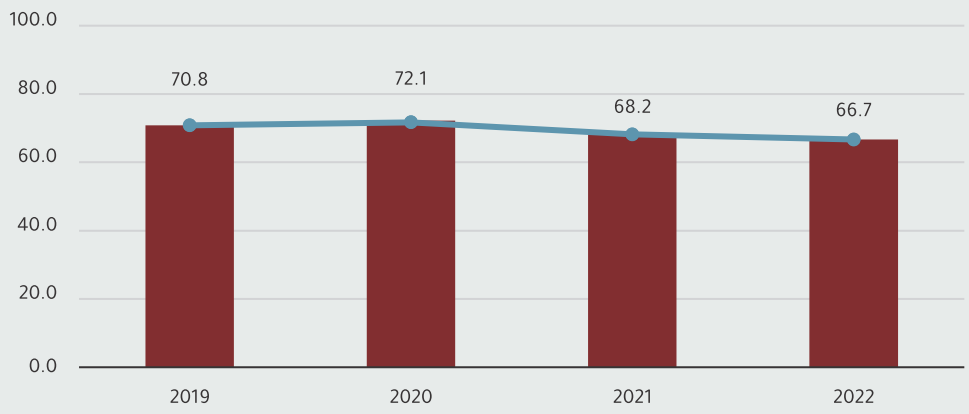

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

2.5.4 الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل:

هذا المؤشر لقياس تباين السيولة بين الأصول والخصوم. ويقدم دلالة على قدرة المصارف على الوفاء بطلبات سحب الأموال قصيرة الأجل ، دون الوقوع في أزمات سيولة ، وقد سجل هذا المؤشر نسبة 83.2% في نهاية عام 2022، مقارنة بنسب 75.8% ، 86.4% و 83.7% للأعوام 2019 - 2021 على التوالي .

الشكل البياني رقم (4-10) الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل (%)

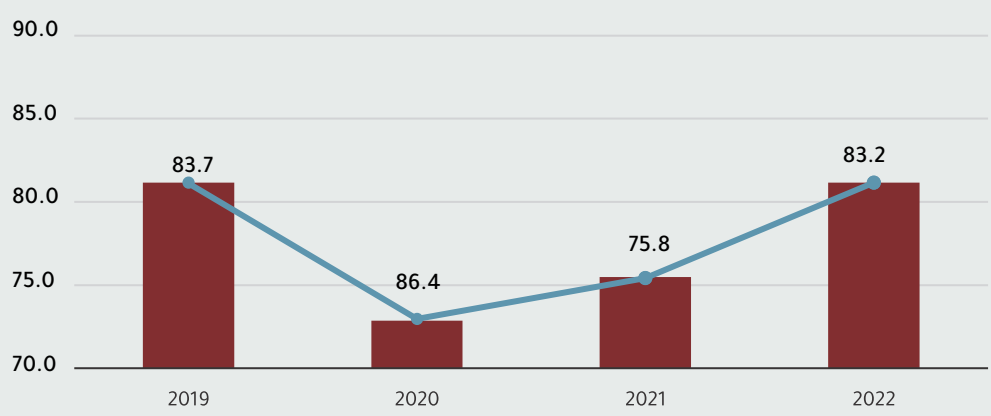

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

6.4 مؤشرات أداء المصـــارف (2019-2022)

الجدول رقم (4-5) مؤشرات أداء المصـــارف

المؤشر	2019	2020	2021	2022
مؤشرات رأس المال:				
معدل كفاية رأس المال الكلي%	18.4	19.2	16.6	15.7
معدل كفاية رأس المال الأساسي%	17.2	17.9	15.3	14.3
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول%	3.8	3.6	3.5	3.5
حقوق الملكية / إجمالي الأصول %	5.5	4.9	4.7	5.2
حقوق الملكية / إجمالي الودائع%	6.9	6.1	6.9	7.6
مؤشرات جودة الأصول :				
القروض المتعثرة (*) / إجمالي الأصول%	5.1	4.6	4.3	3.8
القروض المتعثرة (*) / إجمالي القروض%	34.2	34.1	29.6	24.1
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة (*) %	60.5	61.3	63.3	60.6
مخصص الديون / إجمالي القروض%	20.7	20.9	18.7	16.8
مؤشرات كفاءة الإدارة:				
إجمالي القروض / إجمالي الأصول%	15.1	13.5	14.4	15.5
إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)	5.8	6.4	7.0	7.5
إجمالي الأصول / عدد الفروع (مليون دينار)	206.4	229.3	245.0	258.3
مؤشرات الربحية:				
العائد / الأصول%	0.7	0.5	0.9	0.6
العائد / حقوق الملكية%	12.3	9.8	18.5	10.7
العائد/ الودائع%	0.8	0.6	1.3	0.8
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل %	6.7	17.8	12.1	16.1
نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل%	63.7	68.9	55.8	63.4
مؤشرات السيولة :				
الأصول السائلة / إجمالي الأصول%	70.8	72.1	68.2	66.7
إجمالي القروض / إجمالي الودائع%	83.7	73.9	75.8	83.2
إجمالي الودائع / إجمالي الأصول%	19.0	16.6	21.3	22.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي
بيانات تقديرية*

05

الفصل الخامس
المؤسسات المالية غير المصرفية

1-5 مقدمة

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الليبي ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية أوكل إليها استثمار الفوائض عن الإيرادات النفطية بغية تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل، وتمارس نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليسهم في تحقيق عوائد من النقد الأجنبي، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في إطار دعم التنمية الاقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف، ومن المؤسسات المالية الأخرى التي تشكل جزءًا من القطاع المالي غير المصرفي شركات التأمين، سوق الأوراق المالية، الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، صندوق التقاعد .... الخ) ونظراً لشح البيانات؛ سينصب تحليل هذا الفصل على الشركات التي تتوفر عنها البيانات خلال الفترة موضوعِ التقرير.

2.5نشاط التأمين في ليبيا:

أولت الحكومات المتعاقبة في ليبيا اهتماما بقطاع التأمين، وذلك لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي، وللرفع من مستوى تقديم الخدمة لمستحقيها وتنوعها وفق أفضل الممارسات، وكذلك لضمان حماية حقوق حاملي الوثائق والوفاء بالتزاماتها التأمينية، فضلاً عن تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية.

1.2.5شركات التأمين في ليبيا:

يتكون قطاع التأمين في ليبيا حتى نهاية سنة 2022، من عدد (35) شركة، بينها (4) شركات للتأمين التكافلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و(10) شركات تقدم خدمات التأمين التكافلي عن طريق النوافذ، إلى جانب التأمين التجاري، وعدد (3) شركات وساطة، وعدد (2) شركتين لإعادة التأمين، بالإضافة إلى عدد (3) شركات أخرى تقدم خدمات التأمين الصحي، من بينها صندوق البريقة للتأمين الصحي الذي تأسس سنة 2017، وصندوق الكهرباء للتأمين اللذان تأسسا وفق القانون رقم (3) لسنة (2005) بشأن الرقابة على نشاط التأمين.

وفيما يأتي نستعرض قائمة بأسماء وبيانات شركات التأمين للقطاعين العام والخاص العاملة في ليبيا ونشاطها حتى نهاية سنة 2022:

الجدول رقم (1-5) أسماء شركات التأمين العامة والخاصة في ليبيا حتى نهاية العام 2022

ت	اسم الشركة	رأس المال لمكتتب به	رأس المال المدفوع	أسلوب التأمين	نوع النشاط
1	ليبيا للتأمين	70,000,000	70,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
2	المتحدة للتأمين	20,000,000	20,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة - تأمين تكافلي
3	الأفريقية للتأمين	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة
4	الصحاري للتأمين	15,000,000	15,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
5	الليبيو للتأمين	10,000,000	9,563,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
6	الثقة للتأمين	11,500,000	11,500,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
7	التكافل للتأمين	10,000,000	10,000,000	تكافلي	تأمين تكافلي
8	القافلة للتأمين	30,000,000	30,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
9	النماء الليبية للتأمين	35,590,000	35,950,000	صحي	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
10	المختار للتأمين	10,000,000	10,000,000	تكافلي	تأمينات عامة - حياة
11	الاتحادية للتأمين التكافلي	10,000,000	10,000,000	تكافلي	تأمين تكافلي
12	تيبستي للتأمين	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة - تأمين تكافلي
13	العالمية للتأمين	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
14	الشرق الأوسط للتأمين	10,000,000	3,300,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
15	اليسر للتأمين التكافلي	20,000,000	7,201,000	تكافلي	تأمين تكافلي
16	الواثقة للتأمين	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
17	المجموعة الدولية للتأمين	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
18	الميثاق للتأمين	10,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
19	أمانة للتأمين	10,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
20	الاوائل للتأمين	10,000,000	10,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
21	الليبية الضمانية	10,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
22	البريقة للتأمين الصحي	--	--	صحي وظيفي	تأمين طبي
23	السبق للتأمين	10,000.000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
24	المتوسطية للتأمين	20,000,000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة
25	المهندس للتأمين	10,000.000	3,000,000	تجاري	تأمينات عامة - حياة- تأمين تكافلي
26	تريبولس لوساطة التأمين	--	--	وساطة	وساطة
27	شركة أساريا للتأمين	10,000.000	3,000,000	--	--
28	شركة المظلة لإعادة التأمين	90,000.000	30,000.000	إعادة تأمين	إعادة تأمين
29	شركة ليبيا لإعادة التأمين	100,000.000	30,000.000	إعادة تأمين	إعادة تأمين
30	شركة البركة للتأمين	10,000.000		تجاري	تأمينات عامة
31	شركة الوطنية للتأمين	10,000.000	3,000.000	تجاري	--
32	شركة سلام للتأمين	10,000.000	3,000.000	تجاري	--
33	صندوق الكهرباء للتأمين	--	--	صحي وظيفي	تأمين طبي
34	المستشار لوساطة التأمين	--	--	وساطة	وساطة
35	أساس لوساطة التأمين	--	--	وساطة	وساطة

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

الشكل البياني رقم (5-1) تطور عدد شركات التأمين حسب السنوات (2019-2022)

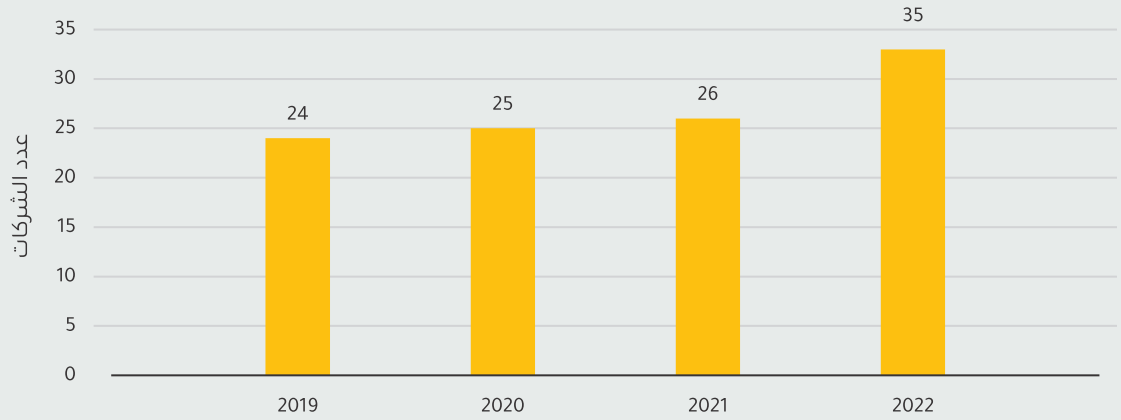

المصدر: هيئة الاشراف على التأمين

2.2.5 أنواع شركات التأمين في ليبيا:

شكلت شركات التأمين التجاري والتي تقدم خدمات التأمين التكافلي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر النوافذ ما نسبته 66% من إجمالي شركات التأمين العاملة في ليبيا، بعدد 24 شركة تأمين تجاري في حين بلغت نسبة شركات التأمين التكافلي حوالي 11% بعدد 4 شركات تأمين تكافلي، وشركة وساطة واحدة، وعدد (2) شركتي لإعادة التأمين.

الجدول رقم (5-2) أنواع شركات التأمين في ليبيا حتى 2022 (%)

الشركات	العدد	النسبة
تجاري+نوافذ	23	%66
تكافلي	4	%11
وساطة	3	%9
صحي	3	%9
إعادة تأمين	2	%6
الإجمالي	35	%100

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

الشكل البياني رقم (5-2) أنواع شركات التأمين في ليبيا

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

3.2.5 أداء سوق التأمين بشكل عام:

من خلال البيانات المتوفرة من هيئة الإشراف على التأمين للنصف الأول من سنة 2022، فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة حوالي 230,609,709 مليون دينار لدى شركات التأمين الليبية حتى نهاية شهر يونيو2022، مقابل 655,425,477 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بمعدل انخفاض بلغ (64%).

الشكل البياني رقم (3-5) اجمالي اقساط التأمين المكتتبة من يونيو 2019 - 2022

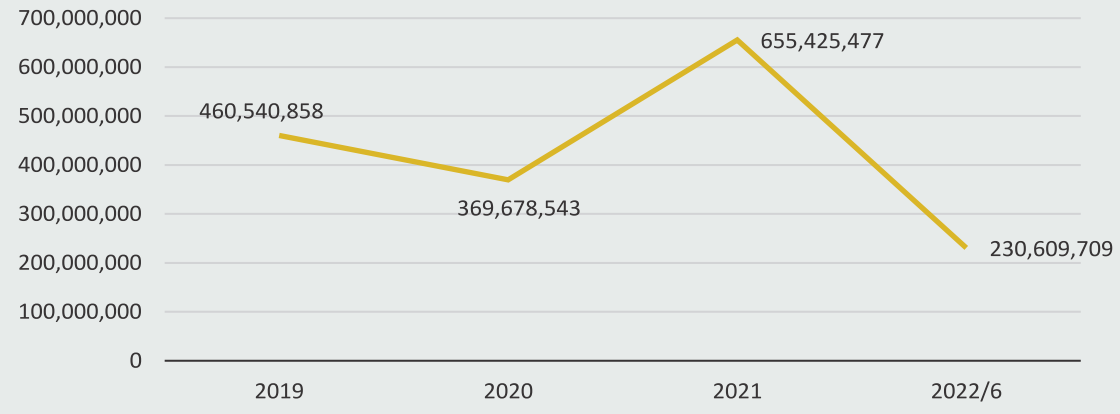

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

4.2.5 إجمالي أقساط التأمين المكتتبة موزعة حسب نوع النشاط:

يوجد في السوق الليبي 14 شريحة تمارس مختلف أنشطة التأمين، والجدول التالي يبين توزيع إجمالي الأقساط المكتتبة بحسب نوع النشاط:

الجدول رقم (3-5) أنشطة التأمين في ليبيا لعـام 2022

نوع النشاط	2020		2021		2022/6	
	الأقساط المكتتب بها	النسبة من الإجمالي	الأقساط المكتتب بها	النسبة من الإجمالي	الأقساط المكتتب بها	النسبة من الإجمالي
البحري	8,631,894	%2	25,404,750	% 4	8,848,256	%4
السفن	4,303,067	%1	3,235,993	% 0	10,949,045	%5
الطيران	32,726,970	%9	102,690,855	%16	69,262,130	%30
الحريق	53,655,492	%15	137,375,809	%21	6,745,104	%3
الطاقة	18,987,266	%5	68,274,770	%10	39,920,058	%17
السيارات - الإجباري	23,284,622	%6	23,995,106	%4	11,012,025	%5
السيارات التكميلي	39,583,266	%11	43,384,972	%7	23,752,829	%10
الهندسي	6,371,961	%2	16,927,999	%3	11,151,160	%5
الحوادث المتنوعة	17,092,980	%5	32,689,484	%5	7,015,201	%3
المسافرين	523,611	%0	1,304,053	%0	713,863	%0
الحياة	3,679,751	%1	4,122,974	%1	563,414	%0
المسؤولية الطبية	25,815,618	%7	11,607,331	%2	3,751,806	%2
العلاج الطبي والحوادث الشخصية	131,961,085	%36	176,259,058	%27	36,924,818	%16
فرع التكافلي	3,060,960	%1	8,152,323	%1	0.0	%0
الإجمالي	369,678,543	%100	655,425,477	% 100	230,609,709	% 100

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

الشكل البياني رقم (4-5) الحصص السوقية لأنشطة التأمين لعام 2022

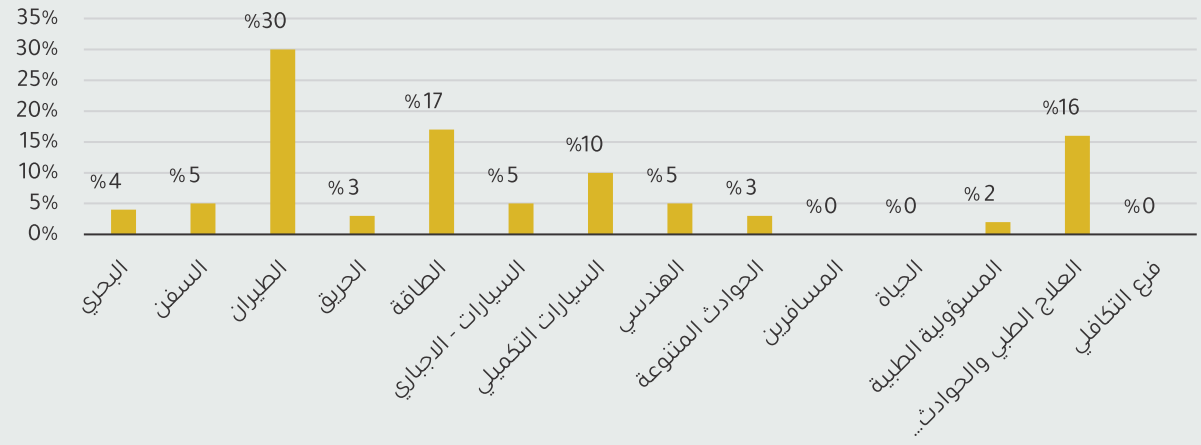

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين

3.5 سوق المال الليبي:

لازال سوق المال متوقفاً عن التداول من تاريخ 24 يوليو 2014، بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، واستمر هذا التوقف منذ ذلك التاريخ، ليتجاوز الثماني سنوات على التوالي، بسبب العديد من الأسباب لعل أهمها عدم الاستقرار السياسي، بالتالي لا توجد أي مستجدات تنظيمية أو تشريعية طرأت على نشاط السوق الليبي للأوراق المالية، وعلى صعيد التداول.

4.5صندوق ضمان أموال المودعين (LDGF):

بلغ رأس مال الصندوق مبلغ (7.0) سبعة ملايين دينار، حتى نهاية العام 2022، وقد ساهم مصرف ليبيا المركزي بمبلغ (5.0) خمسة ملايين دينار ليبي، بينما ساهمت المصارف الأعضاء بمبلغ (2.0) مليوني دينار ليبي.

الشكل البياني رقم (5-5) تطور رأس مال الصندوق 2018-2022

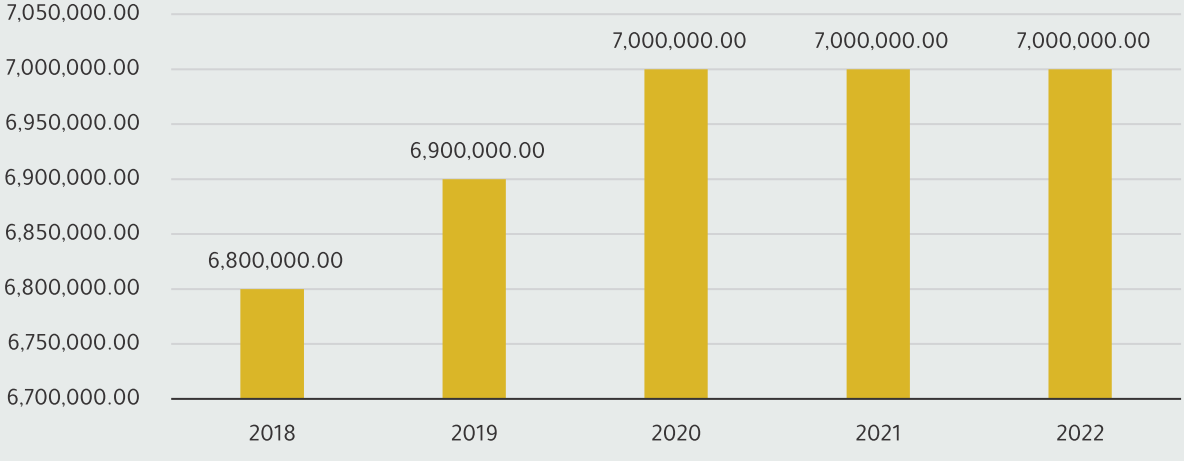

المصدر: تقرير صندوق أموال المودعين

1.4.5احتياطيات الصندوق:

بلغت احتياطيات صندوق ضمان أموال المودعين حتى نهاية سنة 2022 مبلغ 6,708 مليون دينار ليبي، أي بمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة من 2018-2022 بلغ ما نسبته 12.4%.

الشكل البياني رقم (6-5) تطور احتياطيات الصندوق من 2018-2022

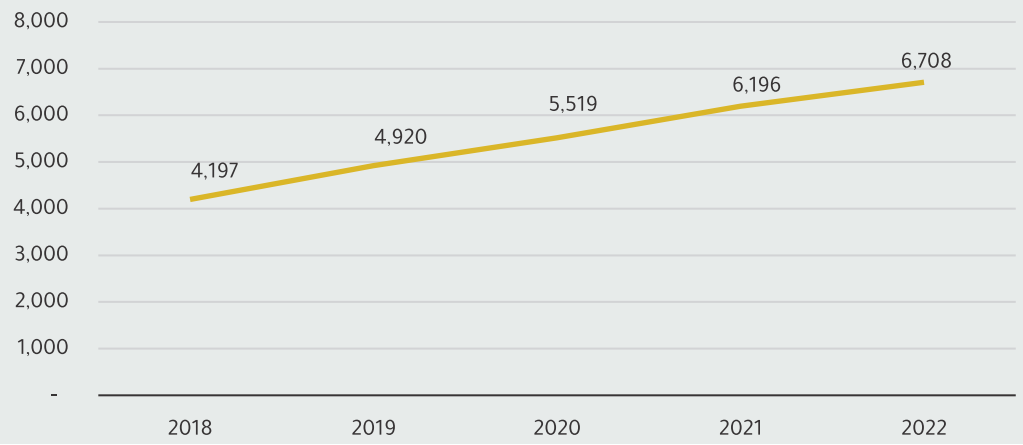

المصدر: تقرير صندوق أموال المودعين

5.5 المؤسسة الليبية للاستثمار (LIA):

تعد المؤسسة الليبية للاستثمار صندوق الثروة السيادي في ليبيا، وأنشئت في 28 أغسطس 2006 بموجب القرار رقم 208 الصادر عن (اللجنة الشعبية العامة سابقاً)، وتم إعادة تنظيمها بموجب القانون رقم (13) لسنة 2010، والذي عرّف المؤسسة الليبية للاستثمار على أنها شركة استثمارية ذات صفة مالية وقانونية مستقلة، وقد طالت عقوبات الأمم المتحدة تجميد حوالي 70% من أصول المؤسسة الليبية للاستثمار. وتعتبر المؤسسة الليبية للاستثمار من أكبر صناديق الثروة السيادية في أفريقيا، وبحسب تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2021، فإن هذا الصندوق يدير ما قيمته 71 مليار دولار أمريكي في كل من أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

وبحسب موقع المؤسسة، فإنها تشرف على ما مجموعه 579 من الأصول تشمل 360 كياناً تجارياً و184 أصلاً عقارياً و36 استثماراً في أسواق المال.

والشكل البياني الآتي يوضح تفاصيل الهيكل الاستثماري لأموال المؤسسة وفق تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2021، الذي استند على البيانات المقدمة من الإدارة المالية للمؤسسة كما هي في 2020/12/31.

الشكل البياني رقم (7-5) توزيع أصول المؤسسة الليبية للاستثمار كما هي في 2020

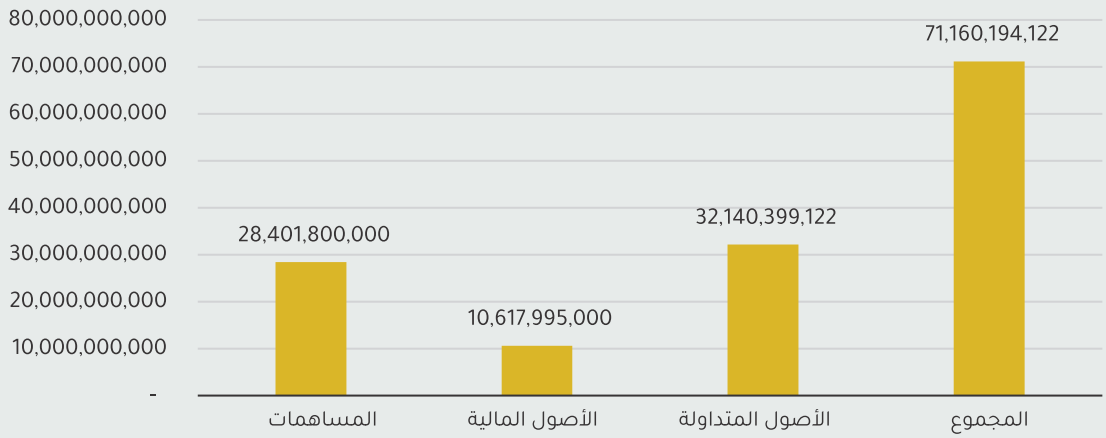

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2021

06
09:19
09:25
09:30

الفصل السادس
مؤشر الإستقرار المالي

1.6 المقدمة

أبرزت الأزمات المالية المتعاقبة العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه الأنظمة المصرفية، وظهرت الحاجة إلى ضرورة امتلاك المصارف المركزية لأدوات تمكّنها من تحديد مواطن الضعف في النظام المالي، الأمر الذي جعلها تعمل على بناء أنظمة إنذار مبكر تمكّنها من التنبؤ بأوضاع المصارف ـــ خاصة تلك التي تعاني من تحديات محتملة في المستقبل ـــ وبالتالي تجنبها التعرض لأزمات مصرفية؛ حيث إن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، ومن ثم تبني الرقابة الاحترازية الكلية؛ للمراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

2.6أهمية إعداد مؤشر للاستقرار المالي:

تنبع أهمية بناء مؤشر للاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر حيث ينبه هذا المؤشر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي للأزمات قبل وقوعها واتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية.

وتبرز أهمية بناء مؤشر للاستقرار المالي فيما يأتي:

- تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح.
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن(من خلال الشكل خارطة المخاطر).
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة.

3.6المنهيجة:

تعددت المنهجيات المستخدمة لتطوير وبناء مؤشر خاص بالاستقرار المالي في العديد من البلدان وظهر الاختلاف في منهجية إعداده من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية المستخدمة لهذا الغرض، ومن أفضل الطرق المستخدمة لاختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات هي الاعتماد على أراء الخبراء والمختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي.

عمل مصرف ليبيا المركزي على بناء مؤشر خاص بالاستقرار المالي بما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في ليبيا، حيث تم الاطلاع على العديد من التجارب للمصارف المركزية العربية في هذا الشأن.

يتكون المؤشر التجميعي من مؤشرين فرعيين يمثل كل مؤشر منهما عنصراً رئيسياً من عناصر النظام المالي في ليبيا وهما مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، ومؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بستة متغيرات، ولم يتم إدراج مؤشر يمثل سوق المال نظراً لتوقف نشاط سوق الأوراق المالية؛ حيث تم إيقاف التداول في سوق المال الليبي منذ 24 يوليو 2014، على أن يتم إدراجه مستقبلاً عند استئناف نشاطه، حيث تتطلب عملية بناء وتطوير المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات مع الأخذ بالاعتبار التطورات التي يمكن أن تحدث في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج.

4.6 المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

يتكون مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا من مؤشرين رئيسيين وهما مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي على النحو الآتي:

الجدول رقم (1-6) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	القروض المتعثرة / إجمالي الأصول
		القروض المتعثرة / إجمالي القروض
		نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة
	الربحية	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء
		نسبة العائد على الأصول (ROA)
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
		إجمالي العائد / إجمالي الودائع
مؤشرات الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي
		معدل نمو الإيرادات الحكومية
		معدل التضخم
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

5.6 المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

1.5.6 مؤشر القطاع المصرفي:

يتكون من 9 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية المخصصات، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل.

- نسبة كفاية رأس المال: تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للمصارف، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.
- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول: يقيس هذا المؤشر مخاطر الائتمان وتدل زيادة هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة وتحليل الائتمان، وينبغي أن لا تتجاوز هذه النسبة 10%، لأن هذا الانخفاض ينذر بحدوث أزمة مصرفية
- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: تعتبر القروض المتعثرة من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من أثر كبير على كفاءة المصارف التجارية واقتصادات الدول بوجه عام، نتيجة إعاقتها للمشاريع التنموية، حيث لا تحقق هذه القروض أية إيرادات، لذلك يلجأ المصرف عادة إلى إعادة جدولتها.

- نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة): حيث إن حجم المخصصات يُعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان وارتفاع حجم المخصصات؛ مما يقيس قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر التعثر.
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات السائلة: تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة.
- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء: إن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي للمشاكل، إضافة لقياس قدرته على تغطية القروض بالتمويل المستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه المصارف فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية.
- نسبة العائد على الأصول (ROA): يشير معدل العائد على الأصول بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.
- نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE): إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للمصارف وفاعليتها في استخدام رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.
- العائد إلى إجمالي الودائع: يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح التي حققها المصرف من جراء حيازته لودائع العملاء، ويعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمصارف.

2.5.6 مؤشر الإقتصاد الكلي:

يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعكس حالة الاقتصاد وقوته؛ لأن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة المقترضين على سداد ديونهم.
- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين أن هناك خللاً في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.
- نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعبر هذه النسبة عن الوضع المالي للدولة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفض التصنيف الائتماني للدولة.
- معدل نمو الإيرادات الحكومية: يقيس هذا المؤشر مدى استقرار الإيرادات الحكومية.
- معدل التضخم: إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثراً سلبياً على الاستقرار المالي.
- نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، دلّ ذلك على استقرار أكثر للعملة المحلية والذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.

3.5.6 أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية:

الجدول رقم (2-6) الأوزان الترجيحية المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي w	وزن المؤشر الرئيسي	الصيغة المستخدمة
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	%13	%52	$BI = \sum_{n=1}^{9} (dn\ wn)$
	جودة الأصول	القروض المتعثرة/إجمالي الاصول	%5		
		القروض المتعثرة / إجمالي القروض	%5		
		نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)	%5		
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة	%6		
	الربحية	نسبة إجمالي الديون/ إجمالي ودائع العملاء (ROA)	%6		
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	%4		
		نسبة كفاية رأس المال	%4		
		إجمالي العائد/ إجمالي الودائع	%4		
مؤشرات الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%8	%48	$EI = \sum_{n=1}^{4} (dn\ wn)$
		نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	%8		
		نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي	%8		
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	%8		
		معدل التضخم	%8		
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي	%8		
المجموع			**%100**	**%100**	**d* تمثل قيمة المتغير بعد التطبيع**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-6) علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية مع مؤشر الاستقرار المالي

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	+
	جودة الأصول	القروض المتعثرة / إجمالي الديون	—
		القروض المتعثرة / إجمالي القروض	—
		نسبة التغطية (المخصصات / الديون غير العاملة)	+
	السيولة	نسبة الأصول السائلة / الالتزامات السائلة	+
	الربحية	نسبة إجمالي الديون / إجمالي ودائع العملاء	—
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	+
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	+
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد / إجمالي الدخل	—
مؤشرات الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	+
		نسبة عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	—
		نسبة الدين الحكومي/الناتج المحلي الإجمالي	—
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	+
		معدل التضخم	—
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية / الناتج المحلي الإجمالي	+

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

4.5.6 تحويل المتغيرات إلى قيم معيارية (STANDARDIZATION):

1- يتم تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة الآتية:

$$djt = \frac{Xjt - xjmin}{xjmax - xjmin}$$

djt : القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t)

xjt : قيمة المتغير (j) في الفترة (t)

Min : أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

Max: أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

2- ترجيح المؤشرات الفرعية وفقاً للصيغة الآتية:

$$It = \sum_{j=1}^{n} \text{Wj djt}$$

It : يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد المتغيرات.

wj : يمثل الوزن الممنوح للمتغير.

3- حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفق الصيغة الآتية:

$$FSIt = \sum_{j=1}^{n} wjbi\ \ djt + \sum_{j=1}^{n} wjbi\ \ djt$$

$$= BI + EI$$

FSI t : مؤشر الاستقرار المالي

w i : الأوزان الترجيحية

B i : مؤشر القطاع المصرفي.

E i : مؤشر الاقتصاد الكلي.

t : العام الذي تم فيه الاحتساب.

كلما اقتربت قيمة المؤشر FSI من (1) كلما زاد مستوى الاستقرار المالي.

6.6 مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا (2017 - 2022)

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد أي أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي وانخفاض المخاطر.

الشكل البياني رقم (1-6) مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا (2017-2022)

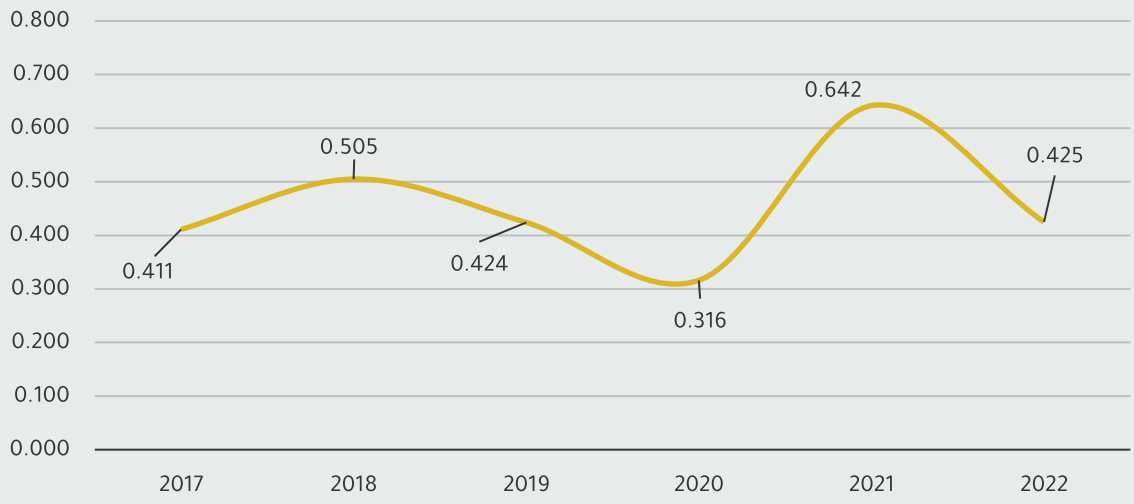

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أظهرت بيانات مؤشر الاستقرار المالي في ليبيا خلال فترة التقرير (2017 - 2022) أن قيمة المؤشر تراوحت خلال الفترة الأولى (2017 - 2019) ما بين 0.411 في نهاية عام 2017 و 0.424 في نهاية عام 2019، مع ارتفاع نسبي للمؤشر في عام 2018 حيث بلغت قيمة المؤشر 0.505، ويعزى هذا الارتفاع المسجل عام 2018 إلى التحسن في بعض مؤشرات القطاع المصرفي (كفاية رأس المال - الربحية) والتي سجلت معدلات مرتفعة حيث سجل معدل العائد على حقوق الملكية أعلى معدل له خلال الفترة موضوع التقرير بنسبة 20.9، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي حيث انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته خلال هذه الفترة بانكماش نسبته 2.2% عام 2019.

في عام 2020 أثرت جائحة كورونا بشكل واضح على الوضع الاقتصادي والمالي في ليبيا حيث انخفض مؤشر الاستقرار المالي ليصل إلى أدني مستوى له بقيمة 0.316، وعلى الرغم من الاستقرار في مؤشرات القطاع المصرفي في عام 2020 إلاّ أن المؤشر التجميعي للاستقرار المالي تأثر بشكل ملحوظ بتراجع النشاط الاقتصادي وبالانكماش الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47.6%، وكذلك بالانخفاض الحاد في معدل نمو الإيرادات الحكومية بنسبة 60%.

ارتفع مؤشر الاستقرار المالي في عام 2021 مع عودة انتاج النفط وإعادة تقييم سعر صرف الدينار الليبي مما انعكس على تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية والمالية، بالإضافة الى التعافي من أزمة كورونا ليصل إلى 0.642 ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ أيضاً إلى التحسن في مؤشرات القطاع المصرفي، وكان لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 89.0% الدور الأبرز في هذا التحسن الذي طرأ على مؤشر الاستقرار المالي، حيث يعتبر مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي مكوناً رئيسياً لباقي مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أما فيما يخص عام 2022 فقد سجل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي تراجعاً مقارنة بعام 2021 والذي كان قد سجل أعلى معدل له خلال الفترة بقيمة 0.642 حيث ساهمت الأزمة الصحية التي حدثت في عام 2020 والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد العالمي بحدوث طفرة في قيمة المؤشر عام 2021 متأثراً بعودة النشاط الاقتصادي عقب أزمة فايروس كورونا، حيث سجل المؤشر التجميعي عام 2022 قيمة 0.425 ليعود إلى مستوياته ما قبل الأزمة الصحية.

وبتحليل المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي في عام 2022 نلاحظ التراجع الملحوظ في المؤشرات الخاصة بالربحية حيث انخفض معدل العائد على الأصول من 0.9 الى 0.6، وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية من 18.5 الى 9.9، كذلك انخفض معدل العائد على الودائع من 1.3 الى 0.8، وبتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي نلاحظ التراجع الواضح في وتيرة نمو الإيرادات المحلية من 362.9% إلى نمو قدره 27.2%، وكان معدل التضخم قد سجل 4.7% مقارنة ب 2.8% عام 2021.

07

الفصل السابع
الشمـول المالي

1.7 المقدمة:

برز الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في سنة 2008، من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ وذلك من خلال تشكل استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه، لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.

وقد قامت غالبية دول العالم بتبني سياسات تضمن تعزيز الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، وهذه السياسات سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في الدولة الواحدة، وعلى بقية دول العالم الأخرى.

2.7مؤشرات الشمول المالي عالمياً لسنة 2021:

تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 إلى زيادة الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- 71% من الأشخاص في البلدان النامية لديهم حسابات، مقابل 42% قبل عشر سنوات.
- على الصعيد العالمي، يمتلك 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات اليوم، متجاوزاً نسبة 51% قبل عقد من الزمن، وهذه المكاسب الهائلة موزعة الآن على نحو أكثر تساويا، وتأتي من عدد أكبر من البلدان من أي وقت مضى.
- تحقق أكبر نمو في استخدام المدفوعات الرقمية، والتي قفزت من خلال القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كورونا، في وقت كان ينظر إلى النقدية على أنها غير صحية.
- ثلث البالغين في جميع أنحاء العالم يحصلون الآن على مدفوعات رقمية أو يتلقونها، وفي البلدان النامية، باستثناء الصين التي تنتشر فيها المدفوعات الرقمية على نطاق واسع، قام نحو 40% من الأشخاص الذين قاموا بالدفع الرقمي من حسابهم (إلى تاجر أو لخدمة المرافق) بذلك لأول مرة منذ بداية الجائحة.
- المدفوعات الرقمية في العادة أكثر أماناً وأكثر ملاءمة، ويمكن أن تكون مدخلاً لاستخدام الخدمات المالية الأخرى، وتظهر بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن البالغين الذين يحصلون على مدفوعات في حسابات بالبلدان النامية؛ يستخدمون الخدمات المالية أكثر من غيرهم من البالغين.
- في البلدان النامية، حصل 36% من البالغين على مدفوعات في حساباتهم، مثل مدفوعات أجور القطاعين العام والخاص، أو التحويلات الحكومية، أو مدفوعات المعاشات التقاعدية، أو مدفوعات بيع المنتجات الزراعية، أو التحويلات المحلية.
- من بين 36% ممن تلقوا مدفوعات في حساباتهم، يقوم 83% منهم أيضا بالدفع الرقمي، ويستخدم نحو ثلثيهم تلك الحسابات في تخزين الأموال لإدارة النقدية، وحوالي 40% يقولون لنا إنهم يستخدمون حساباتهم لتوفير الأموال أو اقتراضها.
- تقلصت الفجوة بين الجنسين (ذكور وإناث) في ملكية الحسابات لأول مرة، حيث تقلصت من 9 إلى 6 نقاط مئوية في البلدان النامية.

3.7مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية لسنة 2021:

لازالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، حيث تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، وارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قام عدد من الدول بتبني استراتيجيات أو برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية.

الشكل البياني رقم (1-7) بعض مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم

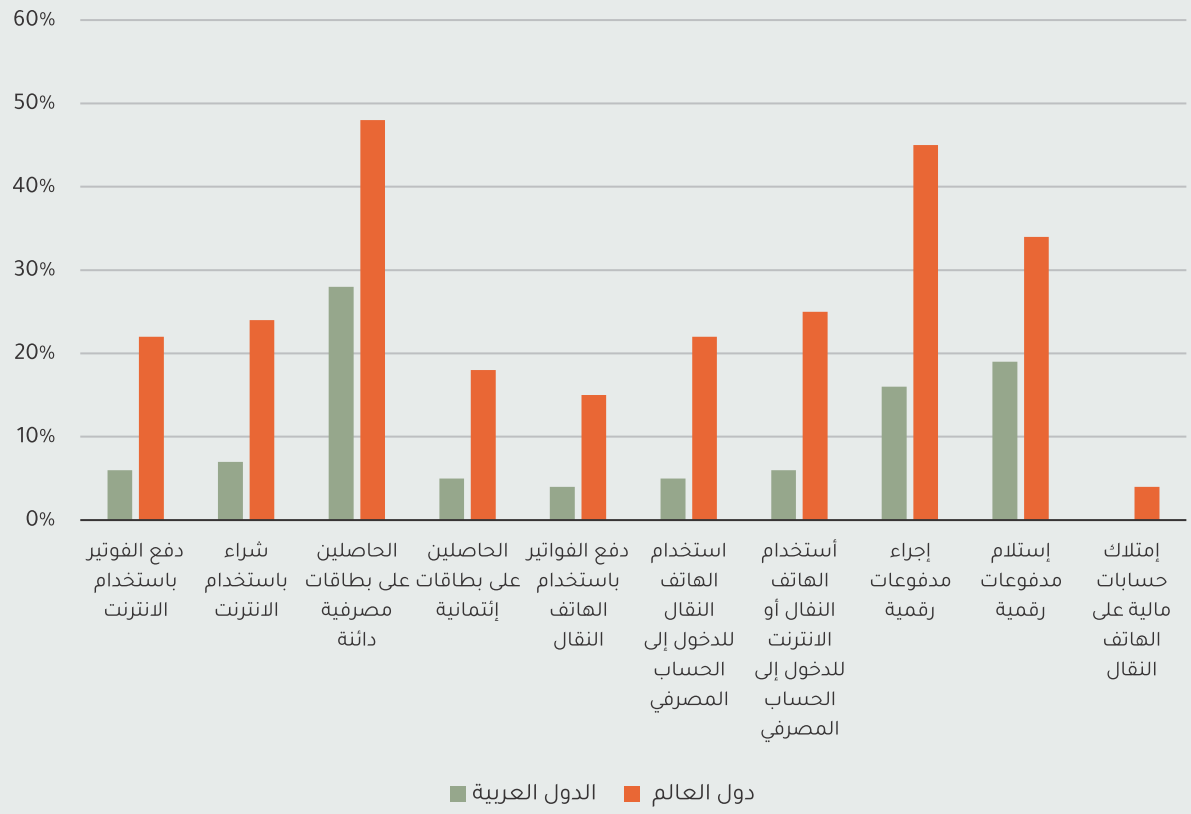

المصدر : صندوق النقد العربي

وذلك كنسبة من المواطنين البالغين (أكبر من 15 سنة)

4.7مؤشرات الشمول المالي في ليبيا:

لقد بات تعزيز الشمول المالي يمثل واحدة من أهم مستهدفات الدول لتحقيق نهضتها واستقرارها المالي والاقتصادي، والذي من خلاله يتم دعوة كافة شرائح المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبصورة خاصة الفئات المستبعدة مالياً من الحصول على الخدمات المالية، ومن هذا المنطلق يأتي الشمول المالي على رأس أولويات مصرف ليبيا المركزي في إطار تحقيق الاستقرار المالي وأهداف التنمية المستدامة، وعزز ذلك بمنح الإذن للمصارف في فتح المزيد من الفروع والوكالات في مختلف المناطق والمدن الليبية، ومنح تراخيص لمصارف جديدة؛ وإصدار التشريعات واللوائح التي تنظم العمل المصرفي في ليبيا.

وقد صدر قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (76) لسنة 2020 بشأن تشكيل لجنة رئيسية مهمتها وضع الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالشمول المالي، تشكيل لجنة فرعية لها، مهمتها جمع المعلومات والاستبانات لتنفيذ مؤشر لقياس الشمول المالي، وفي إطارجهودمصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي، قام المصرف بزيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية وتشجيع خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال.

وكان للتقنيات المالية الحديثة دور كبير في رفع نسبة الشمول المالي؛ حيث ازداد التعامل بالبطاقات الإلكترونية، وازدادت نقاط البيع الإلكتروني؛ كما أن العديد من المصارف أدخلت تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

ويمكن تلخيص مؤشرات الشمول في ليبيا خلال الفترة: 2020-2022، في الآتي:
بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا عشرين مصرفاً، منها أربعة مصارف إسلامية حتى نهاية سنة 2022، تعمل من خلال 562 فرعاً ووكالةً؛ حيث بلغت الكثافة السكانية لكل مصرف 350 ألف نسمة، و12.1 ألف نسمة لكل فرع ووكالة، وبالنسبة لمن هم من سن 18 سنة فما فوق؛ بلغت الكثافة السكانية لكل مصرف 224 ألف نسمة، و8 آلاف نسمة لكل فرع ووكالة؛ وتخضع المصارف في ليبيا حالياً لبرنامج تحديث وتطوير للمنتجات والخدمات المالية، وبشكل كبير في مجال وسائل الدفع الإلكتروني. ويأتي هذا في إطار السياسة الإشرافية والرقابية الفاعلة التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي، من أجل استعادة القطاع المصرفي في ليبيا لنشاطه وحيويته، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتم استحداث وحدة حماية المستهلك المالي بكل مصرف وفقاً لمنشور مصرف ليبيا المركزي بالخصوص، لحصر شكاوى العملاء ومعالجتها.

وقام مصرف ليبيا المركزي في السنوات القليلة الماضية، بمنح التراخيص لمصارف إسلامية جديدة، والموافقة على فتح فروع ووكالات للمصارف القائمة، للتقليل من الكثافة السكانية لكل مصرف وفرع ووكالة.

الجدول رقم (1-7) مؤشرات الشمول المالي في ليبيا خلال الفترة: (2020 - 2022)

ر.م	البيـــان	2020	2021	2022
	مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية			
1	عدد المصارف العاملة في ليبيا	20	20	20
2	عدد الفروع والـــــــوكالات	553	565	580
	مؤشر استخدام الخدمات المالية (*)			
3	عدد حسابات العملاء (بالمليون)	10.8	11.6	13.0
4	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (18 سنة فما فوق)	2.5	2.6	2.6
5	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18-24سنة)	1.7	1.7	1.9
6	عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (25 سنة فما فوق)	2.9	3.0	3.2
7	عدد الحسابات المصرفية لكل امرأة بالغة (من سن 18 سنة فما فوق)	1.8	1.9	2.1
	مؤشر جودة الخدمات المالية			
8	متوسط المدة للتعامل مع الملفات المقدمة لطلب الخدمات المالية (بالأيام)، مثل: (فتح حساب، استخراج دفتر صكوك، إيداع، سحب ... إلخ).	3	3	3
9	عدد الشكاوى التي وصلت من العملاء	46	69	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

(*) بيانات تقديرية

ويشير جدول مؤشرات الشمول المالي في ليبيا خلال الفترة: (2020 - 2022)، إلى ما يلي:

1. بلغ عدد الحسابات المصرفية لدى المصارف بكافة فروعها ووكالاتها، 13.0 مليون حساب مصرفي في نهاية سنة 2022، أغلبها حسابات أفراد، وبنسبة زيادة بلغت 12.0% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2021، والبالغة 11.6 مليون حساب مصرفي.
2. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ (من سن 18 سنة فما فوق)، بواقع 2.6 حساباً مصرفياً في نهاية 2022، دون تغير يذكر مقارنة بما كان عليه في نهاية سنة 2021.
3. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل بالغ ما بين (18-24 سنة)، بواقع 1.9 حساب مصرفي في نهاية سنة 2022. بنسبة زيادة بلغت 11.8% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2021.
4. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية لمن عمره 25 سنة فما فوق، عدد 3.2 حساباً مصرفياً في نهاية سنة 2022، وبنسبة زيادة بلغت 6.7% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2021.
5. بلغ متوسط عدد الحسابات المصرفية للنساء البالغات من سن 18 سنة فما فوق، 2.1 حساباً مصرفياً في نهاية سنة 2022 وبنسبة زيادة بلغت 10.5% مقارنة بما كانت عليه في نهاية سنة 2021.
6. متوسط مدة التعامل مع الملفات المقدمة لطلب الخدمات المالية بالأيام، ثلاثة أيام على الأكثر، مثل: (فتح حساب، استخراج دفتر صكوك، إيداع، سحب ... إلخ)، ويعتمد على طبيعة الخدمة التي يطلبها العميل.
7. بلغ عدد الشكاوى المقدمة من العملاء خلال سنة 2021، 69 شكوى مختلفة، بزيادة 23 شكوى عما كانت عليه في سنة 2020، وعددها 46 شكوى، وفترة معالجة الشكوى الواحدة غير محدد، ويعتمد ذلك على طبيعة كل شكوى، قد تكون خلال أيام أو شهر أو أكثر.

الشكل البياني البياني رقم (2-7) مؤشر استخدام الخدمات المالية في ليبيا

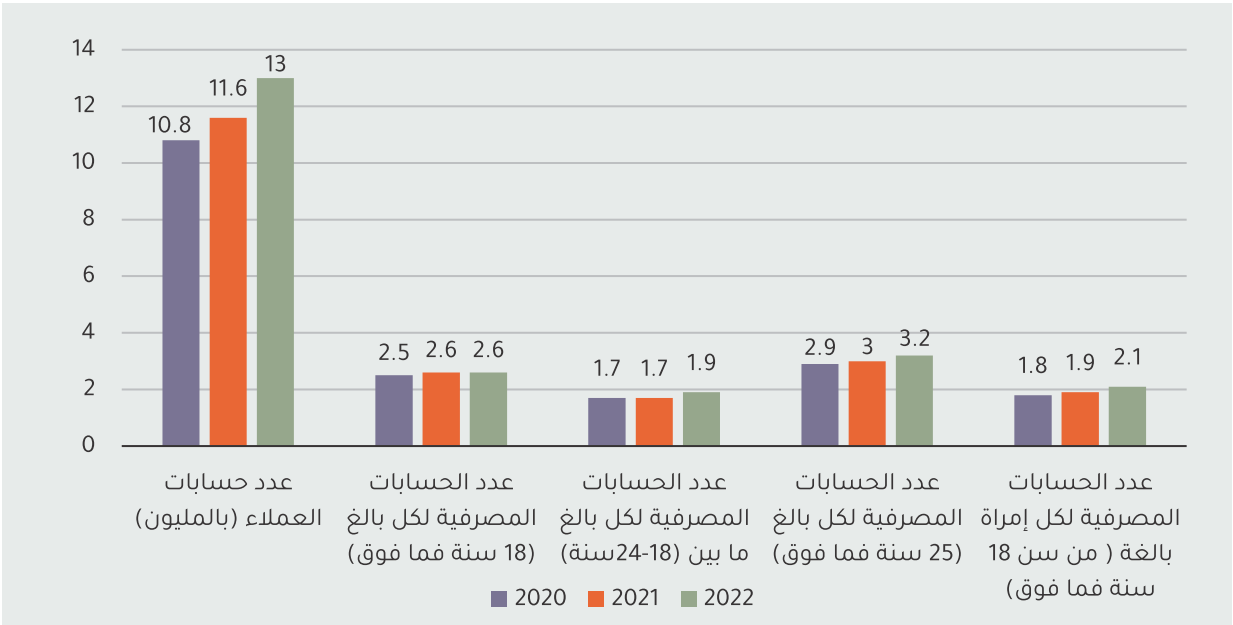

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وعلى صعيد آخر، سجلت مؤشرات الشمول المالي لدى شركات خدمات الدفع الإلكتروني المرخص لها وعددها 4 شركات ارتفاعا ملحوظاً، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. ازدادت أعداد أجهزة نقاط البيع في سنة 2022 بـــ 7890 جهازَ بيع، لتصل إلى 26745 جهاز بيع وبنسبة زيادة بلغت 29.5% مقارنة بما كانت عليه في سنة 2021 والبالغة 18855 جهاز بيع، وازداد عدد الحركات في نقاط البيع بمقدار 6.5 مليون حركة وبنسبة 20.8% في سنة 2022 مقارنة عما كانت عليه في سنة 2021، مما يعكس ازدياد أعداد المستخدمين للبطاقات الإلكترونية للحصول على حاجياتهم ومستلزماتهم من السلع والخدمات.
2. ارتفعت البطاقات النشطة بمقدار 630 ألف بطاقة وبما نسبته 48.5% لتصل إلى بطاقة 1.3 مليون بطاقة في سنة 2022 مقارنة بما كانت عليه في سنة 2021 والبالغة 668.4 ألف بطاقة.

الجدول رقم (2-7) تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية خلال الفترة:(2020 - 2022)

ر.م	الخدمات المصرفية الإلكترونية	2020	2021	2022
1	عدد أجهزة نقاط البيع	12448	18855	26745
2	عدد الحركات على نقاط البيع (بالمليون)	15.7	20.9	26.4
3	عدد أجهزة الصـــــــــراف الآلي (ATM)	463	546	-
4	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	10	11	-
5	عدد البطاقات النشطة	537,210	668,382	1,297,950
6	مقاصة الصكوك الإلكترونية (عدد العمليات المقبولة)	2,690,958	2,676,195	2,614,087

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (3-7) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع (2019-2022)

السنة	2019	2020	2021	2022
المنطقة الغربية	7999	11183	16,983	23,348
المنطقة الشرقية	674	720	1,018	1,899
المنطقة الجنوبية	321	585	854	1,498
المجموع	8994	12488	18,855	26,745

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (7-3) التوزيع الجغرافي لأجهزة نقاط البيع حسب المناطق حتى نهاية سنة 2022

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (7-4) مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص

السنة		2019	2020	2021	2022
بطاقات أو محافظ صادرة عن المصارف	تداول	161,100	174,966	201,689	418,015
	تفاني	131	569	1,076	1,158
	المدار	98,643	128,499	135,929	137,811
	ميزا	-	83	7,518	9,962
عدد أجهزة نقاط البيع المفعلة	تداول	4,194	4,778	6,964	10,129
	تفاني	5	21	29	17
	المدار	883	1,328	1,783	1,937
	ميزا	-	123	789	2,420
عدد الحركات على نقاط البيع	تداول	4,434,266	4,182,051	3,989,187	2,637,087
	تفاني	103	4,045	3,774	474
	المدار	939,517	776,138	1,123,542	629,857
	ميزا	-	103	6,655	3,623
قيم الحركات	تداول	363,912,016.708	495,653,482.466	635,903,533.110	383,438,155.176
	تفاني	8,304.200	517,435.980	1,019,114.000	82,679.360
	المدار	83,250,962.259	71,625,795.619	80,845,880.805	40,811,851.627
	ميزا	-	33,174	2,859,539	8,093,043.440

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

5.7 تطور نظام المدفوعات الوطني:

في إطار حرص مصرف ليبيا المركزي على ضرورة تطوير آليات أنظمة الدفع وتحويل الأموال من خلال المصارف العاملة في ليبيا من جهة وتعزيز مبدأ تقديم أفضل الخدمات لعملاء المصارف العاملة من جهةً أخرى، بهدف تسهيل عمليات الدفع لتغطية احتياجات العملاء بالمصارف، وأطلق مصرف ليبيا المركزي مشروعاً تحت مُسمى " مشروع المدفوعات الوطني " في عام 2005 وشتمل على إدخال: منظومة العمل المصرفي (I-Flex) للمصارف النظامية الكبرى، ومنظومـــتي الحوالات (RTGS) و(ACH)، ونظام الدفع عن طريق المقاصة الإلكترونية (ACP) الذي تم استبداله في عام 2016، وأن جُل هذه الأدوات بدأ العمل بها منذُ العام 2008.

ومن منطلق الدور الكبير الذي تلعبه التقنيات المالية الحديثة في رفع نسبة الشمول المالي، التي تؤثر إيجاباً في تنامي مؤشرات التعامل بالبطاقات الإلكترونية، ونقاط البيع الإلكتروني (POS)، إضافةً إلى ذلك توجهت المصارف إلى إدخال تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

وفي هذا الصدد أصدر السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي قراره رقم (76) لسنة 2020 بشأن تشكيل لجنة رئيسية، مهمتها وضع الاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالشمول المالي، وتشكيل لجنة فرعية لها، توكل لها مهام جمع المعلومات والاستبيانات؛ لتنفيذ مؤشر لقياس الشمول المالي، وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي لتعزيز الشمول المالي؛ حث مصرف ليبيا المركزي كافة المصارف بضرورة التوجه إلى زيادة نقاط البيع والخدمات الإلكترونية وتشجيع خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكان للتقنيات المالية الحديثة دوراً كبيراً في نمو نسبة الشمول المالي؛ حيث ازداد التعامل بالبطاقات الإلكترونية ونقاط البيع الإلكتروني، كما أن العديد من المصارف أدخلت تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

6.7 مؤشرات نظم الدفع الإلكتروني لسنة 2022:

1.6.7 مقاصة الصكوك الإلكترونية

- اجمالي عدد الصكوك على المقاصة الإلكترونية (3,023,841) وتمثل 98.3%.
- اجمالي عدد الصكوك على المقاصة اليدوية (51,323) وتمثل 1.7%.
- الصكوك المقبولة على المقاصة الإلكترونية (2,614,087) بنسبة 86.5%.
- الصكوك المقبولة على المقاصة الإلكترونية (409,754) بنسبة 13.5%

الجدول رقم (5-7) عدد الصكوك التي تم تمريرها عبر المقاصة الإلكترونية خلال سنة 2022

البيان		الصكوك المقدمة	الصكوك المقبولة	الصكوك المرفوضة
عدد الصكوك	الإلكترونى	3,023,841	2,614,087	409,754
	اليدوى	51,323	47,771	3,552
قيمة الصكوك	الإلكترونى	85,387,550,646.869	65,318,864,364.952	20,068,686,281.917
	اليدوى	1,126,252,290.829	1,011,923,551.625	114,328,739.204

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (4-7) اعداد الصكوك الالكترونية خلال العام 2022

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (5-7) إعداد الصكوك العادية خلال عام 2022

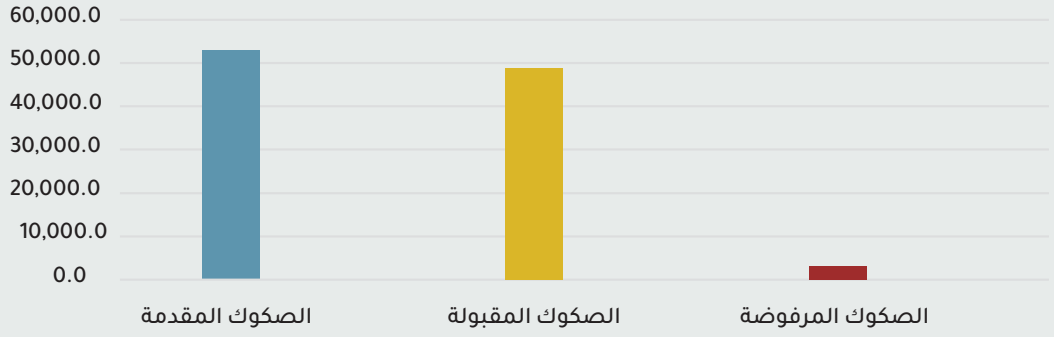

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (6-7) مؤشرات قبول الصكوك الشهرية خلال سنة 2022

الشهر	إجمالي الصكوك	الصكوك المقبولة	الصكوك المرفوضة	النسبة المئوية للصكوك المقبولة
يناير	306677	275851	30826	%90
فبراير	224362	198598	25764	%88.5
مارس	355337	315883	39454	%88.9
أبريل	310642	270571	40071	%87
مايو	161702	131405	30297	%81.2
يونيو	292363	257091	35272	%88
يوليو	231485	198306	33179	%85.6
أغسطس	249772	205260	44512	%82.1
سبتمبر	237047	213213	23834	%90
أكتوبر	181213	151784	29429	%83.7
نوفمبر	187775	153259	34516	%81.6
ديسمبر	285466	242866	42600	%85

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الشكل البياني رقم (6-7) مؤشرات قبول الصكوك الشهرية خلال سنة 2022

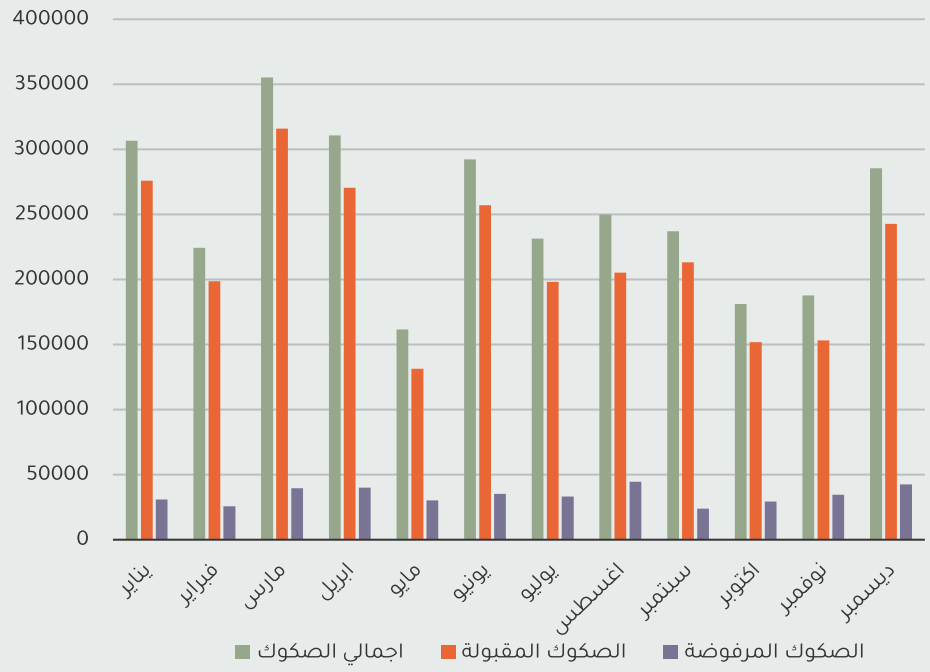

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2.6.7 مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال الموزع الوطني 2022:

ارتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 94% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، كذلك ارتفع عدد نقاط البيع بنسبة 41% عن السنة السابقة في حين ارتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2022 بما نسبته 58%.

وترجع أسباب ارتفاع الأرقام بشكل ملحوظ خلال سنة 2022 لعدة أسباب أهمها:

- نجاح فريق العمل المتكون من مصرف ليبيا المركزي وشركة معاملات ومصرف الجمهورية للتغلب على مشكلة عدم رد المنظومة المصرفية لمصرف الجمهورية على الموزع الوطني خلال الوقت المسموح (Time out) لحين ترقية المنظومة المصرفية لمصرف الجمهورية.
- ازدياد نشر وتوزيع أجهزة نقاط البيع لمعظم المناطق الجغرافية.
- إقبال التاجر على اقتناء قنوات الدفع التابعة لشبكة نمو لتعاملها مع أغلب بطاقات المصارف.
- ازدياد الشراء نتيجة رفع سقف السحب للبطاقات المصرفية لبعض المصارف.
- انضمام مجموعة من المصارف التجارية مثل مصرف الأمان، مصرف النوران، مصرف الخليج الأول، والمصرف المتحد، الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد البطاقات وعدد العمليات على نقاط البيع وبالتالي ارتفاع حجم التداول.

الجدول رقم (7-7) بيان قيم الحركات للموزع الوطني للسنوات 2019-2022

البيان	السنوات			
	2019	2020	2021	2022
بطاقات نشطة	525,407	537,210	668,382	1,297,950
عدد أجهزة نقاط البيع	8,994	12,448	18,855	26,745
عدد الحركات على نقاط البيع	12,978,690	15,748,817	20,927,723	26,368,176
قيم الحركات	2,003,507.336	2,113,455,118	3,090,164,187.180	4,875,651,454.946

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

3.6.7 مؤشرات الدفع الإلكتروني من خلال شركات القطاع الخاص لسنة 2022:

- ارتفاع عدد البطاقات النشطة بنسبة 106%.
- ارتفاع عدد المحافظ الإلكترونية بنسبة 3%.
- ارتفاع عدد نقاط البيع للبطاقات بنسبة 45%.
- ارتفاع عدد نقاط البيع للمحافظ بنسبة 69%.
- انخفاض حجم التداول على نقاط البيع للبطاقات بنسبة 39%.
- انخفاض حجم التداول على نقاط البيع للمحافظ الإلكترونية بنسبة 41%.

وترجع أسباب انخفاض حجم التداول لبطاقات القطاع الخاص والمحافظ الإلكترونية خلال سنة 2022 لعدة أسباب أهمها: -

- 70% من البطاقات الصادرة عن المصارف التجارية على معالج شركة تداول؛ بطاقات مسبوقة الدفع، ورغم السرعة والمرونة في توزيعها إلا أن أكبر عيوبها هو المراحل والجهد المطلوب من حامل البطاقة لإتمام عملية الشحن، وبعد توفر السيولة لدى المصارف التجارية لوحظ انخفاض قيم الشحن لهذه البطاقات وينطبق نفس الأمر على المحافظ الإلكترونية.

- بعض المصارف الكبرى (الجمهورية - التجاري الوطني) قامت بتحديث منظوماتها المصرفية خلال سنة 2022 مما استدعى إيقاف عمليات شحن البطاقات مسبوقة الدفع لفترات طويلة.
- المساهمة المحدودة لكل من شركتي "تفاني وميزا" في سوق المدفوعات الإلكترونية، وقد تم إبلاغ الشركتين في حالة عدم تحسن الأرقام خلال النصف الأول لسنة 2023 بأنه سوف لن يتم تجديد أذونات المزاولة الممنوحة لهم.

الجدول رقم (7-8) بيان قيم الحركات للموزع الوطني من خلال شركات الدفع الإلكتروني لسنة 2021 بالمقارنة بسنة 2022

البيان		السنة	
		2021	2022
بطاقات أو محافظ صادرة عن المصارف	تداول	201,659	418,015
	تفاني	1,076	1,158
	المدار	135,929	137,811
	ميزا	7,518	9,962
عدد أجهزة نقاط البيع	تداول	6,964	10,129
	تفاني	29	17
	المدار	1,783	1,937
	ميزا	789	2,420
عدد الحركات على نقاط البيع	تداول	3,989,187	2,637,087
	تفاني	3,774	474
	المدار	1,123,542	629,857
	ميزا	6,655	3,623
قيم الحركات (مليون دينار)	تداول	635.9	383.4
	تفاني	1.0	0.082
	المدار	80.8	40.8
	ميزا	2.9	8.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

4.6.7 مؤشرات مجمعة لسنة 2022:

الجدول رقم (7-9) بيان مقارن بمجمع لقيم حركات الموزع الوطني لسنة 2021 بالمقارنة بسنة 2022

نوع الخدمة	2021	2022	نسبة الفرق عن السنة السابقة
عدد البطاقات المحلية النشطة	871,147	1,717,123	%97
عدد المحافظ الإلكترونية	143,447	147,447	% 3
عدد نقاط البيع للبطاقات المحلية	25,848	36,891	%43
عدد نقاط البيع للمحافظ الإلكترونية	2,572	4,357	%69
إجمالي قيمة الحركات على نقاط البيع الخاصة بالبطاقات المحلية	3,810,792,254.1	5,259,172,289.5	%38
إجمالي قيمة **الحركات** على نقاط البيع الخاصة بالمحافظ الإلكترونية	83,705,419.8	48,904,895.1	%-41

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026 ©
صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا
هاتف: 3901 477 21 00218
بريد مصور (فاكس): 3903 477 21 00218
بريد إلكتروني: comm.unit@cbl.gov.ly
الموقع الإلكتروني: www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA